

العدد 132 يناير - فبراير 2007

■ دبي: الحفاظ العمراني.. الفرص والتحديات

■ المخاطر والتحديات البيئية..

■ دروس من الماضي لصياغة المستقبل





الدورة التاسعة (2006-2009)

الجوائز المعمارية

تعلن مؤسسة جائزة منظمة المدن العربية عن استمرار قبول ترشيحات الجوائز المعمارية والتي تشمل التالي:

١- جائزة المشروع المعماري

٢- جائزة التراث المعماري

٣- جائزة المهندس المعماري

ويسعدها دعوة المعنيين من المدن الأعضاء والمؤسسات الحكومية والخاصة والجامعات والمعاهد المتخصصة ومراكز البحث العلمي والاتحادات والنقابات المهنية والأفراد للتقدم بترشيحاتهم الموثقة للجوائز المذكورة أعلاه وذلك في موعد أقصاه ٢٠٠٧/١١/٣٠ .

ويمكن الحصول على استمارات الترشيح والوثائق الأخرى من المقر الدائم لمؤسسة جائزة منظمة المدن العربية على العنوان التالي:

هاتف: ٤٨٧٨٥٦٦ - ٤٨٦٩٨٨٨ - (٩٧٤) + / فاكس: ٤٨٦٤٢٠٢ (٩٧٤) +

ص. ب: ٩٩٠٥/ الدوحة - قطر

أو الدخول إلى موقعنا WWW.aljaiza.org

البريد الإلكتروني: atoaward@aljaiza.org

دوريات إهداء

تشاركية المدن والحكومات

في مارس ٢٠٠٧ سوف تكون منظمة المدن العربية عضواً في المجلس العالمي للمدن والسلطات المحلية (UCLG) حيث من المنتظر ان يصادق المكتب التنفيذي للمنظمة العالمية على عضوية منظمتنا في المجلس جنبا إلى جنب مع المنظمات الامية والاقليمية الاخرى التي تعنى بشؤون المدن والساكنين. وكما علمنا فإن منظمتنا سوف تعامل معاملة المنظمات الأخرى مثل منظمة المدن الفرانكوفونية وهذا في حد ذاته انجاز يضاف إلى انجازاتنا حيث تتسع دائرة تحركاتنا وعلاقاتنا الخارجية بفضل حرصنا على استثمار العلاقات الودية التي تربط عمدات عواصمنا ومدننا الكبرى بنظرائهم في أوروبا وآسيا.

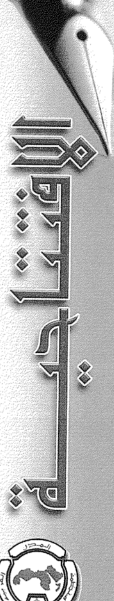
وقد كان هناك قرار من المكتب الدائم للمنظمة في دورته الرابعة والاربعين في جدة باستثمار وتكثيف المشاركة في المؤتمرات والندوات الاقليمية والدولية نظرا لأهمية الموضوعات والحوارات والمنافشات التي تدور في تلك المنتديات.

ففي المؤتمر الثاني العام لمنظمة المدن المتحدة والسلطات المحلية الذي انعقد في نهاية اكتوبر ٢٠٠٦ في مراكش كان لنا اتصالات جانبية مع رؤساء وأمناء منظمات المدن المشاركين في المؤتمر وذلك بالتعاون والتنسيق مع عمدات مدن الرباط وبيروت ومراكش وتونس وغيرها من المدن العربية التي شاركت في ذلك المؤتمر وكان لهم اسهامات ومداخلات في مناقشاته وحواراته، وهو ما اعطى منظمة المدن العربية ثقلا من حيث حجم المشاركة والحضور.

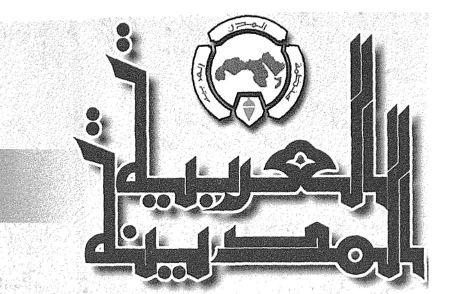
لقد أعطى المؤتمر الدولي الثاني للمدن والحكومات المحلية فرصة سانحة لتقديم الأجوبة الشافية على التساؤلات التي تشغل بال الحكومات والمنتخبين ومختلف الفاعلين في القطاعين العام والخاص بشأن كيفية ترسيخ دعائم التماسك الاجتماعي وتعزيز الديناميكية الاقتصادية في اطار تأمين تنمية المدن، وهذا ما أكدته الرسالة الملكية التي تلاها رئيس الوزراء المغربي عندما قال ان الحكم الرشيد وتمويل عملية الاندماج الاقتصادي والاجتماعي في إطار تنمية المدن وتوفير السكن الاجتماعي ومكافحة الاوبئة ومشاريع التنمية الحضرية كلها قضايا تطرح نفسها بحدة في الوقت الراهن بالنسبة لجميع الدول. وقد توزعت اعمال المؤتمر الدولي لتشمل اللامركزية ودعم البلديات اللبنانية ومكافحة الفقر ومدن الضواحي والاندماج الاجتماعي حيث اخذ هذا الموضوع مساحة واسعة من النقاش داخل اللجان المختصة وخاصة بالنسبة للمهاجرين داخل المجتمعات الاوروبية.

لقد كان المؤتمر ساحة أممية عبر فيها عمدات المدن عن الحاجة إلى الحوار والتعاون بين السلطات المحلية على مستوى العالم .. مؤكدين ان الاختلاف في الثقافات والحضارات لا يغير من الواقع، بل يضيف اليه دفعة جديدة نحو اعطاء دور اوسع للسلطات المحلية في اطار من الشراكة بين عمل المدن والحكومات المركزية.

الأمين العام







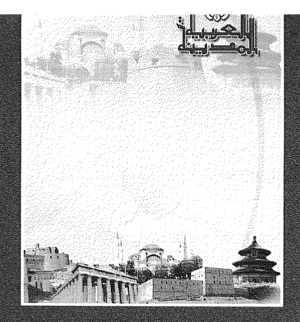
مجلة دورية متخصصة
تصدرها منظمة المدن العربية





الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوي شاملة أجور البريد كما يلي:
- المؤسسات الرسمية: ١٥ ديناراً كويتياً - الأفراد: ٨ دنانير كويتية - الأفراد في الدول الأجنبية ١٠ دنانير كويتية



في هذا العدد

11



30



الاعلانــــات

المراسلات يتفق بشأنها مع الأمانة العامة لمنظمة المدن العربية

كافة الخطابات ترسل باسم الأمانة العامة:

ص.ب: 68160 كيفان - 71962 الكويت

هاتف: 4849705/4849706/4849708 فاكس: 4849319/4849322

موقع المنظمة الالكتروني www.ato.net البريد الإلكتروني: ato@ato.net

المـدن العربيــة عضـواً

في المجلس العالمي للمدن والسلطات المحلية



■ رئيس الوزراء المغربي وعمدة باريس في الجلسة الافتتاحية للمجلس العالمي للمدن ■

شاركت منظمة المدن العربية في اجتماعات المجلس العالمي الثاني لمنظمة المدن المتحدة والسلطات المحلية الذي انعقد في مراكش في الفترة من ٢٩ أكتوبر - ١ نوفمبر ٢٠٠٦. وقد تميز المؤتمر بحضور مكثف لعمدات كبريات المدن العالمية والعربية. حيث تلا رئيس الوزراء المغربي كلمة العاهل المغربي الملك محمد السادس وأكد فيها انخراط المملكة بكل عزم في إرساء الدعائم لترسيخ مفهوم جديد للسلطة تهدف من ورائه إلى تغيير طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والمواطن.

وأوضح جلالة الملك ان الامر يتعلق بالعمل على ان تكون الادارة في خدمة المواطن. قريبة من انشغالاته وحاجياته وأن تنسج معه علاقة تقوم على أساس الاحترام المتبادل والتمسك بمبادئ دولة القانون. مبرزا ما تبذله المملكة على الصعيد المحلي من جهود حثيثة وما تعبئه من موارد هامة لتحسين ظروف عيش المواطنين في المجالين الحضري والقروي على حد سواء.

وقال جلالة الملك في الرسالة التي تلاها الوزير الاول ادريس جطو: ان المغرب انخرط كذلك في مسلسل تطوير

العدساني: انطلاقة جديدة للمدينة العربية اقليمياً ودولياً

البنى الاساسية الكبرى باعتبارها احدى الدعامات الرئيسية لإعداد التراب فضلا عن انجاز برامج لاعادة هيكلة مدنه وتأهيلها بهدف اعادة الاعتبار لفضاء المدينة ومواكبة التحولات الهامة التي تعرفها كبريات الحواضر. مؤكدا ان الهدف الاسمى من هذه المشاريع هو جعل هذه المدن اقطابا اقتصادية تستجيب للمعايير المعمول بها في الحواضر العالمية الاكثر تقدما.

وأشار جلالة الملك في هذا الصدد، إلى ان المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي اطلقها جلالته في مايو ٢٠٠٥ تعد مشروعا طموحا في مجال السياسة العمومية باعتباره يسعى إلى اشراك وتعبئة كافة مكونات المجتمع، مبرزا ان هذه المبادرة ترمي بالفعل إلى محاربة الفقر والهشاشة والاقصاء وتروم تحقيق تنمية منسجمة ومستديمة، وذلك في تناسق تام مع المبادئ الاساسية الواردة في الوثيقة التأسيسية للمجلس العالمي للحواضر والحكومات المحلية المتحدة وكذا مع اهداف الالفية للتنمية فضلا



■ من اليسار عمر الجزولي عمدة مراكش، عمر البحراوي عمدة الرباط، دو لانوي عمدة باريس، نائب رئيس المجلس العالمي للمدن ■

عن انسجامها مع ما جاء في البيان الختامي لرؤساء الدول والحكومات الصادر عن مؤتمر الامم المتحدة للتجمعات البشرية، (هابيتات٢) الذي عقد في اسطنبول عام ١٩٩٦.

وأكد جلالته مساندة المغرب لهذه المنظمة وتبنيه لطموحاتها المشروعة الرامية إلى تمكين الانسان من العيش الكريم في جو من الامن والطمأنينة، وكذا دعمه للاستراتيجية المعتمدة من لدن هذه المنظمة سعيا لاثبات وجودها ومكانتها في المحكمة الدولية عن طريق الامم المتحدة، وتأييد كل ما اتخذ من مبادرات للنهوض بمبادئ اللامركزية واقرار الديمقراطية المحلية.

واعتبر جلالة الملك المؤتمر الدولي الثاني للحواضر والحكومات المحلية المتحدة بمراكش فرصة سانحة لتقديم الاجوبة الشافية على التساؤلات التي تشغل بال الحكومات والمنتخبين ومختلف الفاعلين في القطاعين العام والخاص، بشأن كيفية ترسيخ دعائم التماسك الاجتماعي وتعزيز الدينامية الاقتصادية في اطار تدبير النمو وتنمية المدن.

وقال ان الحكامة الجيدة وتمويل عملية الاندماج

الاقتصادي والاجتماعي في اطار تنمية الحواضر وكذا التحكم فيها وتوفير السكن الاجتماعي ومكافحة الاوبئة ومشاريع التنمية الحضرية وآليات التنفيذ العمومية. كلها قضايا تطرح نفسها بحدة في الوقت الراهن بالنسبة لسائر الدول.

كما ألقى رئيس المدن والحكومات المحلية المتحدة بيرتران دو لانوي عمدة مدينة باريس كلمة أوضح فيها مغزى انعقاد المؤتمر في مدينة عربية افريقية في دولة مسلمة وقال: إن ذلك يؤكد أهمية الحوار والتعاون بين المدن والسلطات المحلية على مستوى العالم بغض النظر عن الاختلاف في الثقافات والحضارات والديانات .. مشيرا إلى ان المطلوب هو اعطاء دور اوسع للسلطات المحلية في اطار تشاركية بين عمل المدن والحكومات المركزية من أجل مصلحة المواطنين.

وألقى عمدة مدينة الرباط ورئيس الجمعية الوطنية للجماعات المحلية بالمغرب عمر البحراوي كلمة اشاد فيها بجهود المسؤولين عن منظمة المدن والحكومات المحلية والمكانة التي بلغتها كأكبر منظمة عالمية للمدن والحكومات والسلطات المحلية. مما اكسبها ثقة المدن والحكومات والهيئات الدولية.

وتحدث البحراوي عن الجماعات الافريقية المحلية وقال ان تلك الجماعات لم تعد فضاءات مستقلة وساكنة. بل اصبحت امتدادات لوحدات اخرى تتفاعل مع بعضها في اطار من التكامل والتشارك. وان قوتها اصبحت اليوم تكمن في قدرتها على التآلف والتكامل والانخراط في أنظمة وشبكات وطنية أو اقليمية أو دولية.

بعد ذلك ألقى عمدة مراكش عمر الجزولي كلمة رحب فيها بالمشاركين وتمنى لهم طيب الاقامة في مدينة مراكش.

فعاليات المؤتمر

على مدى يومين متتاليين عقدت اللجان ومجموعات العمل سلسلة اجتماعات تم خلالها عرض القضايا والموضوعات التي تتصل بمجالات عملها. بالاضافة إلى لجنة البحر الابيض المتوسط واللجنة الثلاثية حول لبنان. كما عقد المكتب التنفيذي اجتماعاً حضره بعض عمدات المدن العربية ومن بينهم رئيس بلدية بيروت المهندس عبدالمنعم العريس، ورئيس بلدية تونس شيخ المدينة عباس محسن، ورئيس الجماعات المحلية لمدينة الرباط عمر البحراوي، ورئيس المجلس الجماعي لمدينة مراكش عمر الجزولي، بالاضافة إلى عمدات مدن من مختلف انحاء العالم.

وقد وافق المكتب التنفيذي



■ رئيس الوزراء المغربي يحيط به عمدة باريس ووزير الداخلية المغربي ■



■ عمدات مدن العالم ■

على انضمام منظمة المدن العربية إلى المجلس من ناحية المبدأ. على ان يتم الاعلان عن قبول المنظمة رسميا في اجتماع المكتب التنفيذي في مارس ٢٠٠٧ في باريس.

وقد أثنى امين عام المنظمة عبدالعزيز يوسف العدساني الذي شارك على رأس وفد من المنظمة في فعاليات المؤتمر على قبول المنظمة في عضوية المكتب التنفيذي. واشاد بهذا الصدد بجهود رؤساء بلديات تونس وبيروت والرباط. وقال ان هذه الخطوة سوف تعزز من مكانة ودور منظمة المدن العربية في المحافظ الاقليمية والدولية التي تعنى بشؤون المدن والسكان.

الجلسة العامة

١- ركز المكتب التنفيذي على العلاقة بين المدن والسلطات المحلية والأمم المتحدة ووكالائها.

٢- تم استعراض فعاليات ونشاطات المجلس العالمي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧.

■ تقوية موقع المنظمة لدى الأمم المتحدة بحيث يكون للمدن موقع متطور في المنظمة الدولية. باعتبار ان منظمة المدن ليست جمعية. وإنما يجب الاعتراف بها في الأمم المتحدة شأنها في ذلك شأن الاتحاد البرلماني الدولي.

■ زيادة دور المدن والحكومات المحلية في أجندات التنمية الحكومية.

■ سوف تستأنف المنظمة الحوار والاتصال مع البنك الدولي الذي كان وعد في فبراير بتأمين أداة أو قرض للتمويل. حيث تبين ان القرض الذي كان وعد به البنك سوف يوجه إلى النخب العالية (تم منح قرضين للاسكندرية وجوهانسبرغ) وهذا غير كاف.

■ محاربة الايدز.

■ اللامركزية: تم التطرق إلى برنامج هابيتات الذي يعكف على دراسة وثيقة اللامركزية. وندعو مدننا للضغط على حكوماتها لايجاد وسيلة أو أكثر لتطبيق تلك الوثيقة وستقوم "UCIG" بنهاية مارس ٢٠٠٧ بانجاز تقرير عن اللامركزية للعرض على مؤتمر هابيتات.

■ الاستمرار في دبلوماسية المدن والتضامن بين السلطات المحلية حيث اطلقنا صوتنا من هنا (المغرب). وسوف نطلق تقرير تحالف الحضارات في نوفمبر ٢٠٠٦.

■ ومن الدبلوماسية قال "رئيس اللجنة عمدة لاهاي": لقد وضعنا قاعدة بيانات بالتعاون مع برشلونة. والغرض هو الاستفادة من الموارد. تسوية النزاعات. مكافحة الارهاب: الأرضية والأسباب.

■ لجنة البحر المتوسط: تنسيق جهود المدن لاعادة اعمار لبنان وهناك اتصالات مع البنك الدولي والاتحاد الاوروبي لتوجيه المساعدات مباشرة إلى البلديات اللبنانية. وان الصندوق الاوروبي للتنمية اصبح مفتوحا امام "UCLG" لتشكيل منتدى عالمي لمساعدة المدن اللبنانية.



■ وفد منظمة المدن العربية ضمن المشاركين ■

■ المؤتمر السنوي القادم سوف يعقد في "JEJU" بكوريا في الفترة من ٢٨-٣١ أكتوبر ٢٠٠٧.

■ التشاركية: تم تشكيل ٣ فرق لاعداد تقرير حول تفعيل تشاركية الديمقراطية.

■ عمدة برشلونة: تم اعداد وثيقة حول العلاقات الدولية والتقارب الثقافي وتتضمن ٦٥ فصلا تصب في صلب استراتيجية المدن لتثقيف الانسان. انها نفحة للتطور الثقافي والاسهام في المعنى الثقافي للعولمة، التراث، الابداع الفني.

■ تسمية ٢١ مايو ٢٠٠٨ يوماً عالمياً للثقافة.

■ لجنة تكافؤ الفرص والعدالة ركزت في تقريرها على تمكين المرأة.

■ لجنة الاعلام اقترحت مخطط عمل يركز على الأجندة الرقمية ومجتمع المعلومات.

■ لجنة مدن الضواحي.

■ لجنة الحكم الرشيد + المياه.

■ لجنة البحر الابيض المتوسط: تأسست في بكين ولها خصوصية جغرافية وتضم حكومات وسلطات محلية على مستوى الضفتين. وقد تم تشكيل مكتب تمثيلي من رئيس وثلاثة نواب. سيرأس عمدة مراكش هذه اللجنة لمدة سنة. وأعلنت اللجنة عن خطة عملها لسنوات مقبلة، ومن بينها تنظيم منتدى في برشلونة لتعزيز علاقات الجوار في أوروبا.

■ مجموعة "ACD" لتقوية الكفاءات في محاربة الفقر.

■ في باريس سوف يتم مناقشة أداء وتطير المكاتب الاقليمية بالاضافة إلى مناقشة الميزانية وصعوبة جمع الاشتراكات.

■ تحالف الحضارات: المبادرة كانت من رئيس وزراء اسبانيا السابق سباتيرو في العام ٢٠٠٥ ورئيس وزراء تركيا اردوغان، ومدير اليونيسكو السابق. وقد جرت عدة اجتماعات احداها في الدوحة وسيتم اعداد ونشر التقرير النهائي وتسليمه للأمين العام للأمم المتحدة في نوفمبر ٢٠٠٦. التقرير يقترح دور الـ "UCLG".

وتطرق رئيس اللجنة عمدة لاهاي إلى دور السلطات المحلية (أشار إلى تجربة دعم بلديات لبنان) وتحدث عن القيم الديمقراطية والثقافات والاتصال بالشباب المسلم وغيره ليتجاوز الخلافات الدينية. كما تحدث عن تنظيم ورش وانشاء مراكز ولقاءات حوارية بين الشباب. ودعا لانشاء صندوق للتعاون بين المدن.

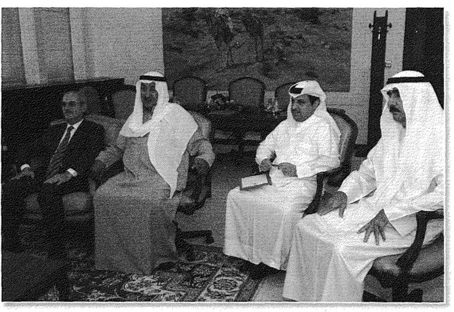
وزير البلدية القطري
يبحث التعاون مع أمين عام المنظمة

استقبل سعادة الشيخ عبدالرحمن بن خليفة آل ثاني. وزير الشؤون البلدية والزراعة القطري الأمين العام لمنظمة المدن العربية عبدالعزيز يوسف العدساني وتناول الاجتماع بحث سبل التعاون بين الوزارة والمنظمة في جميع المجالات.

وقدم الأمين العام للمنظمة الشكر لدولة قطر ولسعادة وزير الشؤون البلدية والزراعة على الدعم المتواصل للمنظمة ومؤسساتها بصفة دائمة ومستمرة.



■ الوزيرالقطري أثناء استقباله الأمين العام للمنظمة ■



■ وفد منظمة المدن العربية ومؤسسة الجائزة خلال اللقاء ■

مؤتمر دولي نظمه المعهد والبنك الدولي

الشباب في اقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا: توسيع الفرص الاقتصادية في المناطق الحضرية



■ مدير عام المعهد أحمد السلوم، نائب أمين عمّان عمّار البشير، الدكتور عبيد الطنيجي (الشارقة)، المهندس أمين قندقجي رئيس مجلس مدينة حماة، أمين عام بلديات الامارات جاسم درويش، الدكتور بهجت الجندلي ■

الرباط : غسان سمان
عدسة: قبّاج مصطفى

جاء انعقاد المؤتمر الدولي "الشباب في اقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: توسيع الفرص الاقتصادية في المناطق الحضرية.. استعراض الدروس العالمية، واعداد حلول محلية" في العاصمة المغربية الرباط ليشكل انطلاقة جديدة في جهد اقليمي ودولي يقوم به المعهد العربي لانماء المدن، الجهاز العلمي والفني لمنظمة المدن العربية بقسط كبير في اطلاق ورعاية مبادراته، وذلك ايمانا من المعهد العربي لانماء المدن بضرورة التصدي لقضايا واحتياجات الشباب والاطفال وفق أسس علمية.

هذا المؤتمر الذي نظمه المعهد وبلدية الرباط والمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بالمملكة المغربية، والبنك الدولي، بالتعاون مع مبادرة حماية الاطفال في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ومعهد البحر المتوسط للطفولة... تميز بحضور مكثف على مستوى المدن والبلديات والهيئات والجمعيات العربية التي تعنى بالشباب والطفولة، حيث شكل المؤتمر الحلقة الرابعة في سلسلة المؤتمرات الدولية المعنية بقضايا الاطفال والشباب في مدن الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

وقد شارك المعهد في تنظيم ثلاثة مؤتمرات دولية تعنى بقضايا الاطفال والشباب وهي :

١- مؤتمر "الاطفال والمدينة" في مدينة عمّان في ديسمبر/٢٠٠٢.

٢- مؤتمر "الأطفال وحوض

■ ثلاثون ورقة علمية ركزت على دور الادارات المحلية والحكومات الوطنية في معالجة قضايا الشباب



■ ممثلو مدن وجمعيات وباحثون في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ■

البحر المتوسط" بمدينة جنوة الايطاليا في يناير/٢٠٠٤.
٣- مؤتمر "الاطفال والشباب في مدن الشرق الاوسط وشمال افريقيا: "التصدي لتحديات التعليم" في مدينة دبي في مايو/٢٠٠٥ .

كلمة النعيم

وقد نتج عن تلك المؤتمرات ، كما جاء في الكلمة الافتتاحية لرئيس مجلس الامناء رئيس المعهد العربي لانماء المدن معالي الشيخ عبدالله العلي النعيم . مبادرة رائدة مثل "مبادرة حماية الاطفال" التي يمولها البنك الدولي والمعهد العربي لانماء المدن ومعهد ميد تشايلد، وجائزة دبي لأفضل الممارسات في مجال الطفولة التي سيتم اطلاقها قريبا.

وأعرب النعيم عن الأمل في أن يتمخض مؤتمر الرباط، والذي يمثل امتدادا للمؤتمرات الثلاثة عن مبادرة جديدة تدعم المسيرة وتساعد في تحسين أوضاع الشباب في المنطقة وخاصة ما يتعلق بتوسيع فرصهم الاقتصادية.

وأكد النعيم في كلمته على أهمية دور الادارات المحلية في ولايات ومحافظات ومدن وبلديات وغيرها في الاهتمام بقضايا الشباب والاطفال والتصدي لاحتياجاتهم . نظرا لان الشباب والاطفال يمثلون الغالبية العظمى من السكان. ولأن الادارات المحلية هي الاكثر التصاقا بالمواطنين، وأقدر على تفهم مشكلاتهم والتصدي لها بالتنسيق مع الادارات الحكومية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدنية المعنية.

وتتواصل جهود المعهد العربي لانماء المدن في تنظيم اللقاءات العلمية التي تتناول المسائل الملحّة التي تهم المدن العربية، حيث ينظم ندوة "دور التقنية في دعم التنمية الشاملة في المدن العربية "بمدينة مراكش بالتعاون مع المجلس الجماعي لمدينة مراكش في شهر يوليو من العام ٢٠٠٧. كما ينظم الندوة الدولية الثانية "مدن المعرفة: مستقبل المدن في ظل الاقتصاد المعرفي" وذلك في شهر يوليو ٢٠٠٧ في مدينة شاه بماليزيا بالتعاون مع المعهد الماليزي للمخططين.

لقد أضاف مؤتمر الرباط هذا بأبحاثه العلمية ومداخلاته وجلساته زخما للمؤتمرات الثلاثة

السابقة في مجال الشباب في اقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

البعد الاقليمي

لقد شهد هذا الاقليم مؤخرا توسعا كبيرا في التعليم وتقليلا في الفوارق بين الجنسين في مجال الحصول على التعليم ورغما عن ذلك فإن التعليم والتدريب على اكتساب المهارات يفتقران الى الجودة والملاءمة، ويتسمان بعدم التناسق مع احتياجات الاقتصاد والمجتمع. ونظرا لمحدودية الطاقة الاستيعابية لسوق العمل، فإن وتيرة الاندماج فيه لا تتناسب مع اعداد الراغبين في دخوله. وقد سلط المؤتمر الضوء على قضايا متشابكة تشمل قطاعات متعددة (اقتصادية، اجتماعية، عمرانية..).

ان معالجة القضايا التي تهم الشباب ليست مسؤولية الحكومات الوطنية فقط، بل يقع العبء الاكبر لعدم التوظيف، والاحباط الذي يصيب الشباب من جراء ذلك، على الادارات المحلية. ولقد ابدى رؤساء الادارات المحلية في الاقليم اهتماما كبيرا بقضايا الأطفال والشباب، كما ابتدر كثير منهم برامج رائدة. اضف الى ذلك انه كلما ازداد التوجه نحو اللامركزية في الاقليم، احيلت عملية تقديم الخدمات الى الادارات والبلديات. ولقد أظهرت التجارب العالمية انه اذا توافرت الموارد بالقرب من مصدر المشكلة فإن الحلول المستدامة تكون سهلة التحقيق. ولذلك فإن الرباط ركز على الكيفية التي يمكن ان يعالج بها رؤساء المدن والادارات المحلية، وبالتعاون مع الحكومات الوطنية ومؤسسات



■ حضور شبابي ونسائي مكثف ■



■ والي الرباط يتوسط البحراوي والنعيم والكاتب العام لوزارة الإسكان ومدير المدرسة الوطنية المعمارية المغربية ■



■ النعيم والبحراوي في جلسة الافتتاح ■

المجتمع المدني، القضايا المهمة للشباب في مدنهم بطريقة فعالة. ويتناسب ذلك مع اقليم من المتوقع ان يصبح ٧٠٪ منه حضريا بحلول العام ٢٠٢٠م.

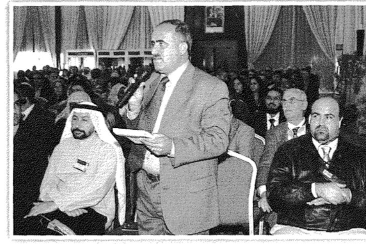
الأهداف

هدف المؤتمر الى ما يلي :

- تسليط الضوء على القضايا التي تواجه الشباب (١٢-٢٤ سنة) في اقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وخاصة ما يتعلق منها بتوسيع فرصهم الاقتصادية.
- تقييم احتياجات وأولويات الشباب في المناطق الحضرية وخصائص البيئة الحضرية الملائمة لهم ودور الادارات الحضرية المحلية (أمانات، بلديات، محافظات، ولايات، محليات..الخ) في معالجة قضايا الشباب.
- عرض ومناقشة التجارب العالمية والسياسات والبرامج الفعالة التي يمكن ان تهتم بها الادارات المحلية في الاقليم لمواجهة قضايا الشباب.

محاور المؤتمر

- الوضع الراهن للشباب في المراكز الحضرية في اقليم الشرق الاوسط وشمال افريقيا: الصحة، التعلم، الوضع الاجتماعي والاقتصادي، التركيبة السكانية وتأثيرات العدد الضخم من الشباب، قضايا الثقافة والسلوك التي تؤثر في المشاركة الاقتصادية الناجحة الشباب.
- التحولات الجغرافية للشباب: الهجرة العالمية والداخلية للشباب (بما في ذلك الهجرة من الريف الى الحضر).



■ محافظ عدن أحمد الكحلاني يدلي بمداخلة حول التجربة اليمنية في مجال الشباب ■



■ درع الجمعية السعودية للطفولة للسيد البحراوي ■



■ درع للنعيم ■

● الشباب في المحيط الحضري: الاحتياجات للشباب ودور السلطات البلدية في الاستجابة لها، دمج الشباب في المناطق الحضرية، البيئات الحضرية صديقة الشباب والموجهات الارشادية لتخطيطها، مشاركة الشباب في التخطيط الحضري والادارة والعمل الجماعي، البعد الشبابي في المدن الجديدة، تأثيرات المشكلات الحضرية على الشباب.

● التحول من المدرسة الى العمل: الانتقال عبر مراحل التعليم النظامي، التدريب المهني للشباب، الالتحاق بقوى العمل، تطوير المهارات ، الابعاد الحضرية للتحول من المدرسة الى العمل.

● توظيف الشباب: الشباب كقوى عاملة منتجة وقائدة للنمو المستقبلي، مبادرات نشطة في سوق العمل للشباب، فرص اعادة التدريب وتنمية المهارات.

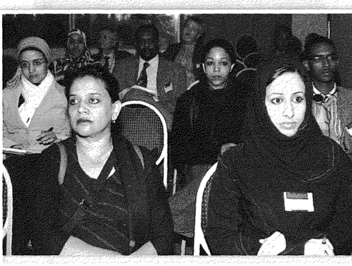
● الشباب المعرضون للمخاطر: معالجة العوائق الاجتماعية وغيرها التي تؤثر على شباب الحضر، تعزيز المواطنة والمشاركة المجتمعية.

● تفعيل البرامج والسياسات الموجهة للشباب: تسليط الضوء على التقدم الذي تحقق في معالجة قضايا الاطفال والشباب في اقليم الشرق الاوسط وشمال افريقيا وفي العالم بما في ذلك مبادرة حماية الاطفال . معهد البحر المتوسط للطفولة وغير ذلك من المبادرات، البرامج وآليات التمويل، مع التركيز على دور الادارات المحلية والحكومات الوطنية في معالجة قضايا الشباب.

وقد تم تقديم ثلاثة أنواع من المشاركات العلمية لتغطية تلك المحاور :

أ - أوراق علمية رفيعة المستوى: تناولت بالتحليل بعض الموضوعات المحددة.

ب - عروض للسياسات والبرامج: حول تأثير بعض السياسات المحددة والبرامج التي طبقت.



■ مشاركة نسائية ■



■ استعراض تقرير البنك الدولي حول الشباب ■



■ الشباب والطفولة في مؤتمر الرباط ■

"اعلان الرباط" اضافة جديدة لثلاثة مؤتمرات دولية تسهم في تحسين أوضاع الشباب في المنطقة العربية

ج- ملصقات لبعض المشروعات المحددة للمنظمات غير الحكومية وغيرها.

كلمات مغربية

وفي كلمته في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر أشار عمدة الرباط عمر البحراوي الى ان هذا المؤتمر ينسجم مع المبادرة الوطنية للتنمية الحضرية في المملكة المغربية والتي تركز على فئات الشباب وتعمل على معالجة مشاكلهم وايجاد فرص العمل المناسبة لهم.

وتحدث الوزير المكلف بالاسكان والتعمير المغربي عن دور الفقر والتهميش الحضري في اقصاء شريحة الطفولة والشباب عن الشأن الحضري. وقال ان مؤتمرات الشباب هي منتديات متميزة للحوار وتبادل الأفكار والتجارب.. مشيرا الى ان مغرب العهد الجزيز طوّر عدة مبادرات متميزة ذات أبعاد تنموية وعمرانية لتأهيل المدن والمجتمع وعلى رأسها تأهيل الشباب. وأبرز هذه المبادرات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للارتقاء بالحواضر والأرياف.

انها مبادرة سخرت لها الدولة المغربية امكانات خاصة على مدى سنوات لمحاربة الفقر وتنمية الدخل. وقال ان مبادرة "برنامج مدن بلا صفيح" هدفها تأهيل المدن. وتحدث عن مشروع تنموي لكل مدينة تحتل فيه المجموعة الحضرية المحرك الفاعل بالتعاون مع القطاع العام والخاص وهيئات المجتمع المدني.



■ من جلسات المؤتمر ■



■ رئيس المعهد في لقطة تذكارية ■

حوار مع الشباب

ولعل الابرز في فعاليات اليوم الثاني من المؤتمر هو الحوار بين الشباب وعمدات المدن. حيث توزعت المحاور على أربعة موضوعات هي: فرص العمل والبيئة، والجانب الاجتماعي والثقافي والتدريب.

مجموعات من شباب السعودية ومصر والأردن وفلسطين والسودان والمغرب طرحوا أسئلة مباشرة على رؤساء بلديات عدن والمدينة المنورة واربد وحماة وحمص. ودار حوار ايجابي حول حملة التساؤلات التي طرحها الشباب.

وفي نهاية الجلسة تدخل رئيس مجلس الامناء رئيس المعهد العربي لانماء المدن واكد محدودية قدرة البلديات في المجالات التي تناولها الحوار. وقال ان من حق الشباب ان يطرحوا ما يشاؤون من أسئلة تشغل بالهم. ولكن قدرات السلطات البلدية تبقى محدودة باستثناء موضوعات مثل النظافة وصحة البيئة وغيرها.

اعــلان الربـاط

انعقد بمدينة الرباط بالمملكة المغربية خلال الفترة ٤ -٦ ديسمبر ٢٠٠٦م مؤتمر (الشباب في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: توسيع الفرص الاقتصادية في المناطق الحضرية.. استعراض الدروس العالمية وإعداد الحلول المحلية) والذي نظمته كل من بلدية الرباط والمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والمعهد العربي لإنماء المدن والبنك الدولي بالتعاون مع مبادرة حماية الأطفال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومعهد البحر الأبيض المتوسط للطفولة (ميد تشايلد). وشارك في المؤتمر نحو ٥٠٠ مشارك من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباقي بلدان العالم. وبمشاركة واسعة من شباب الدول العربية وقدم فيه ٥٦ بحثاً وتجربة علمية.

ويعلن المؤتمرون ما يلي:

١ - اعتبارا من أن التنمية مشروع مجتمعي تقوم فيه العملية التنموية على النهوض بالمؤشرات التي تخص الموارد البشرية باعتبارها الرأسمال الأساسي والتي تروم تحسين أوضاع أفراد المجتمع المعرفية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فإن الشباب يعتبر المورد الأكثر حيوية ومحور هذه التنمية.

٢ - واعتبارا من أن مرحلة الشباب هي مرحلة التأهيل للدخول إلى معترك الحياة يمكن القول بأن من أهم سيرورات الانتقال إلى حياة الرشد يبقى الحصول على شغل يمكن صاحبه من الاستقلال وتوفير سبل الاستقرار النفسي والاجتماعي.

٣ - ونظراً إلى أن كل تأهيل للشباب يمر عبر توفير ظروف تربية وتعليم وتكوين وتأهيل تستجيب لمتطلبات الحياة التي تنتظرهم. ولا تغفل عن تنمية روح المبادرة لدى الشباب. إلى جانب قيم المواطنة الكفيلة بإنعاش الابتكار والإبداع والاعتماد على النفس. فإننا نوصي بضرورة توفير عدالة في توزيع فرص العمل بين الشباب دون تمييز أو إقصاء حسب النوع الاجتماعي أو العرق أو الثقافة أو المعتقد مع الاعتماد على مبدأ الشفافية والتصدي لكل أنواع المحسوبية.

٤ - ان الشباب باعتباره الرأسمال الحقيقي والأساسي للمجتمع والضامن لاستمراره، يعتبر حجز الزاوية في أي حل مقترح للنهوض بأوضاع مجتمعاتنا العربية. وهو ما يترتب عنه من دعم للحلول المحلية واستلهام من الدروس العالمية في إطار الاستجابة لتطلعــات الشباب وتمكينه من المشاركة الفعلية في مختلف مناحي حياة المجتمع.

٥ - العمل على توفير بيئة حضرية ومعمارية ملائمة للشباب (الحق في المدينة و مرافقها/ الحق في الحركية المجالية) ووسط اجتماعي يحقق استدامة التنمية البشرية عبر مختلف مؤشراتها من خلال توفير خدمات تستجيب لمعـايير الجـودة مع التركـيز على تعـزيز منظـومـة القيـم الدينيـة والروحيـة والوطنيـة.

٦ - إن توسيع الفرص الاقتصادية أمام الشباب يرتبط بتوسيع مجال هذه المشاركة والعمل على توفير فرص حقيقية لها عبر بناء قدراتهم الفكرية ومؤهلاتهم المعرفية من خلال تعليم يستجيب إلى متطلبات سوق الشغل ومؤسس على مواطنة تشاركية تأخذ على عاتقها توفير فرص ثانية مثل إعادة الادماج في التعليم النظامي. التعليم غير النظامي. برامج التكوين والتأهيل والتدريب للشباب بغية إدماجهم في النسيج المجتمعي وتقوية الروابط الاجتماعية للحد من عوامل الهشاشة والتهميش والإقصاء التي قد يتعرض لها الشباب.

٧ - المناشدة في استمرار مبادرة حماية الأطفال التي انطلقت من عمان ودعمها فنياً ومادياً لتكمل ما بدأته من مشروعات رائدة في عدد من المدن العربية. مع توسيع مشاركة خبراء من مختلف دول المنطقة للنهوض بسياسة ومنهجية هذه المبادرة.

٨ - إنشاء صندوق وطني لدعم توظيف الشباب ومشروعات الأسر المنتجة بدعم من البلديات والحكومات المركزية والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية والدولية.

٩ - احداث هيئة لمتابعة أوضاع الشباب والسياسات الشبابية تحمل اسم (المرصد الدولي للشباب والتنمية) مقرها المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بمدينة الرباط بالمملكة المغربية تؤسسها بلدية مدينة الرباط. المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية. المعهد العربي لإنماء المدن وبدعم من الهيئات الدولية والإقليمية. ويتم الاتفاق حول تشكيل مجلس إدارتها بين الجهات الثلاث.

ونغتنم الفرصة، منظمين ومشاركين، لنتقدم بجزيل الشكر والامتنان لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وللدولة المغربية حكومةً وشعباً على حسن الاستقبال وكرم الضيافة.

هيئة الشراكة الأورومتوسطية

الهجرة والاندماج واخفاق مبادرة برشلونة موضوعات تسيطر على مناقشات الجمعية العامة

باليرمو: غسان سمان



■ السيدة سوزان مبارك تتلقى درع منظمة المدن العربية من الأمين العام المساعد المهندس أحمد العدساني والزميل خالد البديوي ■

شاركت منظمة المدن العربية في اجتماع الجمعية العمومية العاشرة لهيئة الشراكة الأورومتوسطية في الفترة من ٢٤-٢٥/نوفمبر/٢٠٠٦ . وتم في بداية الاجتماع تكريم سيدة مصر الاولى سوزان مبارك والرئيس الايطالي السابق كارلو أزيجليو. وتم منحهما جائزة COPPEM "بذرة البرتقال". كما قدمت منظمة المدن العربية درعين تذكاريين للمكرمين تقديرا لجهودهما في حقل التنمية المستدامة والتقريب بين دول وشعوب منطقة البحر الأبيض المتوسط.

كلمة المنظمة

وألقى الأمين العام المساعد لمنظمة المدن العربية المهندس أحمد العدساني كلمة في الاحتفال اكد فيها أهمية تعزيز التعاون وعقد الحوار بين ضفاف المتوسط وقال ان جهود هيئة الشراكة COPPEM ومنظمة المدن العربية تصب في هذا الاتجاه.

وتابع يقول: قبل عدة أشهر كنا هنا في باليرمو عاصمة صقلية في مهمة ثقافية، حضارية، انسانية.

كنا هنا لنشارك أصدقاءنا



■ درع بذرة البرتقال من رئيس (Coppem) للسيدة مبارك ■

الايطاليين والأوروبيين عموما في التحضير للمؤتمر الثالث للمدن العربية والاوروبية الذي سوف ينعقد في الثلث الاخير من شهر مارس المقبل في مدينة دبي تحت عنوان "حوار جديد من أجل التنمية".

وها نحن نعود اليوم الى هذه المدينة الجميلة التي لا تزال تحتفظ في نسيجها العمراني. وفي نسيجها الثقافي وفي عادات أهلها.. مقاربات عربية.. مما يؤكد ان الثقافة مهما اختلفت مواقعها الجغرافية انما تتحدث بلغة واحدة. رغم أننا نمر بأوقات تحاول فيها تيارات مختلفة الفصل بين الثقافات.

وأضاف العدساني: جئنا الى هنا ونحن على يقين أن أمامنا من المهام والمسؤوليات ما يستوجب تبادل الآراء والمقترحات حول أشياء وموضوعات تهمنا كدول وشعوب تجمع بينها قواسم وروابط مشتركة من التاريخ والجغرافيا والمكنوزات التراثية والثقافية.

ان منظمة المدن العربية التي تضم في عضويتها اكثر من أربعمائة مدينة عربية من المحيط الى الخليج .. تتحرك بثبات لتوطيد علاقات التعاون مع أصدقائنا في المدن الاوروبية. حيث اننا نعمل مع هيئة الشراكة الاوروبية المتوسطية "COPPEM" لنصب المزيد من جسور التعاون والتقارب بين ضفاف المتوسط.. ولننهل من معين ثقافي حضاري يتماثل في الكثير في مكوناته وعناصره.

وختم كلمته بالقول: ان الاحتفال التكريمي الذي تنظمه "COPPEM" لشخصيتين. عربية وأوروبية . أسهمتا إسهاما فعليا في ميادين العمل الانساني والثقافي والحضاري.. انما يكرس جهودنا المشتركة نحو وضع الآخرين في أجواء هواجسنا ورغبتنا في الحوار والتعايش في اطار حضاري وعراقة شرقية اوروبية تحتل في وجدان كل منا مساحة واسعة.

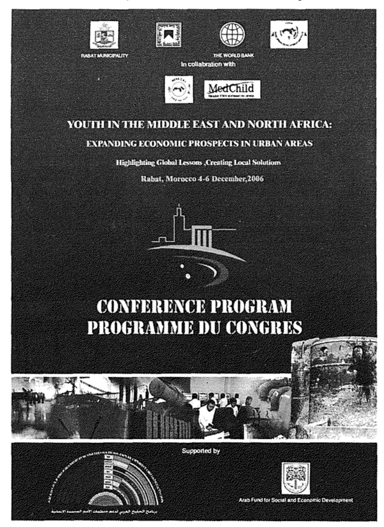
كلمة لجنة الشراكة

وألقى المستشار عدلي حسين محافظ القليوبية - نائب رئيس لجنة الشراكة الاورومتوسطية كلمة هذا نصها:-

نذكر جميعا الأهداف الرئيسية لعملية برشلونة التي نعمل في الـ COPPEM من أجل اقامة السلام والأمن في المنطقة الاورومتوسطية .. التنمية..



■ درع بذرة البرتقال للرئيس الإيطالي السابق يقدمه عمدة الرباط عمر البحراوي ■



الديمقراطية.. وحقوق الانسان وحماية البيئة.. ولقد حققنا معا وبعزم شديد انجازات كبيرة لعل أهمها هو اصرار تجمعكم هذا الذي يمثل شعوب الشمال والجنوب على ضفاف المتوسط على التقارب والحوار.. الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان وانجاز ما لم تستطع انجازه الجهات الرسمية في الدول المشاركة. ومما يطمئننا في الجنوب ما قاله السيد رئيس برلمان صقلية ان انضمام دول شرق أوروبا للاتحاد الاوروبي لن يؤثر على الاهتمام بدول الجنوب.. وقد كان ذلك هاجسا يدور بأذهاننا في السنوات الأخيرة.

ان انشاء الـ COOPEM لجنةً خاصة بالمرأة هو اتجاه صائب تماما يتوافق مع جهودنا في اشراك المرأة في كل خطط التنمية ويحافظ على التوازن الاجتماعي ويصب في اتجاه التقدم المنشود بمنطقتنا وهو ترجمة حقيقية لتفعيل قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ حول المرأة والأمن والسلام. وللسيدة الفاضلة سوزان مبارك رؤية جادة في هذا العمل قد نسمع منها شيئا عنها.





■ السيدة مبارك ومسؤولون مصريون وإيطاليون ■

واذا كنا ننشد في عملنا مؤازرة المؤسسات الدولية عموما.. فإننا نتطلع الى مساندة الاتحاد الاوروبي على وجه الخصوص واذا كانت مشكلة الشرق الاوسط (اسرائيل وفلسطين) هي الأصل في كل عقبة امام تنمية وامان وسلام شعوب المنطقة فقد غاب عنها الاتحاد الاوروبي بالجدية والموضوعية والحماسة المفروضة وظل تابعا لا أصيلا في تناوله لهذه الأزمة الى ان جاءت اخيرا مبادرة الدول الاوروبية الثلاث اسبانيا وايطاليا وفرنسا لتنادي بمؤتمر دولي لاحلال السلام بالمنطقة نأمل له الفلاح والنجاح. ولنتذكر جيدا مبادرات الدول العربية عموما. والمبادرات المصرية خصوصا في هذا الصدد.

ولعلنا في الـ COPPEM نلتقط الخيط ونخصص واحدا من لقاءاتنا الواسعة لهذه المشكلة بالذات حتى تتكامل جهود حكومات الدول بجهود شعوب الأمم واعرض ان يكون ذلك بالقاهرة.. وأمل ان يكون ذلك برعاية كريمة للمكرمة الفاضلة سوزان مبارك.

نقوم بكل هذا الجهد والاصرار في مناخ شديد القسوة يسود منطقتنا وكأن العالم قد تجمع عندنا ليفقد رشده ويضل طريقه ويكفي ان المفردات السائدة الان في المنطقة هي القتل والتدمير والاغتيالات .. هي الاحتلال والعنف والارهاب والأبادة والتخريب.. هي القنابل والتفجيرات وانتهاك حقوق الانسان والسجون المعلومة وغير المعلومة.. كل ذلك واكثر.. ومن هنا صار التحدي عظيما امام مخيم السلام.

لذلك يتجدد الأمل في قلوبنا حينما نسمع شيئا عن السلام وعن رواد السلام.. حينما نسمع عن ثقافة السلام ودعاة السلام ونتطلع الى فجر يوم تغلب فيه قيم التنمية والتقدم والسلام.

يومنا هذا يوم عظيم.. نكرم فيه اثنين من خيرة أبناء المتوسط.. رجل عظيم له مكانته وله قدره الذي نعرفه في بلادنا كما هو معروف في بلده.. رجل دولة من الطراز الأول. كان رائعا في قيادة وطنه.. منصفا في نظرته لمشكلات البحر المتوسط.. ضرب المثل الرائع في أصول السلطة وديمقراطية الحكم..

جانب من حضور حفل التكريم في باليرمو

انه فخامة الرئيس/ تشامبي رئيس ايطاليا السابق فلنقدم له التحية.
وهذا هو شريكك في التكريم سيدتي الفاضلة سوزان مبارك . أما الشخصية الأخرى الحاضرة معنا اليوم هي سيدة مصر الاولى سوزان مبارك. هذه السيدة الرائعة التي كرمتنا بحضورها قبل ان نكرمها نحن.
في بلدي نعرف هذه السيدة العظيمة. يعرفها كل واحد بهدوئها وجديتها واحترامها وانسانيتها.. يعرفها من أعمالها الرائعة.. نشر القراءة للجميع.. رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.. برامج اطفال الشوارع.. تعليم الاناث.. محو الامية.. رعاية الامومة والطفولة.. القضاء على شلل الاطفال.. مستشفى علاج سرطان الاطفال.. تنمية المناطق العشوائية.. مساكن الشباب.. خلق فرص عمل.. حقوق المرأة وتنميتها.. المجلس القومي للمرأة.. منظمة المرأة العربية حركة سوزان مبارك للسلام.. مبادرتها الانسانية لرعاية ضحايا الزلازل في انحاء العالم.. اندونيسيا. تركيا.. لرعاية ضحايا الحروب في كوسوفو. العراق. لبنان. فلسطين. خرجت هذه السيدة العظيمة بأفكارها من المحلية الى الاقليمية الى العالمية فكان تقديركم وتكريمكم لها.

كلمة رئيس البرلمان

وتحدث رئيس البرلمان في اقليم صقلية عن دور "COPPEM" في اقامة شبكة للحوار لتحقيق الأمن والاستقرار . وقال نحن في قلب العالم ولا نقبل بدور مهمّش.
كما تحدث عمدة باليرمو عن أهمية ما تقوم به "COPPEM" وما تنفذه من برامج في المجال التنموي. وقال ان علينا ان نكون مستعدين للعام ٢٠١٠ لنقوم بدور رائد في الاطار الاورومتوسطي. وجدد دعم البلدية لـ "COPPEM" من أجل نشر مشاعر السلام والتسامح والتضامن والصداقة.
وتعاقب على الكلام ممثلو الحكومة الايطالية ومحافظ باليرمو. والبرلمان الاوروبي. والمفوضية الاوروبية . حيث اكد الجميع على اهمية تأسيس شراكة اوروبية متوسطية تجاوز العلاقات الثنائية. وضرورة التدخل في تنفيذ اعلان برشلونة لتحقيق السلام والحوار والتبادل الحر بين الدول المطلة على البحر المتوسط.
وقد أشار المتحدثون الى صعوبات في النواحي السياسية والديمقراطية التي تحول دون صياغة مشروع سياسي اوروبي يمتد الى دول البحر المتوسط. فعملية برشلونة تعتمد على امكانية التدخل اقليميا ودوليا لمعالجة المشاكل. وازالة التناقضات باعتبار ان الشراكة تعتمد على المؤسسات


■ من احتفال التكريم في مبنى برلمان صقلية ■

والجامعات، بالاضافة للسلطات المحلية والحكومات. والهدف من مبادرة برشلونة هو الحوار وتفهم الثقافات الاخرى. وهنا يبرز دور الشراكة على مستوى السلطات المحلية.

وشدد المتحدثون على ضرورة تجاوز مشاعر التشاؤم التي تحيط بمبادرة برشلونة لأنه لا يكفي التركيز على تبادل السلع، بل يجب التعاطي بالقيم الثقافية والحضارية، اضافة الى التأكيد على البعد الانساني والاجتماعي وتطوير الحكم الحضري.

وأشار ممثل بلدية دبي الى الجهود الرامية للاعداد للمؤتمر الثالث للمدن العربية والاوروبية، وأشاد بمبادرة "COPPEM" لتكريم سوزان مبارك الذي هو تكريم للمرأة العربية.

اجتماع الجمعية العمومية

بعد ذلك عرضت اللجان الأربع تقارير أنشطتها وانجازاتها وتم الاعلان عن انشاء لجنة خامسة في اطار "COPPEM" تحت عنوان "لجنة تكافؤ الفرص". وسوف تعمل اللجنة على مستوى اوروبا والبحر المتوسط. وذلك بغية اعطاء دور اوسع للمرأة للمشاركة في الحياة العامة.

وعرض أمين عام "COPPEM" لمهام الهيئة في عام ٢٠٠٧ وقال: ان المدن يمكن ان تعمل بصورة أفضل من الحكومات بالنسبة لاعلان برشلونة، حيث نجحنا كسلطات محلية على مدى خمس سنوات في العديد من البرامج والمبادرات وقال: ان علينا تقديم مبادرات ومشاريع ملموسة لمكافحة الارهاب وتحقيق السلام وان "COPPEM" بصدد تقييم اداء المكاتب التمثيلية في كل من القاهرة واسطنبول والرباط، حيث تم توقيع اتفاقية لافتتاح مكتب جديد في "بولندا".

وتحدث عدلي حسين عن نشاط مكتب "COPPEM" في القاهرة وقال: ان وفودا ومشاريع واستثمارات وتبادل زيارات للطلبة والفنانين التشكليين والجامعات المصرية زاروا صقلية والتقوا نظرائهم الايطاليين لتبادل التجارب وصقل الخبرات.

وقد استحوذ موضوع الهجرة على حيز واسع من المناقشات، حيث ادلى ممثلو منظمة المدن العربية والجزائر، والمغرب وتونس ولبنان وفلسطين بوجهات نظر متقاربة حول ضرورة ايجاد حلول لمشكلة الهجرة والاندماج في المجتمعات الاوروبية مع ضرورة معالجة الاسباب الكامنة وراء الهجرة وعدم اندماج الجيل الرابع من المهاجرين في المجتمعات التي يعيشون فيها.

وأكدت منظمة المدن العربية في مداخلتين على ان موضوع الهجرة من دول جنوب المتوسط الى شماله له أسبابه الاقتصادية والاجتماعية وان هذا الموضوع سوف يكون ضمن محاور المؤتمر الثالث للمدن العربية والاوروبية المقرر عقده في الفترة ١٨-٢٠٠٧/٣/١٩.

ندوة لمركز البيئة للمدن العربية

المخاطر والتحديات البيئية :
دروس من الماضي لصياغة المستقبل

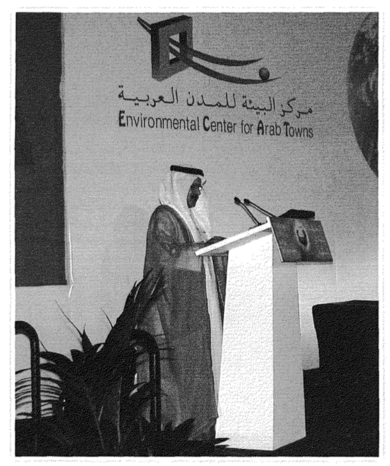
عقد مركز البيئة للمدن العربية ندوته الاولى تحت عنوان "التحديات والمخاطر البيئية: دروس من الماضي لصياغة المستقبل" في دبي في الفترة ١٤-٢٠٠٦/١١/١٦ . وقد تميزت الندوة التي تعتبر باكورة اعمال مركز البيئة للمدن العربية . وهي مؤسسة جديدة من مؤسسات منظمة المدن العربية. بحضور مكثف حيث توزعت اعمال الندوة في خمس جلسات تناولت في موضوعاتها قضايا تتصل بالمخاطر التي تواجه البيئة في مدننا العربية .

كلمة الافتتاح

افتتحت الندوة بكلمة لوزير البيئة والمياه في دولة الامارات العربية المتحدة الدكتور محمد سعيد الكندي رحب فيها بالحضور وبالخبراء الذين جاءوا من مختلف دول العالم ليقدموا عصارة إنجازاتهم وتجاربهم في مجال البحث العلمي المتعلق بالقضايا البيئية.

وقال: إن بث روح الابداع والتميز في تبني وتنفيذ المشاريع البيئية البناءة في المدن العربية له دور فعال في توثيق الصلات بين هذه المدن من خلال تبادل الخبرات والاستفادة من تجارب المدن في إيجاد طرق لمواجهة التحديات البيئية المستقبلية. وكذلك الاطلاع على المستجدات في إدارة النفايات العامة والخطرة وبحث أفضل السبل لدراسة وتقييم المخاطر البيئية.

إن الجهود المبذولة في المجالات البيئية المتعلقة بالاستدامة البيئية قد بدأت تؤتي ثمارها.



■ الوزير محمد سعيد الكندي ■

وأصبحت الصلات بين سلامة البيئة وصحة الإنسان أكثر وضوحا. لذا اتخذ العديد من الشعوب والحكومات في الوقت الراهن الإجراءات اللازمة من أجل جعل قضية الحفاظ على البيئة قضية محورية.

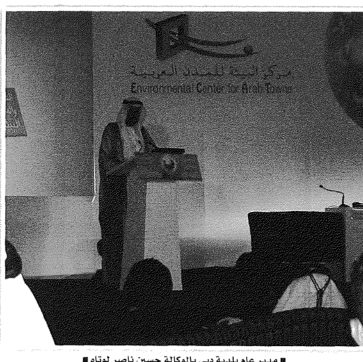
وأضاف : بما أن دولة الإمارات العربية المتحدة تشهد تطوراً كبيراً ومتسارعاً في جميع المجالات وخاصة السكانية والعمرانية. فطبيعي أن يصاحب هذا التطور تحديات بيئية مما يتطلب استخدام الأساليب المتطورة لمواجهة هذه التحديات والآثار السلبية الناجمة عن هذا التطور. ولعل من أهم الآثار السلبية الناجمة عن هذا التطور هو زيادة إنتاج النفايات. التي تتطلب استخدام أساليب وتقنيات متطورة للتخلص منها حتى لا تشكل تهديداً للبيئة وصحة الإنسان. وإن دولة الإمارات العربية المتحدة تواكب التطورات العلمية في هذا المجال وبلديات الدولة تستخدم التقنيات والأساليب الحديثة في التخلص من النفايات ومن ضمنها إعادة تدوير النفايات ومعالجة مياه الصرف الصحي.

إن التخلص الآمن للنفايات سواء الصلبة أو السائلة سوف يكون له آثار إيجابية على البيئة. كما أن معالجة جزء كبير من مياه الصرف الصحي وتحويلها إلى مياه ري لنباتات الزينة ستساهم في المحافظة على المخزون الجوفي للمياه. إضافة إلى أن تحويل النفايات إلى أسمدة سيساهم في تغطية الطلب المحلي على الأسمدة العضوية.

وأضاف قائلا: إن جدول أعمال هذه الندوة غني بالمواضيع الهامة التي يقدمها نخبة من الخبراء يعرضون فيها نتائج أبحاثهم وتجاربهم في دول مختلفة وهي بذلك توفر منتدى مهما للمناقشة وتبادل الآراء والتجارب في مختلف المجالات التي من المحتمل أن تشكل خطراً وتحدياً للبيئة.

وفي هذا الصدد فإنه من الأهمية تسليط الندوة الضوء على أساليب التخلص من النفايات وفق طرق علمية متطورة. وضرورة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في إدارة ومعالجة النفايات بطريقة مستدامة للمحافظة على البيئة. من خلال تقييم الوضع الراهن لإنتاج المخلفات. والأساليب والتقنيات المستخدمة في معالجتها وتدويرها وسبل التقليل من آثارها وتطوير بدائل تضمن الاستخدام الاقتصادي للموارد المتوفرة والتعرف على الخيارات الفنية المتاحة من أجل الاستثمار في هذا المجال وتوحيد الجهود لوضع استراتيجية عربية من أجل تأسيس شبكة تعاون بين الدول العربية في هذا المجال.

وأثنى الوزير على منظمة المدن العربية لاختيارها مدينة دبي لتكون مقرا لمؤسستها الجديدة .. مؤكدا على اهمية التعاون والتنسيق بما يخدم الشأن البيئي.



■ مدير عام بلدية دبي بالوكالة حسين ناصر لوتاه ■

كلمة المنظمة

وألقى الأمين العام المساعد لمنظمة المدن العربية المهندس أحمد العدساني كلمة نقل في مستهلها تحيات معالي الامين العام للمنظمة الى دولة الامارات العربية المتحدة ازاء الدعم المتواصل والمبادرات الايجابية على طريق

النهوض بحواضرنا وارياقنا العربية وساكنيها.

لقد أدركت منظمتنا مبكرا ان البيئة وما تتعرض له من انتهاكات وتعديات تتطلب عناية خاصة. واهتماما جماعيا يبدأ من الحلقة الأصغر وهي البلديات ، وينطلق افقيا ورأسيا ليلامس اهتمامات الخاصة والعامة ومختلف القطاعات التي يتشكل منها نسيج المدينة والضواحي والأرياف.

وتابع : من أجل البيئة وصحتها والعناية بها أنشأنا مؤسسة في دبي تهتم بها وتقدم الخبرة والمشورة لمدننا العربية .. وما هذه الندوة التي نحتفل اليوم بافتتاحها في هذه المدينة المتألقة، دبي، إلا محطة أولى على طريق طويل نتمنى ان نبلغ أهدافه بالعمل الدؤوب والتعاون العربي الموسوم بالنجاح. ونحن على يقين بأن هذه الندوة البيئية . بأبحاثها ودراساتها سوف تضيف جديدا الى وعينا واهتماماتنا البيئية في مدننا ودولنا العربية.

وألقى مدير عام بلدية دبي بالوكالة المهندس حسين ناصر لوتاه كلمة تحدث فيها عن جهود بلدية دبي في حماية البيئة وقال ان انشاء مركز البيئة للمدن العربية في دبي هو خطوة متقدمة على طريق الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث .

■ م. احمد محمد صالح العدساني ■



■ المشاركون ■



■ جانب من الجلسة ■

كلمة مركز البيئة

وألـقـت مـديـرة مركز البيئة الدكتورة راضية الهاشمي كلمة قالت فيها تعلمنا ممن سبقنا في هذا المجال وبدأنا نضع المبادئ والحلول للمستقبل لنستمر هذه العجلة بصورة صحيحة. نسقنا مع نخبة مميزة من الخبراء في هذا المجال من مختلف دول العالم لنتوصل إلى آخر المستجدات والحلول للمخاطر و التحديات البيئية من خلال مواضيع وأوراق عمل هامة ومفيدة سيتم طرحها ومناقشتها.

وأعربت عن أملها في أن تكون بداية إيجابية تفتح لنا سبل التعاون وتبادل الخبرات في المجالات البيئية المختلفة بين المدن العربية.

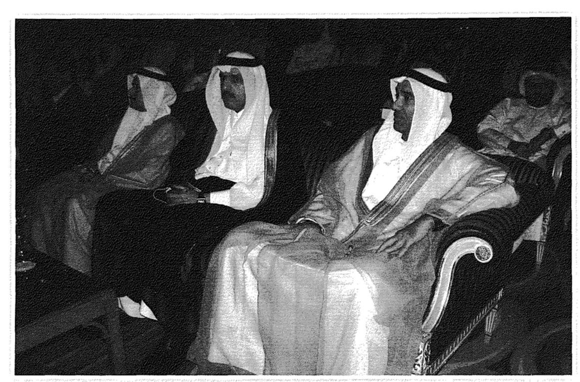
وألقى المدير الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الدكتور حبيب الهبر كلمة أشاد فيها بمنظمة المدن العربية وجهودها انشاء مؤسسة جديدة تعنى في البيئة وأعرب عن أمله في دفع مسيرة التعاون بين المركز والمكتب الاقليمي للبيئة .

توصيات

وقـد صـدر فـي نهاية الندوة مجموعة من التوصيات أكدت أهمية رقابة النفايات حتى التخلص النهائي منها. أي "من المهد إلى اللحد" وكذلك ضرورة تجنب المخاطر الصحية الناجمة عن النفـايات وآثارها السمية على محيط المجتمع بما في ذلك التربة والمياه.

وشارك في تقديم أوراق العمل فـي الـنـدوة مجموعة من المتحدثين من ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال منهم مهندسون وخبراء من لكسمبورغ. تركيا. استراليا. الولايات المتحدة الأمريكية. وبروفسورات في الصحة البيئية من جامعة تكساس و جامعة ويغينينغن (هولندا). وباحثون من جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة. بالإضافة إلى مختصـين في إدارة النفـايات من اليونان و ألمانيا ودولة الكويت.

وأشادت الدكتورة راضية الهاشمي



■ أمين الرياض يتوسط الوزير الكندي ومدير بلدية دبي بالوكالة ■

مديرة مركز البيئة للمدن العربية بالحضور الاستثنائي المتميز في هذه الندوة التي شارك فيها العديد من الشخصيات الصانعة للقرارات والسياسات في الدول العربية والخليجية، بما يشير إلى الاهتمام العميق بهذه المبادرة ويعد خطوة جادة نحو مجتمع واع ومساهم بيئياً لما يتفق مع رؤية المركز.

وذكرت أن من أهداف الندوة كان توفير منتدى لتبادل المعرفة والخبرات بين المختصين في مجالات البيئة والجهات المعنية، وبحث الابتكارات والتطورات في ممارسات إدارة النفايات العامة والخطرة، وأساليب دراسة كيفية الاستفادة من تجارب الماضي وطرق التأهل لمواجهة التحديات البيئة المستقبلية.



■ الدكتورة راضية الهاشمي ■

المؤتمر الرابع لهيئة المعماريين العرب

حلب بين التراث والمعاصرة



■ عميد كلية العمارة د. صخر علبي ، د.م. خيرالدين الرفاعي ■

برعاية رئيس مجلس الوزراء السوري المهندس محمد ناجي عطري استضافت مدينة حلب فعاليات المؤتمر الرابع لهيئة المعماريين العرب بمشاركة حوالي ٤٥٠ منهم ٢٢٥ مشاركا من الأقطار العربية . وقد تميزت أعمال المؤتمر بمناقشات ومشاركات شكلت .كما هي حلب بأوابدها الاثرية النادرة ، محطة وقوف ومجال بحث واهتمام كبير من قبل المعماريين .

وقد صدر في نهاية المؤتمر مشروع إعلان حلب حول التراث المعماري العربي، والمعاصر ، حيث جاء في مقدمة المشروع ان هيئة المعماريين العرب ومن خلال مؤتمرها في حلب ، تتابع بحثها المثابر عن الاجابات المقنعة والمفيدة فيما يخص اشكاليات المعاصرة والتراث، وعن جدليات التقدم وروح العصر والتنمية المستدامة، وفي ماهية العناصر المؤثرة في العمران المتوازن والعمارة الملائمة.

ويتأكد مجددا ان حلب العريقة تتابع، باحتضانها هذا الحدث الهام، دورها الريادي في طرح الحلول المناسبة لمشاكل الحضارة العربية والاسلامية على مر تاريخها. ولا عجب في ذلك، بدأ منها الزنكيون بعد وحدتها مع الموصل، وتتابع بمعونتها مع الأيوبيين، بعد تنسيقها مع مصر، ولردح غير قليل من الزمن، وما الزمن الحالي الا ترداد لما حدث تلك الأيام بوسائل أخرى ولأهداف متشابهة، والتصدي الفاعل للتحدي الحضاري الذي



■ الوزير فرزات ومحافظ حلب في المعرض ■

نواجهه اليوم. يتم باوجه متعددة وبعنوان واحد هو المقاومة. ويشكل "إعلان حلب" حدثا مقاوما ناظما للأبعاد الاخلاقية القيمية والمعمارية التي لا نفهم العمران والتطور الا من خلالها.

الاعـــلان

١- يحيي المؤتمرون اختيار حلب عاصمة للثقافة الاسلامية لهذا العام. ويعتبرون ان اختيارها مكانا وموضوعا للمؤتمر الرابع لهيئة المعماريين العرب. يعود الى مكانتها الفريدة في تاريخ المنطقة الممتد بتواصل قل نظيره منذ الالف الثاني قبل الميلاد. كما يعود الى الأهمية البالغة للمدينة التاريخية فيها: أهمية مساحتها أربعمائة هكتار محافظ عليها. وأهمية الارث المبني الثمين فيها.

٢- ويشيدون بمدينة حلب نموذجا حيا للمدن العربية الاسلامية. فالمدينة التاريخية فيها . وهي اكبر مدينة عربية اسلامية متواصلة الوجود حتى يومنا. انها مدينة حية. ديناميكية . فاعلة في محيطها المباشر. في سورية. وفي المنطقة بكاملها.

٣- ويؤكدون ان العمران التاريخي في حلب. والعمارة الاسلامية فيها. يعكسان بأمانة وصدق. التحولات التاريخية التي مرت بها المدينة في العصور الاسلامية المتلاحقة والمتواصلة.

٤- ويرون ان الارث الثقافي في حلب. عمرانا متضامنا كثيفا وعمارة أصيلة غنية بمفرداتها وبثروتها الرمزية والجمالية. انما يعكسان بصدق وأمانة مرة أخرى. بنية المجتمع الاسلامي في تحولاته الكبرى. وقد أراد هذا المجتمع ان يعبر عن ذاته دائما. ورغم كل المتغيرات. بكونه مجتمعا متراصا. فيه وحدة وتكامل بين كل مكوناته.

٥- ويؤكدون ان هذا الارث في العمران وفي العمارة. هو ثروة حضارية نادرة. ومرجعية ثقافية لا غنى عنها. تستدعي كل الاهتمام وكل الدراسة. وهي تستدعي بالتأكيد التعريف بها. بكونها جزءا هاما وفاعلا في الحضارة الانسانية في العالم بأسره.

٦- ويعتبرون ان الكثير من التيارات المعمارية المعاصرة المزدهرة اليوم، مع تراجع فكر الحداثة في العمارة، والذي يدعي كونيتها وشموليتها، تلك التيارات التي تعنى بالبحث المتعدد المنابع عن العمارة المكان، والعمارة الاقليمية المناطقية، والعمارة المناخية، والعمارة الايكولوجية، والعمارة المستدامة وغيرها، ان كل هذا الحراك في ميدان التفتيش عن الابداع والخصوصية في العمارة، انما يمكن ان يجد له ما يفيده ويغنيه في العمارة العربية الاسلامية الموروثة، لأن في هذه العمارة عناصر حية، يمكن توظيفها بفاعلية في عمارتنا المعاصرة.

٧- ويؤكدون انه ربما وجدنا في هذا الشكل من التواصل الحي، ما يساعد على سد الفجوة السحيقة بين الارث المبني، والمعاصرة، اذ غالبا ما تكون العمارة المعاصرة بليدة، قبيحة ومدمرة.

٨- ويؤكدون ان روح العصر ، لا تحددها السطوة الفجة للرأسمال المتوحش على قطاع البنيان، والذي يحول العمران والعمارة الى استثمارات عقارية بحتة ، لا علاقة لها بالمكان ويناسبه . ولا مكان فيها لأي ابداع انساني حقيقي.. بل ان روح العصر تتأكد، من خلال الفهم العميق للمكان حيث تقدم العمارة . هذا الفهم الانساني للمكان، بما يناسبه، وبمقوماته، وبامكاناته المتاحة في كل الميادين.


■ م. محمد نورخوجة ■

٩- ويشدد المؤتمرون على ضرورة الحفاظ على هذا الارث الثقافي المبني عمرانا وعمارة، وحمايته وتوظيفه في الحيارة المعاصرة، بما يساعد في ايجاد تنمية انسانية حقيقية وشاملة فانهم يحيون اهمية تجربة حلب الفريدة في هذا المجال.

١٠- وان يحيي المؤتمرون ، اختيار كلية العمارة في جامعة حلب مكانا لانعقاد المؤتمر، فإنهم يجدون في ذلك اشارة قوية الى أهمية التعليم وأهمية جودته، وأهمية البحث العلمي في الموضوع الحيوي الذي يشغلنا.

ويتمنون على كل الجامعات والمعاهد المعنية وفي كل البلدان العربية، ايلاء هذا الموضوع الاهتمام والمجهود اللازمين.

الافتتاح

وكان المهندس حسين فرزات وزير الدولة قد افتتح المؤتمر نيابة عن رئيس الوزراء بحضور محافظ حلب الدكتور المهندس تامر الحجة والدكتو نزار عقيل رئيس جامعة حلب والرئيس المنتخب لاتحاد المهندسين العرب نقيب المهندسين



■ جلسة الافتتاح ■

السوريين المهندس حسن ماجد علي والمهندس رهيف فياض رئيس هيئة المعماريين العرب وعدد من الباحثين والمشاركين في المؤتمر ومن بينهم منظمة المدن العربية .

وألقى الوزير فرزات كلمة قال فيها: ينعقد هذا المؤتمر في احضان مدينة حلب الغنية بتراثها الفكري والثقافي والمعماري ليتواكب مع الاحتفالية الكبيرة بحلب عاصمة الثقافة الاسلامية لعام ٢٠٠٦ بلفتة كريمة من رئيس واعضاء هيئة المعماريين العرب وقناعتهم بعراقة هذه المدينة الهامة وقدمها التاريخي وغنى تراثها العمراني الذي يعكس حضارة وقيم شعبها العربي الاصيل حيث بقيت شامخة على مر العصور رغم كل الظروف والانتكاسات التي شهدتها هذه المدينة الصامدة.

وأضاف الوزير: لا شك ان مدينة حلب تتميز عن باقي المدن السورية باحتوائها على العديد من الكنوز الاثرية والتراثية التي تعكس معالم عدة مدارس في تاريخ الهندسة المعمارية والتي تتميز بأوابد اثرية نادرة وعناصر ومفردات معمارية في بنيتها واحيائها القديمة تشكل محطة وقوف ومجال بحث واهتمام كبيرين من المعماريين السوريين والعرب ومن المعماريين الاجانب.

وإن معظم مدننا السورية تحتوي كنوزا ثمينة من التراث المعماري الذي يعكس حضارة اهلها وسكانها كما هي الحال في المدن العربية في كل انحاء الوطن العربي. وبتوجيهات من السيد الرئيس بشار الاسد فان الحكومة والجهات المعنية في بلدنا اهتمت اهتماما بالغا بالمحافظة على كنوزنا المعمارية فأوجدت الهيئات والادارات واللجان اللازمة وهيأت لها الظروف المناسبة وأمنت لها كل المتطلبات لتحقيق غايتها المنشودة في المحافظة على معالم مدننا وأوابدنا التاريخية وتراثنا الثمين. وتمنى السيد الوزير ان تكون المواضيع التي تطرح امام المؤتمر والمقدمة كورقات عمل للبحث ضمن اعماله ان تقدم رؤية واضحة وان تخلص الى نتائج تتضمن

توصيات ومقترحات واقعية وعملية تساعد في الحفاظ على مدننا القديمة وتراثنا المعماري وان تتضمن اسسا تخطيطية وقواعد صحيحة تساعد في ربط توسع مناطق مدننا الجديدة بالمدن القديمة دون المساس بالقديم وتشويهه ليشكل نسيجا معماريا متكاملا يحافظ على هويتنا العربية الأصيلة مع استخدامنا لادوات العصر الحديث ومواده.

كلمة اتحاد المهندسين العرب

وألقى المهندس حسن ماجد علي الرئيس المنتخب لاتحاد المهندسين العرب نقيب المهندسين السوريين كلمة الاتحاد وقال ها هي ذي هيئة المعماريين العرب تقصد حلب الشهباء لتعقد في رحابها مؤتمرها العلمي الرابع في السنة التي اختيرت فيها حلب عاصمة للثقافة الاسلامية وها هي ذي حلب تفتح ذراعيها على مدى العام وعلى مر العصور لتستقبل ضيوفها باحثين ومحاورين ومشاركين في المؤتمر الذي يتناول المحاور الرئيسية التالية:

- حلب التاريخية ... حضارة وانتماء.
- الحفاظ على التراث الحضاري في حلب التاريخية .
- التكامل بين حلب التاريخية ومحيطها العمراني المعاصر.
- العمارة المعاصرة بحلب واشكالية الهوية.

■ م. رهيف فياض ■

وهي محاور يجمعها العنوان العريض بين التراث والمعاصرة.
وأضاف : اعتقد ان الاشكالية الكبرى في حلب المعاصرة وفي كل مدينة تراثية هي الاشكالية التي تعرضها الفقرة الثالثة من المحور الرابع من محاور المؤتمر والمعنونة (نحو عمارة معاصرة في حلب تعبر عن الهوية والانتماء الحضاري).
وتابع: لا أتصور ان المطلوب من معماريي حلب او القدس او القاهرة او فاس ان ينسخوا العمارة القديمة التي بنيت بها هذه المدن نسخا آليا ولا ان ينقلوا مفردات هذه العمارة بما فيها من اقواس ومشربيات وباحات داخلية وبوابات ويزرعوها في بيئة معمارية حديثة وليس مقبولا ان يتجاهلوا نسيج حلب العمراني فيحولوه الى ابراج وناطحات سحاب وواجهات زجاجية هجينة بعيدة عن بيئة حلب القديمة وعمارتها الاصيلة.
وأضاف رئيس الاتحاد: وليكن الموقف الذي اتخذته نقابة حلب ومهندسوها ومثقفو حلب في اوائل الثمانينات مثالا يحتذى تجاه كل محاولة لطمس هوية المدينة. والمسألة الأخرى التي تلح على المهتمين بالمدن التاريخية هي مسألة الحفاظ

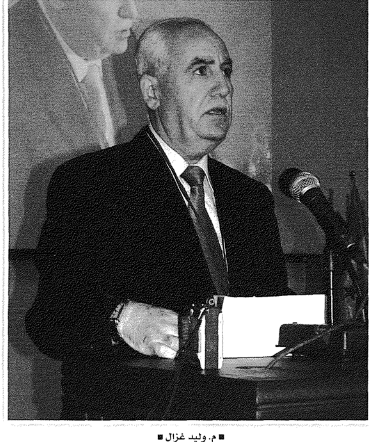
على الأبنية التاريخية وهي تحتاج اولا الى التوثيق ثم الى الصيانة والترميم واخيرا الى التوظيف الملائم.

كلمة هيئة المعماريين العرب

وألقى المعماري رهيف فياض رئيس هيئة المعماريين العرب كلمة جاء فيها: لقد قررت الجمعية العامة لهيئة المعماريين العرب الاستمرار في عقد مؤتمراتها العلمية الدورية تحت عنوان عريض هو "مدن عربية" اذ كان عنوان المؤتمر الاول الذي عقد في بيروت عام ١٩٩٩ (القدس الآن. المدينة والناس. تحديات مستمرة) وكان المؤتمر وسيلة فضلى اعتمدتها هيئة المعماريين العرب تفضح مخططات الاحتلال الصهيوني حيال المدينة الرمز ولابراز نضال ناسها لاحباط هذه المخططات حفاظا على المدينة وعلى مكانتها العمرانية والروحية في فلسطين وفي الوطن العربي وفي العالم الاسلامي.

ثم تحدث السيد فياض عن محاور المؤتمر الأربعة ومما قاله في المحور الأول عن حلب التاريخية: ان حلب هي أفضل شاهد على ما حفره التاريخ بالمنطقة برمتها. فقد قامت فيها المماليك ثم انهارت واستمرت حلب بعد رحيل الجميع سورية عربية اسلامية.

وفي المحور الثاني المتعلق بالحفاظ على التراث الحضاري في حلب التاريخية بين انه يوجد ٤٠٠ هكتار من الموروث



■ م. وليد غزال ■

العمراني يعيش فيه الناس اليوم ويشكل القلب النابض للمدينة المتروبولية المعاصرة ويحافظ على هذا الموروث بمنهجية ومعرفة ومهارة واحتراف واصرار. وان المؤتمر سيتوقف عند هذه التجربة لدراستها واستلهامها في تجارب ميدانية اخرى على امتداد الوطن العربي. وتابع السيد رئيس الهيئة: ينظر المؤتمر الى أن حلب المعاصرة نسيج مديني متجانس، منخفض في وسطه مرتفع بلطف في أطرافه كالصحن.. المدينة التاريخية في زاويته الجنوبية الشرقية ومعظم التمدد المديني غربي

المدينة التاريخية. في هذا النسيج المتمدد والذي يبدو كأنه بلا حدود. يعيش مليونان ونصف المليون من السكان وفيه نصف الصناعة السورية تقريبا ومعظم التجارة وكثير من التعليم والثقافة والسياحة.

ويبحث المؤتمر بنهجه التصاعدي في جدلية العلاقة بين المدينة التاريخية والنسيج المديني المعاصر الذي يحوطها. مقاربة فيها الكثير من الاشكاليات والكثير من الاسئلة الجوهرية:

- ما هو دور المدينة التاريخية في النسيج المديني بكامله ؟

- هـل تتكامل معه وما هو دورها في هيكلة المدينة بكاملها ؟
- كيف يندمج النسيج الموروث بعمارته وناسه في نسيج المدينة المعاصر لينتجا معا تنمية انسانية شاملة، تنمية مستدامة للمدينة بكاملها كما بمفردات اليوم ؟
وتصل هذه المقاربة التصاعدية للعلاقة بين التراث والمعاصرة الى طرح اشكالية الهوية فيسأل المؤتمر في محوره الرابع والأخير:
كيف تنتج في حلب اليوم عمارة معاصرة تدل على هويتها وانتمائها الحضاري؟
وقبل نهاية كلمته تقدم رئيس هيئة المعماريين العرب بالشكر لكل من ساهم في دعم هذا المؤتمر بالتأييد والمساندة متمنيا ان تتكلل جهود الجميع بالنجاح .


■ م. حسن ماجد علي ■

كلمة نقابة المهندسين

وألقى المهندس محمد وليد غزال رئيس فرع نقابة المهندسين بحلب كلمة الأمين العام للمؤتمر رحب فيها بالمعماريين العرب في حلب الشهباء عاصمة الشمال السورية والتي كانت منذ الألف الثاني قبل الميلاد عاصمة لمملكة يمحاض العمورية.. وهي اليوم عاصمة الثقافة الاسلامية لعام ٢٠٠٦. وقال: هذه المدينة الشامخة العريقة مدينة الاصالة والشهامة عرفها التاريخ البشري مدينة الحضارات فهي بموقعها الجغرافي الاستراتيجي مركز هام لمختلف الأنشطة العلمية والاجتماعية والتجارية والثقافية العربية والعالمية وكانت في فترات عديدة من التاريخ تشكل خط الدفاع الأول عن الأمة العربية الاسلامية.

الجلسات العلمية للمؤتمر

بعد الاستراحة التي تلت حفل الافتتاح للمؤتمر والمعارض. بدأت الجلسات العملية وفق المحاور التالية:

المحور الأول:
حلب التاريخية... حضارة وانتماء
وقد ترأس الجلسة الأولى المهندس محمد خير الدين الرفاعي وتحدث في هذه الجلسة كل من الدكتور محمود حريتاني من سورية في بحثه "حلب عمرانا وعمارة وتاريخا موجزا" فقدم لمحة عن تاريخ حلب وأهم الأحداث التي مرت عليها فقد ذكر ان المكتشفات والدراسات التي تمت في منطقة حلب وأحواض الأنهار المجاورة تدل على استيطان الانسان في



■ مشاركون ■

حلب منذ عصور ما قبل التاريخ. كما كشف عن مستوطنة تعود الى العصر الحجري الحديث ومستوطنة شمالي مدينة حلب تعود الى الالف التاسع قبل الميلاد. ثم كشف عن برج دفاعي يدل على قيام مدن ذات نظام سياسي واجتماعي.

وتحدث الدكتور المهندس ياسر ضاشوالي رئيس قسم التخطيط والبيئة في كلية الهندسة المعمارية في حلب عن التطوير العمراني لحلب القديمة عبر العهود المتعاقبة مبتدئا بموقع حلب الاستراتيجي الذي اكسبها اهمية تاريخية واقتصادية. فقد كانت مدينة تجارية هامة منذ الالف الثالث قبل الميلاد. أقام فيها العموريون مملكة يمحاض التي لعبت دورا سياسيا كبيرا كما اقام فيها الأراميون ممالك عدة أهمها مملكة أرفاد في تل رفعت ومدينة هليو بوليس (منبج) العاصمة الدينية الاولى عند الأراميين . ثم خضعت للسيطرة الفارسية عام ٥٣٩ ق.م التي انتهت عام ٣٣٣ ق.م على يد الاسكندر المقدوني وتحولت حلب الى مستعمرة مقدونية خُططت هلنستينيا.

وفي عام ٦٤ ق.م سيطر الرومان على سوريا وأصبحت حلب من قضاء قنسرين. وعندما انقسمت الامبراطورية الرومانية كانت حلب من نصيب امبراطورية الروم الشرقية وظلت تحت سيطرتهم حتى فتحها العرب المسلمون ودخلوها سلما عام ٦٣٧م وكانت حاضرة عظيمة خلال فترة الخلافة الراشدية والفترة الأموية والعباسية. وأصبحت امارة للحمدانيين ايام سيف الدولة حيث ذخر بلاط الدولة الحمدانية بالادباء والشعراء والمفكرين.

وتعتبر فترة حكم الملك الظاهر غازي بن صلاح الدين الايوبي لمدينة حلب عصرا ذهبيا فيها.

اما الدكتور المهندس صخر علبي عميد كلية الهندسة المعمارية في جامعة حلب فتناول في بحثه واقع مدينة حلب التاريخية واهم معالمها

العربية والمستقبلية

■ د.مشاري، عبدالله النعيم، د.صالح لمعي مصطفى، د.م. جمان منجد ■

الاثرية واستعرض الوضع الراهن للمدينة القديمة من حيث البنى العمرانية والتحتية والاجتماعية والاقتصادية. كما تحدث عن الاخطار المحدقة بها وبين المشاكل المتعددة والمتباينة التي تعيق كل جهد للحفاظ على المدينة القديمة وعرفنا بأهم معالم حلب الأثرية مع توصيف لوضعها الراهن ومشاكلها والجهود المبذولة للحفاظ عليها مع ابراز الاشكاليات التي تعرقل نجاح هذه الجهود او تعمل على اجهاضها.

وفي النهاية قدم مجموعة من التوصيات للحفاظ على المدينة القديمة.

المحور الثاني:

الحفاظ على التراث الحضاري في حلب التاريخية.

وترأس الجلسة الثانية: "الحفاظ على التراث الحضاري في حلب التاريخية" الدكتور المهندس صالح لمعي مصطفى من مصر.

وفي هذه الجلسة شارك كل من:

المهندس محمد خير الدين الرفاعي من سوريا وتناول في كلمته موضوع استراتيجيات وادارة الحفاظ على التراث العمراني في المدن التاريخية فقد تحدث عن المدن العربية التاريخية وما تمثله من تراث حضاري هام وعما تعانيه هذه المدن من اشكالات عديدة تهدد التراث الحضاري وقد عرض الأهداف الاستراتيجية للحفاظ على هذا التراث العمراني وأهمها:

- الحفاظ على النسيج العمراني التاريخي وما يحتوي عليه من معالم وقيم حضارية.
- الارتقاء بالبيئة العمرانية التي تحتضن هذا التراث.
- تنمية احوال السكان ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا.
- ادماج التراث العمراني والمعماري في الحياة المعاصرة للمجتمع.
- تأمين التواصل والتكامل بين المدينة التاريخية ومحيطها العمراني والطبيعي.

وبرى ان تحقيق هذه الأهداف يجب ان يتم ضمن المعايير الدولية كما ركز على دور ادارة اعمال الحفاظ والتنمية المستدامة في تحقيق تلك الأهداف من خلال النوعية وتكوين هيكل مؤسساتي مؤهل ضمن خطة عمل متكاملة مستندة الى قاعة معلومات موثقة تنفذ على مراحل وفق الأولويات والامكانيات الذاتية الكامنة في المدينة التاريخية اضافة الى ما تقدمه الجهات الرسمية المعنية والاستثمارات ذات المعايير والمحددات التي تحفظ للتراث اصالته.

كما عرض اهمية التشريع القانوني والمشاركات السكانية في عملية الحفاظ وأهمية التعاون مع المنظمات العربية والدولية لتبادل الخبرات والاستفادة من الدعم المادي الذي تقدمه.

وما تلعبه السياحة الثقافية من دور في تعريف العالم بأهمية هذا التراث الذي يشكل جزءًا من التراث الانساني العالمي وعامل تواصل وحوار بين الأمم.

وفي المحور "تجارب عربية في الحفاظ على المدن التاريخية" عرضت المهندسة وفاء شرف الدين والتي نابت عنها المهندسة ديما جواد (مجلس الانماء والاعمار بلبنان) الارث الثقافي والتنمية المدينية في المدن اللبنانية الخمس (طرابلس- جبيل- صيدا- صور- بعلبك) فقد شكلت بيروت والضواحي المحيطة بها قبيل الحرب مركز الثقل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في لبنان وتجلى ذلك بحركة الهجرة نحو العاصمة ومحيطها في المناطق والأرياف التي تركت دون انماء وكان لحرب (١٩٧٥-١٩٩٠) تأثير عكسي جزئي على انتعاش المدن الثانية ولكن هذا الانتعاش لم يطل المدن الثانوية القديمة ولم تحظ باهتمام من قبل الدولة بسبب التركيز على انماء القطاعات الحيوية (كهرباء، اتصالات، مرافئ، مطارات، اوتوسترادات..الخ).

فجاء مشروع اعادة احياء الارث الثقافي والتنمية المدينية للمدن اللبنانية القديمة الرئيسة الخمس للحفاظ على عمرانها عبر تأهيل الهيكلية المدينية الخاصة بكل منها . وانتعاش اقتصادها المحلي ودعم الآليات الخاصة بحماية الارث الثقافي في لبنان. والاهتمام بالمخططات التنظيمية لتساعد على الحفاظ على هذه المدن وتطويرها كما تمت مناقشة النتائج المتوقعة من هذا المشروع وعرض الاشكاليات المتعلقة بالتراث والعمارة في لبنان من خلال هذه التجربة.

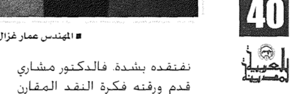
المحور الثالث:

التكامل في مدينة حلب التاريخية ومحيطها العمراني المعاصر

وترأس الجلسة الثالثة د.م. هاشم الأيوبي من لبنان

وكانت الورقة الأولى بعنوان "نمو الهوية وحركية الشكل المعماري" (امكانية النقد المقارن في العمارة العربية المعاصرة): قدمها الدكتور مشاري بن عبدالله النعيم من السعودية. وهو يرى ان الاشكالية التي تعاني منها العمارة العربية المعاصرة تكمن في ٣ قضايا رئيسة هي: التعليم والتقنية والنقد. فهذه القضايا متشابكة ويصعب فصل بعضها عن بعض. اذ غالبا ما يكون التعليم سببا في التطور التقني وبروز مدارس فكرية نقدية تجعل العمارة ضمن النسق الثقافي العام للأمة. كما ان النقد في جوهره عملية تعليمية اساسية تعمل دائما على تصحيح التعليم والمجتمع. وتحقق نوعا من التطور الفكري. على ان عملية النقد ذاتها بحاجة الى مساهمة عدد كبير من المفكرين ليس في مجال التخصص فقط. بل في المجالات الانسانية والتقنية كافة. وهو ما يسميه "وحدة النقد".

ويتابع: في عالمنا العربي لا نستطيع ان نرى هذه الوحدة ولا نجد من يعمل على تحقيقها. وفي مجال العمارة على وجه الخصوص . لا يوجد الا قلة يهتمون بهذا النقد. ويحاولون تقديم دراسات جادة يمكن ان تساهم في تطوير العمارة بشكل عام. والتعليم المعماري بشكل خاص. فهذا ربما يكون احد الاسباب التي تزيد من حجم المسؤولية الفكرية لطرح بعض الافكار النقدية التي يمكن ان تسهم في وجود حراك نقدي



■ المهندس عمار غزال رئيس جهاز مدينة حلب القديمة يتلقى درع هيئة المعماريين ■

نفتقده بشدة. فالدكتور مشاري قدم ورقته فكرة النقد المقارن الذي عرفه على انه (محاولة نقدية مقارنة تجمع المتشابه والمختلف في العمارة العربية القطرية) كآلية فكرية يمكن ان تصنع حركة نقدية واسعة في العمارة العربية المعاصرة. وتحاول ان تثير بعض الاشكاليات النقدية المقارنة التي يمكن ان تمثل منطلقات نبدأ منها لفهم التحولات التي مرت بها المدينة العربية خلال القرنين الماضيين.
وقدم المهندس ياسر الجابي من دمشق ورقة في هذا المحور موضوعها: "ادماج التراث العمراني في التنمية المستدامة للمدن العربية وأمثلة للترميم واعادة التأهيل". قال فيها: يكتسب التراث العمراني اهمية خاصة، كونه يمثل التعبير الحقيقي عما وصلت اليه الحضارات الانسانية من تطور عبر عهودها المتعددة. وتبين ان استدامة الحفاظ على هذا التراث لا تكون بترميمه وتحويله الى متاحف تزار في المناسبات. بل بادخاله في الحياة المعاصرة للمجتمع من خلال اعادة توظيفه بفعاليات مناسبة تعيد الحياة اليه. ولقد أكدت المواثيق الدولية على هذا. ومنها ميثاق فينيسيا الصادر عام ١٩٦٥. الذي ينص في مادته الخامسة على ما يلي: "إن الاستفادة من المعالم الاثرية لاحتضان انشطة لصالح المجتمع امر مفيد للمحافظة عليها".
وتحدث في بحثه عن عدة أمثلة لمبان أثرية أعيد توظيفها بفعاليات تتناسب مع تكوينها المعماري والبيئة المحيطة بها. وهي: ثانوية المأمون في حلب. دار بقشان في جدة (السعودية). خان سليمان باشا ودار المجلد ودار شيخ الارض في دمشق.

المحور الرابع:
"العمارة المعاصرة في حلب واشكالية الهوية".
وترأس الجلسة الرابعة الدكتور مشاري عبدالله النعيم وقد تحدث في هذه الجلسة:
الدكتور المهندس صالح لمعي

مصطفى (مصر) في بحثه: "تأصيل القيم الحضارية في العمارة العربية المعاصرة". فبين ان عنوان المحاضرة يتكون من شقين: الأول وهو القيم الحضارية. والثاني العمارة المعاصرة. ثم قدم عرضا مهما تضمن التعريف بالحضارة. وهي التعبير عن حالة التطور الحضري والصفاء والنقاء الفكري والتقدم الاجتماعي والفني. وبين انه يتوجب التعمق في التاريخ الحضري للمنطقة العربية لتحديد القيم المعمارية في النتاج المعماري لهذه الحضارة. ومن ثم تحليل بعض الاعمال المعمارية لصفوة المعماريين العرب للتعرف على كيفية استلهام هذه القيم وتوظيفها في العمارة المعاصرة. وأضاف الدكتور لمعي:

يتوجب النظر الى التراث المعماري ليس من منظور عاطفي فقط. ولكن النظر في كيفية تحليله واستلهام مفرداته لتحفيز القدرات الكامنة لدى الانسان والمادة. وتابع قائلا: ان العمارة الحاضرة تمثل القلق الذي يغلف الانسان العربي الذي فقد علاقته مع بيئته وفقد انتماءه الوطني الحقيقي لترابه وتمسكه بتراثه.

وقدمت الدكتورة المهندسة جمان المنجد والمهندس المعمار عدنان لطفي (سورية) بحثا بعنوان: "نحو عمارة معاصرة في مدينة حلب تعبر عن الهوية والانتماء الحضاري". فبينا ان اشكالية العمارة المعاصرة في حلب هي جزء من إشكالية العمارة المعاصرة في كثير من المدن العربية. فالعمارة المعاصرة تعاني من تحديات عديدة أهمها:

- فقدان الهوية المعمارية الأصيلة.
- اجتياح العمارة الغربية وتأثير العولمة ووسائل الاتصالات وانتقال المعلومات.
- التأثير السلبي لجمود القوانين العمرانية والنظم السائدة والمتبعة في تخطيط المدن.
- التطور التكنولوجي بكل جوانبه.

وتابعا : ان ذلك يتطلب البحث والتعريف بالتطور التكنولوجي. وكذلك بالعمارة العربية وخصائصها . وشرح مفهوم المعاصرة والالتزام في العمارة. وما يقابلها من مفهوم للانتماء والابداع من خلال دراسة بعض التوجهات المعمارية المعاصرة وتحليل بعض الأمثلة المعمارية المنفذة. ولابد من التركيز على الصحوة المعمارية بضرورة العودة الى الماضي. واستلهام المقومات التي تخلق عمارة معاصرة متميزة تشكل جسرا رابطا بين الماضي والمستقبل. وفي الوقت نفسه هناك من يرنو الى المستقبل بكل ما يحمله العصر من تطورات تقنية عالية في النظم الانشائية المتطورة والمواد الحديثة التي تقدمها تكنولوجيا العصر. ويدعو هذا إلى التساؤل عن الصورة التي يجب ان تكون عليها عمارتنا المعاصرة لتؤكد ما نملكه من ارث معماري غني.

واضافا: ان مدينة حلب وما تحويه من ارث حضاري ومعماري ضخم. تمثل معينا غنيا ومهما. على المهندسين المعماريين المحليين العودة اليه ودراسته بالتفصيل. بغية التوصل الى تحقيق التوافق بين القيم المعمارية التي تتسم بها العمارة التراثية. وقيم التقانة المعاصرة لتحقيق عمارة معاصرة تنبع من ماض عريق وتسير في ركاب المستقبل. وطرحا في نهاية ورقتهما التساؤل: هل سنتوصل الى حل لتلك المعادلة الصعبة في العمارة؟

معارض هامة ترافق اعمال المؤتمر

رافق اعمال المؤتمر ثلاثة معارض تحاول المساهمة في النقاش حول بعض المحاور عبر تجارب العارضين.

المعرض الأول عنوانه (الحفاظ على التراث وادماجه في الحياة المعاصرة للمدينة) بمشاركة سورية ولبنانية وفلسطينية وسعودية.

والمعرض الثاني عنوانه (العمارة المعاصرة في النسيج التقليدي ودوره في اعادة هيكلة المدن واحيائها) بمشاركة سورية ولبنانية.

والمعرض الثالث عنوانه: (الاصالة والمعاصرة في العمارة تجارب عربية).

المؤتمر الاقليمي العربي

لـ «مدن الأمل»



■ من اليسار عامر البشير نائب امين عمان، عبدالله العلي النعيم رئيس مجلس الامناء رئيس المعهد العربي لانماء المدن، م.حسني ابوغيدا وزير الاشغال العامة والاسكان، شحادة ابوهديب مدير عام المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري ■

اختتمت في عمان أعمال المؤتمر العربي الاقليمي (مدن الأمل) الذي نظمه عدد من الشركاء بمناسبة اليوم العالمي للموئل ٢٠٠٦ ومن بينهم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة المدن العربية والمؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري في الاردن وأمانة عمان الكبرى والامانة العامة لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب.

شارك في أعمال المؤتمر ممثلون عن البلدان العربية والمنظمات الدولية التالية:

› المملكة الاردنية الهاشمية، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، جمهورية العراق، دولة فلسطين، دولة قطر، المملكة المغربية، الجمهورية العربية اليمنية.

وشارك بأعمال المؤتمر كذلك ممثلون عن السلطات المحلية والبلديات والمنظمات العربية والدولية والنقابات والجامعات والجمعيات الاستثمارية.

محاور المؤتمر:

تضمنت اعمال المؤتمر المحاور الرئيسية التالية:

- استراتيجيات تمويل التنمية الحضرية
- نحو استراتيجية تخطيطية متواصلة للمدينة
- توفير الاسكان لذوي الدخل المحدود
- مائدة مستديرة حول المدينة وتحديات المنافسة
- المدينة وواقع العولمة.

وتمت مناقشة المحاور من خلال أوراق عمل ومداخلات للمشاركين.

● التأكيد على ضرورة انشاء وتطوير المراصد الحضرية لكل مدينة في الدول العربية لتسهيل الحصول على المؤشرات اللازمة لرسم الخطط ودعم عملية اتخاذ القرار


■ افتتاح المؤتمر ■

كلمة الاسكوا

وقد سلطت كلمة رئيس دائرة التنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "اسكوا" الضوء على الجهود التي يقوم بها الشركاء الاقليميون والدوليون ومن بينها منظمة المدن العربية في متابعة وتنفيذ أجندة الموئل على مستوى المدن والدول. وقال:

لقد أطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على المؤتمر الإقليمي العربي للمراجعة والتقييم العشري للموئل. والذي نظمته الاسكوا منذ أشهر قليلة، نداء حول الدعوة إلى المساواة - عشر سنوات بعد اسطنبول. وذلك باعتبار الدعوة إلى المساواة في التنمية مطلباً أساسياً لتحقيق المساواة الاجتماعية والمساواة في فرص النفاذ إلى ضمان حيازة


■ من اليمين ابراهيم الهيدروس، علي شبو، شحادة ابوهديب ■

● حث السلطات المحلية على المحافظة على المباني والاحياء التراثية واعادة الحياة اليها.

المسكن الملائم، والانتفاع من الخدمات الأساسية الحضرية، والبنى التحتية، إضافة إلى الخدمات الاجتماعية، والتعليمية، والصحية، لصالح كل الفئات المجتمعية وخاصة النساء والشباب وذوي الإعاقات والفئات المهمشة، كما انه نهج لحماية نتائج التنمية وثمارها.

وها نحن هنا نحتفل اليوم، وفي رحاب العاصمة عمان بمناسبة يوم الموئل تحت شعار "مدن الأمل".

وإن كان لذلك من دلالة فهي أننا كلنا مجمعون على أهمية وحتمية العدالة التوزيعية لمنافع ومزايا الحيازة الحضرية للجميع.

ونتساءل: كيف تكون مدننا العربية مدناً للأمل؟ وما هي المسؤوليات والأدوار والأدوات الآيلة لتحقيق هذا الهدف؟

وأجاب على السؤال بقوله: للاسكوا طرح نوعي وتجديدي في هذا الإطار. يسرني أن أنتهز فرصة وجودي هنا، وبحضور ومشاركة جمعكم الكريم، كي نفسح سوياً مدخلاً للحوار والتداول بشأن هذا الطرح.

وقال نعمل سوياً ومنذ زمن كي تكون مدننا حاضنات للتكنولوجيا وللثورة الرقمية، وكذلك أن تكون حاضنات للأعمال وحاضنات للاستثمار، إلا أن الأمل في واقع حضري أفضل يجعل من مدننا مدناً للأمل، يفرض علينا أن نعمل كي تكون مدننا العربية حاضنات تنموية للجهود الدولية والوطنية والمحلية وكذلك لجهود ومبادرات المجتمعات والأفراد



■ رئيس المعهد العربي لإنماء المدن يلقي كلمته ■

التي تسعى كلها مجتمعة إلى تحقيق العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات وفي تكافؤ الفرص للوصول إلى الخدمات ضمن منظومة شمولية تتصدى للتميز والإقصاء.

فكيف يكون ذلك؟

جهدت الاسكوا في وضع مقاربة لهذا التحدي قوامها ما يلي:

أولاً: إعادة صياغة البعد الاجتماعي المتضمن في السياسات الاقتصادية وفي خطط الاصلاح الهيكلي التي تطال دول منطقة غربي آسيا، وكذلك البعد الاجتماعي المتضمن في آليات الانخراط في العولمة لصالح الشرائح الأوسع من مجتمعاتنا العربية.

ثانياً: فهم وتحليل الواقع الحضري ضمن منظومة مفاهيمية كلية تتمحور حول قضايا السياسات الاجتماعية في المدينة تدمج من خلالها المعطيات السكانية والفئوية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والتراثية والثقافية والبيئية مع المقاربات القطاعية في إدارة المدن وأداء سلطاتها المحلية مع تركيز خاص على الأوضاع الطارئة الناجمة عن الحروب والاضطرابات في منطقتنا كالنزوح والتهجير وإعادة الاعمار.

ثالثاً: عكس مخرجات "السياسة الاجتماعية" ومكوناتها على رفاه الأفراد وخاصة المرأة المسن والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة وتحفيز مشاركتهم الفاعلة في العملية التنموية ومدخلاتها كضمان الحيازة الآمنة والإدارة الحضرية الجيدة، التي تبلورت من خلال نشاط الاسكوا وشركائها الدوليين والإقليميين واخص برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة المدن العربية وذراعها التقني المعهد العربي لإنماء المدن.

• التأكيد على الحد من انتشار مناطق السكن العشوائي ومعالجة القائم منها.

رابعاً: الالتزام الجاد والموضوعي في تحليل وفهم وتقييم حجم التباينات الحضرية والبحث في أسبابها وآثارها كماً ونوعاً، وصولاً إلى توطين مضامين السياسة الاجتماعية وأدواتها وهياكلها التشريعية والاجرائية والتنفيذية في المدن من خلال ضوابط ومعايير تكون بمثابة عتبة اختبار مصداقية وجدوى هذه السياسة.

خامساً: التعاطي مع مكونات الواقع الحضري والمدينة من سلطات محلية وهياكل مؤسسية قطاعية كالإسكان والمرافق الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والخدمات الحضرية من شبكات وبنى تحتية، كقرائن رصد وتقييم للإنجاز، نقيس بها مدى نجاح أو فشل انتهاج السياسة الاجتماعية على المستويين الوطني والمحلي. مكرسين بذلك الأدوار والمسؤوليات الفضلى وطنياً ومحلياً، وكذلك الأدوار والمهام الاساسية الملقاة على عاتق السلطات المحلية والمجتمع المدني بشقيه المحلي والأهلي، إضافة إلى القطاع الخاص والإعلام. وستتخذ الاسكوا المراصد الحضرية المحلية في دول منطقة الاسكوا كآلية عمل وأداة متابعة ورصد.



■ الهيدروس ، الحصين / شبو ■

وتابع يقول: يمثل إجمالي سكان دول منطقة غربي آسيا ١٩٢ مليوناً وفق إحصائيات إدارة السكان في الأمم المتحدة للعام ٢٠٠٥. ويمثل السكان الحضر ١٠٦ ملايين أي ما ينيف عن الخمسين في المائة من إجمالي السكان. رغم هذا التحدي السكاني إلا أنني أود أن أشير هنا إلى أن دول منطقة غربي آسيا قد حققت تقدما ملموسا تحت مظلة تنفيذ جدول عمل الموئل خلال العشر سنوات المنصرمة، قامت الاسكوا برصده من خلال التقارير الوطنية للدول الأعضاء والذي يتمحور حول النقاط التالية:

› تحسين إدارة قطاع الإسكان وإنتاجه

› تطوير مفهوم دور الدولة: من مُزَوِّد إلى مُمكِّن في سياسات توفير المأوى؟

› تحسين نظم تمويل الإسكان من خلال تطوير آليات جديدة لتمويل إنتاج المساكن مع توفير الدعم التمويلي الحكومي

› العمل من خلال مفهوم التنمية الاجتماعية على استئصال الفقر والبحث في إعداد سياسات وطنية لمعالجة العشوائيات

› التنمية الاقتصادية الحضرية

› الإدارة الحضرية الجيدة والدور الناشئ للسلطات المحلية

› الشراكة في التنمية مع الفرقاء من مجتمع مدني وقطاع خاص

› العمل على تعزيز دور المرأة التنموي في الحضر والريف

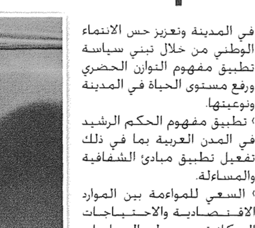
وختم كلمته بالقول إن توسع قاعدة التحديات التي تواجه دول منطقة غرب آسيا يشير إلى تناقضات ملموسة رغم التقدم المحرز كاستمرار انتشار مناطق السكن العشوائي وتكريس العزل الاجتماعي والاقصاء للأكثر فقرا وكذلك النقص الحاد في البنى التحتية، وبروز أشكال ناشئة وأنماط جديدة من الممارسات الاجتماعية، التي تكرس الهدر والسلبية في مجتمعاتنا. إضافة إلى تغييب شركاء فاعلين عن العملية التنموية. يدعونا جميعا إلى التفكير مليا والعمل على إيجاد حلول مثمرة ومخرجات عمليه، لما تحمله "مدن الأمل" إلينا

التوصيات:

› التأكيد على هوية المدينة العربية التنافسية على الصعد الوطني والاقليمي والدولي.

› ترسيخ مفهوم حق العيش





في المدينة وتعزيز حس الانتماء الوطني من خلال تبني سياسة تطبيق مفهوم التوازن الحضري ورفع مستوى الحياة في المدينة ونوعيتها.

› تطبيق مفهوم الحكم الرشيد في المدن العربية بما في ذلك تفعيل تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة.

› السعي للمواءمة بين الموارد الاقتصادية والاحتياجات السكانية، وربط السياسات الاسكانية بالسياسات الاقتصادية وتوزيع السكان.

› حث الحكومات بالسعي لتطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بحقوق الملكية وخاصة في اماكن السكن العشوائي لما لذلك من أثر في تشجيع الاستثمار بمشاريع اسكان الفقراء وذوي الدخل المتدني.

› حث الحكومات على الاضطلاع بالدور التمكيني في قطاع الاسكان من خلال صياغة انظمة شفافة تسهم في رفد الحاجة المتزايدة لاسكان ذوي الدخل المتدني والاضطلاع ايضا بدور فعال في الانتاج السكني والتمويل الاسكاني.

› برمجة النمو العمراني وفق خطط مرحلية تتفق مع السياسات والخطط الانفاقية على خدمات البنية التحية.

› التأكيد على دور القطاع الخاص كشريك استراتيجي في عمليتي التنمية الحضرية والاسكان من خلال التخطيط الافضل للمدن وتوفير الخدمات العامة.

› ايجاد آليات عمل مناسبة لتنفيذ الخطط والبرامج. توفر تنمية مستدامة.

› وضع معايير مناسبة لاختيار مواقع جديدة لانشاء مدن سكنية



■ وزير الاشغال يلقي كلمته ■

متكاملة الخدمات لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

› الاستفادة من العوائد الضريبية كمصدر تمويل مستمر لانشاء المدن الجديدة، بالاضافة إلى مساهمة كافة القطاعات العامة والخدمات والمنظمات غير الحكومية.

› التأكيد على أهمية دور المرأة بالمشاركة في اتخاذ القرار في جوانب التنمية الحضرية وإدارة المدينة.

› التأكيد على ضرورة انشاء وتطوير المراصد الحضرية لكل مدينة في الدول العربية لتسهيل الحصول على المؤشرات اللازمة لرسم الخطط ودعم عملية اتخاذ القرار.

› التأكيد على الحد من انتشار مناطق السكن العشوائي ومعالجة القائم منها.

› حث السلطات المحلية على المحافظة على المباني والاحياء التراثية واعادة الحياة إليها.

› تجسير الفوارق التنموية بين المدن في الدولة الواحدة.

توصيات عامة

■ الطلب إلى منظمة المدن العربية تفعيل الصندوق المالي التابع للمنظمة الذي يعنى برعاية المدن في فلسطين وخاصة مدينة القدس وحث المدن العربية على المساهمة فيه.

■ الطلب إلى الامانة العامة لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب عرض هذا التقرير والتوصيات على الدورة العربية القادمة لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب.

الخصخصة متغيراً جديداً في الاقتصاد العالمي وتأثيرها في إدارة التنمية الحضرية بالمدن

د. إسلام حمدان الغنيمي
أستاذة مساعدة بكلية العمارة والتخطيط
جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية
elghonaimy@yahoo.com

د. داليا حسين الدرديري
أستاذة مساعدة بكلية العمارة والتخطيط
جامعة الملك فيصل بالدمام
المملكة السعودية

شهدت السنوات الاخيرة تحولات مميزة للتاريخ الاقتصادي المعاصر، حيث نشأت موجة عارمة اكتسحت بلدان العالم تم بمقتضاها منح القطاع الخاص دورا اكبر في النشاط الاقتصادي وتقليص دور الدولة في هذا النشاط. وحيث ان العالم الآن اكثر تداخلا في علاقاته الاقتصادية والسياسية ولم يعد من الممكن لدولة ان تنعزل عما يجري فيه. واذا كانت الصناعة الحديثة بطبيعتها واتجاهها تأخذ بالعالمية. فان الامر لا يختلف عن ذلك في النواحي الاقتصادية. وخاصة ان العالم الجديد أصبح اكثر اندماجا وارتباطا عن ذي قبل.

العولمة

تعتبر العولمة حركة متدفقة عبر العالم ثقافيا واقتصاديا وسياسيا وتكنولوجيا. وتعبير عن عالم يتلاشى فيه اثر الحدود الجغرافية والسياسية حيث تتحرك رؤوس الاموال بغير قيود، ومعلومات تتدفق بغير عوائق جغرافية او سياسية. وشركات تتحالف واسواق تتقارب. فالعولمة اشد قوة فعالة تدفع نمو الاقتصاد العالمي اليوم. وتتسم العولمة وتتحرك بمجموعة من العوامل التي تعمل مع بعضها البعض بشكل مترابط بحيث تهيئ فرصا لتوسيع نطاق الرفاهية البشرية في العالم النامي والمتقدم على السواء. وقد تم الاتفاق بين دول العالم على القواعد الاقتصادية والمالية والتجارية التي يقوم عليها النظام العالمي الجديد في المرحلة التالية للحرب العالمية الثانية وهذه القواعد الجديدة هي(١):

اولا:
صندوق النقد الدولي
The International Monetary Fund (IMF)
يختص بالمسائل المتعلقة باسعار الصرف. فيعطي قروضا قصيرة الأجل لمواجهة اجراءات تصحيح المشاكل النقدية التي تواجه الدول الأعضاء. ويقوم بدور الحارس على النظام النقدي العالمي ويعمل على ازالة الاختلال في ميزان المدفوعات للبلاد المختلفة ويضع قواعد تمويل هذا الاختلال وشروطه.

ثانيا:
البنك الدولي للإنشاء والتعمير
(The World Bandk (WB
ويختص بمساعدة الدول الأعضاء وخاصة البلدان النامية في تمويل المشروعات الانمائية حيث يعمل على تنشيط التدفقات طويلة المدى اي ان قروضه طويلة الأجل.

ثالثا:
منظمة التجارة العالمية
World Trade Organization (WTO)
وقد أنشئت عقب جولة اورجواي ١٩٩٤. لكي تعمل على تنمية التجارة الدولية بين الدول الأعضاء. وقد كانت نتيجة تطورات لاتفاقية الجات The General Agreement for Tariff & Trade (GATT) على الساحة الدولية. وهي الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة وهي تقوم بتحرير التجارة الدولية من تدخل حكومات الدول.

ثورة المعلومات والاتصالات

يشهد العالم حاليا تطورا متزايدا في تطبيق واستخدام نظم المعلومات والاتصالات. مما سيكون له أثر كبير في المستقبل على خريطة التعامل بين الافراد والمؤسسات. (الجدول ١ والشكل ١).

ان ثورة المعلومات والاتصالات وما صاحبتها من تكنولوجيا متقدمة احدثت طفرة في نمط التنمية المعتاد لسنوات فانتقل المجتمع الى مجتمع خدمات حيث دخلت الخدمات في عصر العولمة لتحتل مرتبة عالية جدا في الناتج القومي الاجمالي. ففي اوروبا وامريكا اصبحت تمثل اكثر من ٧٠٪ من عائد الدخل القومي(٢).

ولما كانت الشركات متعددة الجنسية Multinational Corporations والشركات دولية النشاط International Corporations او الشركات عابرة القارات ايا كانت مسمياتها مسؤولة عن معظم الاستثمارات الاجنبية المباشرة والمعروفة باسم Foreign Direct Investment (FDI) في العلاقات الاقتصادية الدولية، فان لهذه الشركات اهمية كبرى في التنمية العالمية لما لها من تأثير قوي وفعال في الاقتصاد العالمي، مع تعاظم الدور الذي تقوم به في رفع معدلات التنمية الاقتصادية الدولية. وبتزايد الاهتمام بالدور الذي تلعبه هذه الشركات وخاصة في اقتصاديات الدول النامية في ظل التحديات التي فرضتها التغيرات الدولية وظهور عالم من التكتلات الاقتصادية العملاقة تتسيد فيه الدول الكبرى والكيانات الكبيرة، اصبح الخيار امام الدول النامية اما ان تقبل بالنظام الدولي الجديد واما ان تتقلص وتضيع وسط هذا العالم الاقتصادي الضخم(٣).

جدول (١): مستخدمو شبكة الانترنت بالمليون.

الدولة/ القارة	يونيو ١٩٩٩	فبراير ٢٠٠٠
افريقيا	١,١٤	٢,٤٦
آسيا الباسيفيك	٢٦,٩٧	٥٤,٩
اوروبا	٤٢,٦٩	٧١,٩٩
الشرق الاوسط	٠,٨٨	١,٢٩
امريكا وكندا	١٠٢,٠٣	١٣٦,٠٦
امريكا اللاتينية	٥,٢٩	٨,٧٩
دول العالم	١٧٩	٢٧٥,٥٤

شكل (١): مستخدمو شبكة الانترنت بالمليون.

300
250
200
150
100
50
0
افريقيا
اسيا والباسيفيك
اوروبا
الشرق الاوسط
امريكا وكندا
امريكا اللاتينية
جميع دول العالم
يونيو١٩٩٩ ــــ فبراير ٢٠٠٠

المصدر: داليا حسين الدرديري، المدن الجديدة وادارة التنمية الحضرية في مصر، القاهرة، الاهرام الاقتصادي(١٩٧٠)، مايو ٢٠٠٤، ص١٩.

مصطلح له اتجاه ايجابي وفعال لاعادة التعامل بقوى السوق في النشاط الاقتصادي وتأكيد للمبادرة الفردية كأساس للتطوير والابتكار(٤). ولا يقصد بالخصخصة مجرد تحول شركات قطاع الاعمال الى القطاع الخاص ولكنها فلسفة واستراتيجية تعمل على اتساع النصيب النسبي للقطاع الخاص وانكماش النصيب النسبي للقطاع العام في الاقتصاد القومي.

ولا يوجد نموذج واحد للخصخصة يصلح لجميع البيئات ومختلف المجتمعات او يمكن تطبيقه في كافة البلدان الراغبة في الخصخصة بصرف النظر عن اوضاعها السياسية والاقتصادية فمشكلة الخصخصة هي حالة التشابك ما بين البيئة السياسية والاجتماعية من خلال السياسات الاقتصادية(٥).

١- أساليب الخصخصة

لقد كشفت تجارب الدول الرائدة في مجال الخصخصة ان اشهر اساليب الخصخصة هي:

ا- بيع المشروعات العامة كليا او جزئيا الى منظمات وافراد القطاع الخاص. وقد كانت حكومة كوريا الجنوبية سباقة في هذا المجال. اذ اقامت الصناعات الاساسية (كصناعة الصلب والآلات وتكرير البترول) ثم باعتها للقطاع الخاص بعد ان تأكدت ربحيتها واستخدمت حصيلة البيع في ارتياد مجالات انتاجية جديدة.

ب - تصفية وافلاس المشاريع العامة الخاسرة باغلاقها وهو ما يسمى بالتدمير الخلاق. اذ يسمح بتخصيص الارصدة المتبقية لاغراض اخرى اكثر انتاجية ويتوقع ان يلقى هذا الاسلوب نفس المعارضة السابقة.

ت - مبادلة الديون بالمشاركة في رأس المال من خلال تحديد حصص في الشركات العامة المدينة ثم بيع الأصول تدريجيا إلى مستثمري القطاع الخاص. وذلك لمحاولة إصلاح خلل الهياكل المالية للشركات.

ث - نقل ادارة المنشآت العامة الى القطاع الخاص بموجب عقود تأجير مع احتفاظ الحكومة بحق ملكية الرقابة. كذلك يمكن ان تتعاقد الحكومة مع القطاع الخاص لتوفير الخدمات وفق نظام عقود امتياز لآجال محددة. مثال ذلك مشروعات توريد مياه الشرب والغاز والكهرباء والتليفونات والارسال التليفزيوني والنقل الحضري وصيانة الطرق.

جـ - ضخ استثمار خاص جديد في المشروع الحكومي. ويكون ذلك اذا رغبت الحكومة في زيادة رأسمال المشروع عن طريق دخول القطاع الخاص. ويكون ذلك في حالات مثل اعادة تأهيل المشروع او توسعة المشروع او توفير السيولة اللازمة لرأس المال العامل. وفي هذه الحالة فان الحكومة تبقى على مساهمتها في رأسمال المشروع وان كانت نسبة المساهمة تقل بمقدار مساهمة القطاع الخاص. وفي هذه الحالة فان المشروع يصبح مشروعا مشتركا.

حـ - شراء الإدارة والعمال للمشروع ويعني ذلك قيام الإدارة (او مجموعة صغيرة من المديرين) بشراء حصة كبيرة في اسهم الشركة التي يعملون فيها. وقد يعني ذلك قيام العمال انفسهم بشراء حصة في الشركة الحكومية أي ان عملية الشراء يقوم بها كل من الإدارة والعاملين معا. وفي هذه الحالة يتم الحصول على قرض لتمويل عملية الشراء ويتم ضمان القرض بواسطة اصول الشركة.

٢ - مفهوم البناء والتشغيل والنقل (BOT).

تتعاقد الحكومة مع القطاع الخاص لتوفير الخدمات وفق نظام عقود امتياز لآجال محددة. وقد استخدم لتنفيذ مشاريع كبيرة تتعلق بالبنية الاساسية. خاصة في مجالات توليد الطاقة والنقل(٦) ومشروعات البنية الاساسية. حيث ان هذا النظام هو شكل من اشكال تمويل المشاريع تمنح بمقتضاه حكومة ما لفترة محددة من الزمن احد الاتحادات المالية الخاصة والتي يطلق عليها اسم شركة المشروع.امتيازا لدراسة وتطوير وتنفيذ وتشغيل مشروع معين تقترحه الحكومة او الهيئة او شركة المشروع. وعندئذ تقوم شركة المشروع بتصميمه وبنائه وتملكه وتشغيله وادارته واستغلاله تجاريا لعدد من السنوات (الفترة المتفق عليها) تكون كافية لتسترد الشركة تكاليف البناء الى جانب تحقيق ارباح مناسبة من العائدات المتأتية من تشغيل المشروع واستغلاله تجاريا او من اية مزايا اخرى تمنح لها ضمن عقد الاتفاق والذي يطلق عليه عقد الامتياز. وفي نهاية مدة الامتياز. تنقل ملكية (او حق الامتياز) المشروع الى الحكومة المانحة دون مقابل او مقابل تكلفة يكون قد تم الاتفاق عليها مسبقا اثناء مرحلة التفاوض على المشروع (الجدول٢).

ان تبنى الخصخصة واتباع اساليبها المختلفة يحمل مزايا عديدة لاقتصاديات الدول. فهي تعمل على تحقيق التوظيف الكامل للعمل والموارد الانتاجية المتاحة بالدول فضلا عن مبادرة الافراد نحو تخصيص الموارد بشكل كفء، ومن ثم زيادة عائد ونتائج هذه الانشطة. كما ان استخدام الخصخصة في توسيع قاعدة الملكية ونقل ملكية الشركات العامة الى العاملين فيها سوف يؤدي الى وضع العمال في هذه الشركات على الطريق الصحيح حيث تتحول العملية الانتاجية الى عملية مشاركة فعلية تؤدي الى زيادة الانتاج وتحسين الجودة.

لقد أتت حركة التحول الى القطاع الخاص ببعض ثمارها في بعض الدول المتقدمة مثل اليابان والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا لعدة اعتبارات من بينها: توافر ووضوح البيانات والمعلومات اللازمة وتوافر المناخ التنظيمي الصحي(٧). اما في معظم دول العالم الثالث فكان من أهم العيوب والعقبات التي تعترض سياسة الخصخصة واسباب تعثر حركة التحول الى القطاع الخاص: غياب المصداقية وعدم وجود الشفافية ومشكلة العمالة الزائدة في بعض شركات القطاع العام المباعة.

وسيصحب عملية الخصخصة ان تتعرض مجموعة من العمال والعاملين بالمنشآت للبطالة السافرة وهذا يقتضي وضع برنامج قومي لمجابهة البطالة الحالية والبطالة الناتجة لحين عودة التوازن المفقود لسوق العمل ولا يوجد برنامج للخصخصة الا وحظيت فيه العمالة الفائضة وغير المنتجة في شركات القطاع العام باولوبات المعالجة. هذا بالاضافة الى التشريعات الخاصة بعلاقة العامل والرأسمالي. وهكذا نجد ان الخصخصة تستند الى رؤية طموحة واسعة تستهدف تصحيح إدارة الاقتصاد القومي ويتم ذلك من خلال تنشيط وتوسيع نطاق ودور القطاع الخاص في انتاج كافة السلع وتقديم كافة الخدمات بفاعلية كاملة.

جدول (٢): متغيرات مفهوم البناء والتشغيل والنقل BOT Family of variants

المتغير		المعنى
BOT	Build. Operate and transfer	بناء، تشغيل، تم تحويل للمالك
	Build. Own and Transfer	بناء، تملك، تم تحويل للمالك
BOO	Build. Own and Operate	بناء، تملك، تشغيل
BOR	Build. Operate and Renewal of concession	بناء، تشغيل، تجديد امتياز
BOOT	Build. Own. Operate and Transfer	بناء، تملك، تشغيل، وتحويلها للمالك
BLT	Build. Lease and Transfer	بناء، تأجير، وتحويل للمالك
BRT	Build. Rent and Transfer	بناء، إيجار وتحويل للمالك
BTO	Build. Transfer and Operate	بناء، تحويل للمالك وتشغيل
DBFO	Design. Build. Finance and Operate	تصميم، بناء، تمويل وتشغيل
DCMF	Design. Construct. Manage and Finance	تصميم، إنشاء، إدارة وتمويل
MOT	Modernize. Own. Operate and Transfer	تحديث، تملك، تشغيل ونقل للمالك
ROO	Rehabilitate. Own and Operate	تجديد، تملك وتشغيل
ROT	Rehabilitate. Own and Transfer	تجديد، تملك ونقل للمالك

المصدر: اتحاد المقاولين العرب عثمان أحمد عثمان وشركاه، مايو ١٩٩٧. ص٧٥-٧٧.

التجارب العالمية في الإصلاح الاقتصادي

مع بداية عقد الثمانينات ادركت حكومات العديد من الدول حاجاتها الى تبني سياسة الاصلاح الاقتصادي والتصرف في انشطتها الاقتصادية، فيما يعرف بالتحول الى القطاع الخاص Privatization وقد لجأت مجموعة من الدول المتقدمة والنامية الى: تقليل الاعتماد على سياسات الدعم والاعانات الحكومية لشركاتها العامة، تقليص دور المنشآت الحكومية، توسيع قاعدة الملكية الخاصة(٨). ونتعرض لتجربتين هامتين في مجال الاصلاح الاقتصادي وهما التجربة الانجليزية و تجربة ماليزيا كمثالين لكل من الدول المتقدمة والنامية في محاولة لعرض أهم الدروس المستفادة من التجارب العالمية للاصلاح الاقتصادي.

التجربة الانجليزية

مع بداية السبعينات ظهرت مؤشرات كثيرة ومتعددة تدل على ان الاقتصاد البريطاني يعاني من حالة هبوط حاد كادت معها شركات كبرى مملوكة للقطاع الخاص ان تفلس لولا تدخل حكومة ادوارد هيث المحافظة آنذاك فأممت هذه الشركات واهمها: Rolls-Royce.Mersey. Docks and Upper Clyde Shipbuilders ومن ثم ازداد حجم القطاع العام المملوك للدولة، ومع بداية الثمانينات استشعر الجميع عمالاً ومحافظين ان القطاع العام يحتاج الى وقفة جادة بشأن استمراريته بعد ان تراكمت خسائره وتراكمت ديونه. وبعد تقييمهم لتجربة القطاع العام البريطاني خرج المحافظون ابتداء من حكومة مرجريت تاتشر، التي نفذت الخطوط العريضة لسياسة التحرير الاقتصادي دون ان تأبه لاية اعتبارات او ضغوط على مدى احد عشر عاما (١٩٧٩-١٩٩٠). بمجموعة من النتائج الهامة فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية العامة تتلخص في التالي(٩):

أ - المنافسة الحرة هي الاطار الصحي لزيادة انتاجية المشروعات وتحسين نوعية المنتج.

ب - توفير مناخ السوق الحر يستلزم الغاء كافة اشكال الاحتكارات بما في ذلك احتكارات الدولة.

ت - لا غنى عن تطبيق مبدأ استقلالية الادارة.

ث - نقص التمويل يجب ان يعالج عن طريق سوق المال وليس عن طريق التمويل من ميزانية الدولة.

جـ - تحويل ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص هو اقصر طريق لتحقيق النتائج السابقة.

حـ - سياسة الخصخصة تلك يستفيد منها: رجال الاعمال، المستهلكون، والحكومة التي سوف تجني حصيلة بيع شركات القطاع العام، كما ستتحلل من عبء تمويل وإدارة هذه المؤسسات مما يحسن من اوضاع الدولة.

خ - الخصخصة سوف توفر فرصة طيبة لصغار المدخرين للاستثمار والمشاركة في رؤوس اموال المؤسسات المعروضة للبيع.

د - الخصخصة ستدفع العاملين للارتفاع بمعدلات انتاجياتهم لاسيما اذا تم التحويل بطريقة تمكنهم من المشاركة في الملكية.

ذ - لم تنشئ الحكومة البريطانية جهازا خاصا توكل اليه عملية تحويل ملكية المؤسسات العامة الى القطاع الخاص بل جعلتها مهمة الاجهزة القائمة بالفعل وهي بالتحديد: الحكومة بوزاراتها المختلفة بصفتها (البائع)، والوسطاء الماليون من بنوك ورجال قانون وخبراء في سوق الاوراق المالية ومكاتب المحاسبين حيث قاموا جميعا بدور (الوسيط)، ويبقى المشترون وهم خليط من قطاع الاعمال الخاص، وصغار المستثمرون والعاملين في المؤسسات المباعة.

١ - خصائص الخصخصة في التجربة البريطانية
لقد اتسمت عملية التحويل في التجربة البريطانية بأربع خصائص هي:

أ - تجاوزها القطاع الصناعي لتمتد الى قطاع الخدمات والمنافع العامة كالبريد والبرق والهاتف والغاز والكهرباء والمياه وعلى الصعيدين القومي والمحلي.

ب - الدور الايجابي والفعال للحكومة في عملية الخصخصة وحرصها الشديد على توفير مناخ المصداقية والمؤازرة لعملية التحويل من جانب كل الاطراف المعنية والفئات المتأثرة به.

ت - الاسلوب التدريجي المتزن الذي تمت به عمليات التحويل سواء باتخاذ مؤسسة ما كنموذج بعد اختبارها تجريبيا والتأكد من تحقيقها للاهداف المرجوة.

ث - تهيئة المناخ التشريعي والسياسي والاقتصادي والسير بالخصخصة معا في خطوط متوازية.

جـ - وقد استهدفت خطة التحويل نشر نوع من ديمقراطية الملكية وهكذا اتاحت حق التملك في المشروعات المباعة لكل انواع المستثمرين سواء المؤسسين منهم بتقديم حصتها او الخواص من العمال والموظفين داخل المؤسسة ذاتها او خارجها او الخواص من رجال المال والاعمال (الشكل٢).

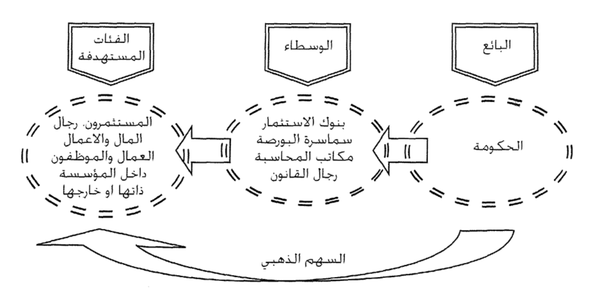


- السهم الذهبي "Golden Share"
هو سهم تحتفظ به الحكومة في المشروع المحول ومن خلاله تتمكن الحكومة من المشاركة في مناقشات الجمعية العمومية ويكون لها حق التصويت. وبمقتضاه يكون للحكومة حق تعيين ممثل او اكثر في مجلس الإدارة حتى لا تقع تغييرات في لوائحها من غير علمها او موافقتها. وتختار الحكومة ممثليها في مجلس الإدارة ليس من موظفيها العموميين بل من رجال الاعمال الذين يتمتعون بسمعة طيبة.

ولا تستخدم الحكومة هذه الحقوق الا عند الحاجة حرصا على استقلالية الإدارة حيث يؤكد رؤساء المؤسسات ان اللامركزية واستقلالية الإدارة والتحلل من البيروقراطية هي أهم المزايا التي اضافتها عملية التحويل الى تلك المؤسسات. ان السهم الذهبي بمثابة عين الدولة الساهرة على المصلحة العامة داخل المؤسسة الخاصة.

التجربة الماليزية

لقد ألمت بدول شرق وجنوب آسيا ازمة غير متوقعة بالنسبة لمعظم الاقتصاديين وخاصة ان كل المؤسسات الاقتصادية لم تنبئ بهذه الازمة بل كانت تشير الى تقدم وازدهار. وتعددت الآراء التي تشير الى مسببات الأزمة. ويتعرض هذا الجزء من الدراسة الى شرح لاوضاع ماليزيا احدى دول جنوب شرق آسيا كمثال للدول النامية قبل تعرض اقتصادها للانهيار. حيث كان السجل الاقتصادي لماليزيا يدعو للاعجاب خلال عقدي الستينات والسبعينات. وكانت السلطات تهدف في بادئ الامر الى تعزيز النمو من خلال الاستثمار في التنمية الريفية وفي البنية الاساسية. ولكن بعد اندلاع الصراع العرقي في عام ١٩٦٩ وضعت السلطات خطة عريضة للتنمية للفترة ٧١-١٩٩٠. واسفر ذلك عن نمو الاقتصاد خلال عقد السبعينات بمعدل بلغ نحو ٨٪ سنويا في المتوسط. الا ان الاداء الاقتصادي لم يعد مستقرا في اوائل الثمانينات. وبحلول اواخر عام ١٩٨٦ كان الدين الخارجي لماليزيا قد ارتفع الى ٢٢ مليار دولار. اي ٨٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة اعلى بكثير من نسبة الـ٤٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي في المتوسط الذي سجلته البلدان النامية التي واجهت متاعب في خدمة الديون مؤخرا (١٠).



شكل (٢): اساسيات عملية الخصخصة في التجربة الانجليزية

المصدر: داليا حسين الدرديري. المدن الجديدة وادارة التنمية الحضرية في مصر. ٢٠٠٤. ص١٩.

١- الانتعاش والنهوض الاقتصادي
انصب الاهتمام في الاستراتيجية التي اتبعتها سلطات ماليزيا على نشاط القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيسي للنمو. وهو ما اعتبر أفضل سبيل لاقامة مشروعات جديدة. وفي حين واصل القطاع العام تعزيز سياساته وعملياته المالية. وكان من نتيجة هذه الجهود التي بذلت كجزء من الخطة الخمسية للفترة ٨٦-١٩٩٠ ان حققت ماليزيا بحلول النصف الاخير من العقد تحولا مرموقا فاستعيد النمو في الناتج المحلي الاجمالي وتم اصلاح الخلل الخارجي والتحكم في التضخم. واعتمد برنامج الاصلاح الاقتصادي لماليزيا على تغيير طبيعة الفكر الاقتصادي بها فاعتمدت عملية التكييف الهيكلي على عدة ركائز اساسية اهمها:

› تهيئة المناخ لجذب الاستثمار الاجنبي. مما ادى الى تدفق الاستثمارات الاجنبية إليها فاصبحت عام ١٩٩١ في المركز الثالث بالنسبة للدول النامية المتلقية للاستثمارات الاجنبية المباشرة.

› تعظيم دور القطاع الخاص في التنمية والقيام بتنفيذ برنامج يستهدف اصلاح اوضاع القطاع العام سواء اعادة هيكلة مشروعات معينة او تصفيتها او وضع برنامج نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص (الخصخصة).

وفي اعقاب النجاح المحدود الذي حققته في منتصف الثمانينات قررت الحكومة الاسراع في تنفيذ برامج الخصخصة. ومع الاسراع في خطوات برامج الخصخصة وتنمية فرص الاستثمار المباشر في ماليزيا ازداد الاعتماد على مشاركة القطاع الخاص في انجاز المشروعات الضخمة قيد الانشاء مثل مشروعات المياه والمجاري والغاز والموانئ ومحطات توليد الكهرباء.

٢- أزمة جنوب شرق آسيا
ان ما حدث في منطقة جنوب شرق آسيا لم يتوقعه احد من الخبراء في البنك الدولي او صندوق النقد الدولي او الاقتصاديين في الجامعات واهم الدروس المستفادة ان عجز القطاع الخاص وتراكم ديونه ادى الى انهيار الثقة في الدولة والى ازمة وطنية. لذلك فانه من الضروري احكام الاشراف على البنوك بطريقة جيدة وبحرص وحذر شديدين حتى تؤدي مهامها بشكل جيد وليس بهدف منعها من العمل(١١). وقد بدأت الازمة في تايلاند ثم انتقلت الى دول جنوب شرق آسيا والمشكلة السائدة ان هذه الدول كان يشار اليها بالبنان خلال العقدين الماضيين من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات العالمية الاخرى وكبار المستثمرين باعتبارها تمثل التوليفة الصحيحة من السياسات التنموية التي يجب على الدول النامية الاخرى اتباعها وفجأة تغيرت النظرة الى هذه المنطقة باعتبارها اصبحت مكمنا للخطر خاصة بالنسبة للمتعاملين في الاسواق المالية وهكذا تغيرت روح التفاؤل التي كانت تسيطر على النظرة الى هذه المنطقة وحلت محلها موجة تشاؤمية طاردة للمستثمرين.

التجربة المصرية

تجدر الاشارة الى ان الـ٢٥ سنة الماضية كانت مليئة بتحولات كبرى أتت بمردود اقتصادي وشهدت مصر فيها تحولات كثيرة بدءا من عام ١٩٧٤ . أي بداية المعونة الامريكية لمصر وصدور قانون الاستثمار ثم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والتحول الاقتصادي وبداية دخول القطاع الخاص في التنمية، وتمهيد المناخ التشريعي باصدار قانون سوق رأس المال: القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢(١٢). حيث لم يكن ممكنا بيع اصول الدولة الممثلة في القطاع العام المصري بدون سوق تباع فيه اسهم الشركات.

منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت فلسفة الاشتراكية بالدولة مرتبطة بالقطاع العام. فقد تم تأميم معظم الشركات التي كانت متفرقة كملكيات خاصة وتم تجميعها في تنظيمات "هرمية" سميت اول الامر بـ"المؤسسة" وبعد ذلك بعبارة "هيئة القطاع العام" وفي السنوات الاخيرة سميت "بالشركة القابضة" ولكن كلها مسميات تحمل ذات المغزى والمدلول(١٣).

الا ان مصر لم تتمكن في ظل هذه التجربة من تغيير موقعها على خريطة العالم الاقتصادية. فما زالت في الشريحة المتوسطة للدول النامية ولم يتغير هذا الموقع بالرغم من ان عددا من الدول النامية التي لم يكن لها قطاع عام استطاعت ان تنتقل الى الشريحة العليا للدول النامية بل وبعضها انتقل الى مصاف الدول المتقدمة كاليابان. وقد ازدادت الاوضاع الاقتصادية سوءا خلال النصف الثاني من الثمانينات. فقد كبر حجم الدين الخارجي الى درجة تعذر معه خدمة هذا الدين في عام ١٩٨٦. اي ان الدولة اصبحت مفلسة وتوقف البنوك الاجنبية عن تمويل تجارتها الخارجية. كما يمكن الاستيلاء



على اموال موجودة في البنوك في الخارج لحساب مصر بعد استصدار أحكام قضائية. وقد ظهرت مجموعة من الدراسات الكثيرة خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٠ كانت بمثابة الاساس الذي حسم على اساسه هذا الجدل القائم لصالح التحول نحو القطاع الخاص. لانها ابرزت مجموعة من مؤشرات الاداء للقطاع العام التي اوضحت ضرورة التحول نحو الاصلاح الشامل لأوضاع القطاع العام في مصر. وبظهور الاداء المتدني للقطاع العام جعل القائمين على صناعة القرار يفكرون بشكل جدي في تحريره وخصخصته. فصارت الرغبة في التحول الى القطاع الخاص نابعة من:

أ - فشل القطاع العام في تحقيق اهدافه وتشهد بذلك مؤشرات النمو والبطالة والمديونية والعجز في الميزانية والخلل في ميزان المدفوعات وقد اصبح عبئا على الموازنة العامة للدولة.

ب - انخفاض معدلات الانجاز الاقتصادي للقطاع العام بصفة اجمالية وبالتالي انخفاض معدلات التنمية وزيادة حدة مشاكلها.

ج - الرغبة في التخلص من الفلسفة الاشتراكية التي هيمنت على مصر منذ الستينات في ظل غياب الديمقراطية.

د - الرغبة في التقدم مستقبلا باستخدام اكثر كفاءة للموارد الاقتصادية واستغلالها(١٤).

وعلى ذلك ارادت الحكومة ايجاد حل جذري للمشاكل فاتفقت مع صندوق النقد الدولي على تطبيق برنامج للاصلاح الاقتصادي في مصر بمعدلات عالية وفي زمن قصير. اي خفض عجز الموازنة العامة للدولة بنسبة ٢٠-٢٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي الى المعدلات المقبولة وهي ٢,٥-٣٪ سنويا في مدة ٩ سنوات بدلا من ٢-٣ سنوات وهو زمن قصير قد يعني مبالغة شديدة في رفع الضرائب والاسعار والغاء الدعم مما قد يحدث قلاقل شديدة في المجتمع مثل ما حدث في روسيا او بولندا. ولكن يمكن القول ان الحكومة نجحت في اطالة مدة تنفيذ البرنامج. ومن هنا يمكن القول ان العلاج هو علاج مصري مشترك وليس علاجا دوليا بالكامل(١٥). حيث وجد في مصر نحو ١٨ ألف منشأة عائلية. تمتلك وتدير نحو ٥٠٪ تقريبا من موارد الثروة. وتسيطر على نحو ٦٠٪ من وسائل النقل. ٦٥٪ من الانشطة الصناعية. ٨٠٪ من الاراضي الزراعية. ٩٠٪ من شبكات التوزيع الداخلي. ٩٠٪ من قطاع السياحة(١٦).

وقد نجحت الدولة الى حد كبير منذ مايو ١٩٩١ في تحقيق المرحلة الاولى من الاصلاح الاقتصادي. وقد جاء في التقرير الصادر من مؤسسة فيتش ايكا (Fitch Ibea) (١٩٩٨) ان التطورات التي شهدها الاقتصاد المصري خلال عام ١٩٩٨ كانت ايجابية بصفة عامة. وتمثل ذلك في انخفاض عجز الموازنة الى حوالي ١٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وانخفاض عجز ميزان الحسابات الجارية الى ٣٪. وارتفاع معدل النمو الاقتصادي بما يتجاوز ٥٪ وانخفاض معدلات التضخم الى ٣,٨٪. ومحاولة تحقيق هدف رفع معدلات النمو الى ٦-٧٪ في الفترة المقبلة مما يؤدي الى رفع مستوى المعيشة والرفاهية وخفض معدلات البطالة. وقد تضاعف حجم استثمار الشركات الجديدة في الربع الاول من عام ١٩٩٨ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق له . كما زادت التوسعات الرأسمالية بنسبة ٦٧٪(١٧).

وقد كان ذلك في البداية الا ان النتيجة المرجوة بعد مرور اكثر من خمس سنوات اوضحت تدهور الوضع الاقتصادي. ولم يكن ذلك نتيجة لعدم نجاح نظام السوق بحد ذاته ولكن كان نتيجة لعدم وجود الشفافية اللازمة واضطراب البيانات والمعلومات في بعض الميزانيات بالاضافة الى مشكلة العمالة الزائدة في بعض شركات القطاع العام المباعة ومشكلة الموازنات والموجودات والارباح الوهمية في بعض الشركات.

الدروس المستفادة من التجارب العالمية في الإصلاح الاقتصادي

يستفاد من دراسة تجارب كل من الدول المتقدمة والنامية والاشتراكية بأن هناك تشككا في استمرار صلاحية المشروع العام لحل مشاكل المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وان هناك ميلا نحو التحول الى القطاع الخاص بيد ان التحول الى القطاع الخاص وان كان شرطا ضروريا الا انه ليس شرطا كافيا لتحقيق الغايات المنشودة منه. وان كانت الدول المتقدمة حققت مكاسبا اقتصادية وسياسية فان الدول النامة لا تزال تتعثر في تطبيق التحول. وينبغي ان تختار كل دولة ما يناسبها وفق قاعدتها الاقتصادية وحاجاتها من وسائل التحول الملائمة. وبصفة عامة قد يأخذ التدخل الحكومي شكل التوجيه والتشجيع والتنظيم باستخدام مختلف ادوات السياسات الاقتصادية بحيث تتحكم في الإطار العام الذي يمارس من خلاله القطاع الخاص نشاطاته المتعددة فيجب انتقاء اساليب

التحول الى القطاع الخاص المناسبة لكل حالة على حدة. فالمشروعات الصغيرة يمكن بيعها كلية ومشروعات المرافق العامة يمكن تأجيرها وفق عقود الامتياز أما المشروعات الصناعية الكبرى فتتحول الى اسهم وتباع بأساليب المزاد العلني أو تملك جزئيا للعمال. ويستفاد من تجارب كل من الدول المتقدمة والنامية عدة دروس من أهمها:

أ - الشك في استمرار صلاحية المشروع العام لحل مشاكل المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. فلا بد من التدخل المباشر للحكومة في الانتاج والتسوق للسلع والخدمات بحيث ينشأ بذلك قطاع عام تربطه بالحكومة وبهياكلها الادارية روابط عضوية. تؤدي الى سيطرة الاعتبارات السياسية والاجتماعية على حساب الاعتبارات المالية والاقتصادية مما يطغى على اسلوب ادارة هذا القطاع.

ب - ان العمالة والأجور واسعار المنتجات وقرارات الاستثمار لا تخضع في القطاع العام لنفس الاسس والقواعد التي ينظمها القطاع الخاص. ويسيطر على القطاع العام الروتين وتشل حركته البيروقراطية فتعيق سرعة اتخاذه للقرارات.

ج - تتعدد سلطات الاشراف والرقابة في القطاع العام وتتضارب كثيرا فيما بينها والنتيجة الطبيعية ان تتدنى معدلات الانتاجية والارباح في القطاع الذي تملكه الحكومة وتكثر مشكلاته التمويلية وتنعكس هذه المصاعب والمشكلات على الميزانية العامة للدولة. وتستدين الدولة لاعالة قطاعها العام الذي غالبا ما يتحول الى مرتع لمجموعة من كبار الموظفين والمديرين المستفيدين من دعم الحكومة له(١٨).

د - قد يأخذ التدخل الحكومي شكل التوجيه والتشجيع والتنظيم باستخدام مختلف ادوات السياسات الاقتصادية بحيث تتحكم في الاطار العام الذي يمارس من خلاله القطاع الخاص نشاطاته المتعددة.

هـ - ان امتلاك عدد كبير من الافراد للاوراق المالية لا يغير من الامر شيئا في ظل بقاء الاسواق المالية على حالها ناحية ضآلة التعامل وقلة التنظيم بعد سنوات طويلة من بقائها شبه عاطلة. لذلك لابد من تدعيم سوق المال بما يشجع تداول اسهم الشركات العامة المباعة وتوجيه الاستثمارات الخاصة.

و - لابد من تحرير القطاع المصرفي تماما من قبضة الحكومة حتى تصبح السلطة ومرونة التمويل في إطار الكفاءة وليس في إطار العلاقات السابقة بقيادات الشركات العامة الخاسرة. كما ان القيود الحكومية واجراءات الضبط والرقابة المبالغ فيها لا تشجع المبادرات الخاصة ويمكن الاكتفاء بالرقابة على النتائج أو التوجيه الارشادي.

ح - ان كانت الدول المتقدمة حققت مكاسب اقتصادية وسياسية فإن الدول النامية لا تزال تتعثر في تطبيق التحول. وينبغي أن تختار كل دولة ما يناسبها من وسائل التحول الملائمة وفق احتياجاتها.

ط - ان الخصخصة لا تعني فقط بيع اصول القطاع العام الى الافراد في القطاع الخاص. فإن هذا الاسلوب لا يضمن تحقيق جوهرها واهدافها وذلك للاسباب التالية(١٩):

- قد يتم بيع الاصول الى عدد كبير من الافراد وفي ظل بقاء الإدارة على حالها فإن هذا لا يعني اي تغيير في اتجاه تحقيق ما هو مطلوب منها لان جزءا كبيرا من الفشل يرجع الى الهيكل والكوادر الادارية التي تنصب على القطاع العام بمعايير غير معيار الكفاءة.

- إن امتلاك عدد كبير من الافراد للاوراق المالية لا يغير من الامر شيئا في ظل بقاء الاسواق المالية في الدول النامية على حالها من ناحية ضآلة التعامل وقلة التنظيم وعدم وجود الشفافية.

- لتحقيق هدف الكفاءة بعملية الخصخصة لابد من اعادة هيكلة الاسواق وزيادة درجة المنافسة بها. فالتحول من القطاع العام الى القطاع الخاص مع بقاء شركة واحدة ضخمة مسيطرة على السوق معناه يعد احتكاري أو شبه احتكاري. ومعناه البقاء بعيداً عن الكفاءة.

- يجب مراجعة القوانين ونفوذ المنظمات الحكومية ومسؤولي الإدارة بالدولة في القطاعات المختلفة وذلك للتعرف على الانتهاكات التي تحدث بها وتحديد المشكلة لكل قطاع على حدة لتحديد طبيعة اعادة تنظيم العلاقة بين الحكومة وبين المنظمات المنفذة للنشاط.

التجربة المصرية في الاصلاح الاقتصادي واثرها في استراتيجيات التنمية الحضرية في مصر

يمكن تقسيم سياسات التنمية الحضرية في مصر في العصر الحديث الى قسمين خلال فترتين زمنيتين مختلفتين. الاولى قبل البدء في الاصلاح الاقتصادي في مصر. والثانية منذ بداية ١٩٩٤ عند البدء في الاصلاح الاقتصادي في مصر وحتى



الآن. وقد حدثت بالفترة الثانية تطورات وتغيرات كثيرة ناتجة عن المتغيرات الجديدة في الاقتصاد المصري. وقد تعددت المناهج التخطيطية نتيجة لهذه المتغيرات المستجدة بحيث تشمل جميع العوامل المؤثرة في مجال العملية التنموية، مثل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع.

ان الاطار التخطيطي في فترة العشرين عاما الماضية كان منجها من اطار بسيط التعقيد وبطيء التغير الى النقيض له. وذلك واستجابة للاصلاح الاقتصادي في مصر والمناخ الاقتصادي الجديد حيث شهدت فترة التسعينات زيادة كبيرة في معدلات استثمار القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر. واذا كان التغير في الاطار قد بدأ بالقطاعات الاقتصادية الا ان فكر كثير من العاملين في القطاعات الاخرى ومنها التعمير والاسكان كان يسير في اطار مختلف عن الواقع وقد استمرت وزارة التعمير في اطار تنموي تخطيطي بسيط التعقيد، بطيء التغير. الا انه قد تغير الفكر في الوزارة في بداية عام ١٩٩٤ إلى الاعتماد بصفة اساسية على القطاع الخاص في عملية التعمير ابتداء من عام ١٩٩٥.

حيث تأسس العديد من شركات التنمية والتعمير (بالمشاركة مع البنوك في كثير من الحالات) ودخل كثير من الشركات الصناعية الكبيرة للاستثمار في هذا المجال. ويوجز الجدول (٣) اشكالية المنهج والإطار في التنمية والتخطيط في فترتين زمنيتين: الاولى منذ عام ١٩٧٧ وحتى نهاية ١٩٩٣، والثانية منذ بداية ١٩٩٤ وحتى الآن(٢٠).

التخطيط الشامل General Plan

لقد تم اتباع منهج التخطيط الشامل في اعداد المخططات التنموية العامة للمناطق الحضرية. وهو يرتكز على فكرة اختيار الحل الامثل من مجموعة من البدائل المحددة التي تم التوصل اليها بتتبع منطق عقلاني في التحليل و التركيب. وينقسم المنهج الى مرحلتين: الاولى مرحلة تحديد الاهداف على خطوات تراكمية طبقا لظهور المشاكل في المجتمع، والثانية هي تحقيقها. ويتم التركيز في مرحلة تحقيق الاهداف على المؤشرات والمعايير الكمية للقياس والتقويم والمفاضلة مثل النماذج والمعادلات الرياضية، وتعتمد على تحديد الصورة المستقبلية للمنتج النهائي للتنمية في صورة كلية هي المخطط

جدول (٣): إشكالية المنهج والاطار في تنمية وتعمير المناطق الحضرية في مصر

الفترة الزمنية	١٩٧٧ - ١٩٩٣	١٩٩٤ حتى الآن
المنهج التخطيطي المتبع	التخطيط الشامل	التخطيط الشامل
	المخطط العام	المخطط العام
الإطار التخطيطي القائم في ذهن متخذ القرار	بسيط التعقيد	شديد التعقيد
	بطيء التغير	سريع التغير
	احتكاري	تنافسي
متخذي القرار والقائمون على التخطيط	الدولة بصفة أساسية	القطاع الخاص بصفة أساسية
فئات السكان المستهدفة	محدودي ومتوسطي الدخل	فوق متوسطي ومرتفعي الدخل
المشكلة السائدة	انخفاض معدلات الاستيطان	عدم كفاءة المخططات
		عدم وضوح الرؤية
		انعدام مرونة المخططات الجديدة

المصدر: طارق ابو ذكرى- د. احمد محمود يسري: الانفصام بين المنهج والاطار التخطيطي للمدن المصرية الجديدة (١٩٧٧ - ١٩٩٧) حتمية تطبيق منهج التخطيط الاستراتيجي - المؤتمر العلمي الدولي الخامس - كلية الهندسة- جامعة الازهر ١١ - ٢٢ ديسمبر ١٩٩٧ ، ص٢٠٦.

العام. ويتواجد في اطار بسيط وبطئ التغير وعلى مستوى عال من التأكد حتى يمكن بسهولة التنبؤ بالحلول المستقبلية المناسبة والمثلى.

التخطيط الاستراتيجي Strategic Plan

ان كل دولة في حاجة الى تخطيط استراتيجي وليس مركزيا شاملا. فالتأثير الذي تباشره الدولة لا يأتي من اتساع تدخلها وانما من فاعليته. والفاعلية تقتضي الانتقاء والتركيز على اهداف قليلة ولكنها اساسية. وكذلك فإن التخطيط الاستراتيجي لا يتعلق عادة بتحقيق اهداف كمية وانما يضع سياسات ويحدد اتجاهات للتطور مع ارساء القواعد والشروط التي يمكن ان تحقق هذه الاتجاهات. ان التخطيط الاستراتيجي يتعامل مع كل من الاطار الخارجي التنافسي للسوق (للتعرف على الفرص والمخاطر المحيطة) ومع البيئة الداخلية التي تقوم بالتخطيط (لتحديد نقاط الضعف والقوة) لقياس مدى استيعابها وقدرتها على تنفيذ الاستراتيجيات والاهداف المقترحة. ان منهج التخطيط الاستراتيجي يرتكز على عملية تصور ما يمكن حدوثه في المستقبل واتخاذ الاستراتيجيات والسياسات المناسبة للوصول الى رؤية مستقبلية. ولذلك فان مرحلة تصور المستقبل اولا تكون قبل البدء في اتخاذ القرارات لتحقيق هذه الرؤية. وقد استنبطت اسس منهج التخطيط الاستراتيجي على اساس أن :

- التنمية الحضرية المتوازنة تعتبر الاساس الموجه لحركة النمو العمراني بحيث تتم عملية التعمير على مراحل متلاحقة بهدف توطين واستقرار السكان في المدن الجديدة بتوفير فرص العمل مع فرص السكن على التوالي.
- إدارة التنمية الحضرية المتوازنة تعتبر الاساس المنظم للتنمية حيث يتولى السكان إدارة التنمية منذ بداية التعمير بما في ذلك من توفير لعوامل الجذب والترغيب والعناية.
- التنمية الحضرية المتوازنة لابد وان تتم في إطارها الاقتصادي الاجتماعي العمراني بالتوازي مع الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية وفي إطار الاستراتيجية القومية للتعمير. مما ينعكس على توجيه وتحديد مرحلية التنمية الحضرية.
- اطلاق رؤية الفرد في البناء في حدود اللوائح والقوانين المنظمة لحركة البناء يتطلب قدرا كبيرا من المشاركة الشعبية في حركة التعمير والبناء بالجهود الذاتية والقدرات المحلية.

منهج التخطيط التنفيذي Action Plan

التخطيط التنفيذي هو استكمال لمنهج التخطيط الاستراتيجي ويتم أثناء تنفيذ المشروع. فلا يمكن تنفيذ منهج التخطيط التنفيذي إلا مع التخطيط الاستراتيجي لتوافر المرونة بكليهما. حيث ان استخدام التخطيط التنفيذي في التنمية يتضمن العناصر الاساسية للرؤية المستقبلية للاشخاص والمؤسسات المساهمة بالمشروع ومشاركتهم في عملية التنمية وتحديد الاهداف الاستراتيجية. فقد تم تصميم التخطيط التنفيذي ليعطي اكبر امكانية للنجاح وهو يعتمد على الاندماج الكامل لكل العوامل المؤثرة في عملية التنمية بدءا من تعريف المشكلة وحتى خلال تنفيذ عمليات البنية الاساسية أو الامكانيات الخدمية(٢١) الخصائص الاساسية للتخطيط التنفيذي هي(٢٢):

- معالجة المشاكل في إطار زمني محدد ويتم تنفيذه في منطقة محددة.
- قدرته على الابتكار وبعده عن الروتين.
- تملكه بواسطة المساهمين به.
- أن تكون المشاكلة حقيقية وقانونية ليتم معالجتها فتعتمد على الموارد والامكانيات المتاحة فقط.

ويتضح انه يمكن الرجوع الى الخطوة الاولى عند حدوث مشاكل جديدة يجب معالجتها. كما يمكن ايضا اشتراك الخبرات عند حدوث مشاكل تحتاج للعلاج في مناطق اخرى حيث ان عملية التخطيط التنفيذي ممكن الاخذ بها في اكثر من جهة. واكثر من افكار جديدة تتم بمقارنة المقترحات والحلول الممكنة من خلال الخطوة السابقة واختيار الحل. والافتراح الافضل يكون نتيجة لهذه المقارنة ويوجد العديد من عمليات التقييم التي يجب ان تنفذ مثل: تحليل تحقيق الأهداف
Goals Achievement (GAA).
وتحليل المنفعة الاقتصادية
Economic Cost Benefit Analysis (ECBA)
والعوامل المؤثرة على التكلفة
Cost Effectiveness Analysis (CEA)
وتقييم التأثير البيئي
Environmental impact Analysis (E.I.A.).

التغير في أساليب ادارة التنمية نتيجة للتغيرات الجديدة في الاقتصاد المصري

مع تغير المناخ السياسي في مصر والتوجه الى آليات السوق. حيث تم الانتهاء من تطوير قطاع

الاعمال العام بغرض اخضاعه لمنطق اقتصاد السوق وادارته وفقا للاساليب والنظم المتبعة في ادارة المشروعات الخاصة بصرف النظر عن شكل الملكية. فإن ذلك لا يتفق مع الدستور القائم في مصر والذي وضع في ظل النظام الاشتراكي. حيث ان هذه المواد الدستورية وغيرها تقطع بأن هناك انفصالا بين الاساس القانوني والدستوري القائم وبين التغير الحالي للنظام الاقتصادي. لذلك لا يمكن ان يستقيم ويستقر مثل هذا التناقض بين نظام دستوري يؤكد ان النظام الاقتصادي للبلاد هو النظام الاشتراكي. وبين التحول الواقعي للاقتصاد المصري الى نظام السوق. لذلك يقتضي الامر ان يتوافر معنى الشرعية القانونية للتحول الى نظام اقتصاد السوق. (٢٣) الجدول٤).

الدور الجديد للدولة في ظل سياسات الخصخصة

من أهم الخدمات التي تقدمها الدولة مباشرة الى مواطنيها وضع الاطار القانوني لمباشرة مختلف نواحي النشاط الاقتصادي. فهي خدمة اساسية لحسن اداء النشاط فإن أهم ما يميز هذه القواعد التنظيمية للنشاط الاقتصادي هو انها تستند الى قواعد القانون المكتوب الصادر عن السلطات الحاكمة. وبالنسبة الى المرافق والخدمات العامة، مثل التعليم، العلاج، الكهرباء، المياه، النقل والمواصلات، فهي خدمات عامة تفيد المجتمع في مجموعه، ولكنها تنعكس مباشرة على نفع محدد للمستفيد المباشر، ولذلك فإنه من الطبيعي ان يتم استيفاء جزء من التمويل من هذا المستفيد. وفي هذا ما يساعد على زيادة الترشيد في استخدام الموارد، وما يزيد من الرقابة على حسن تقديم الخدمة، وخاصة اذا اشترك المستفيدون في إدارة هذه الخدمات.

الا انه لا يصح تقديم الأمن والدفاع والقضاء والنظام الضريبي عن طريق غير طريق الانتاج العام، فهذه خدمات عامة فالشرطة والجيش والقضاء ومعاونيه وادارة مالية الدولة وعلاقاتها الخارجية لابد وان تكون من اجهزة الدولة. ويرتبط بذلك عادة الخدمات الاساسية لحماية وجود المجتمع، وهي خدمات قد تختلف من دولة الى اخرى. كما انه على الدولة ان تضع فوق ذلك نظاما قضائيا وبوليسيا لضمان احترام القواعد الموضوعية وحماية حقوق الافراد(٢٤).

ويتغير دور الدولة مع اقتصاديات السوق من دولة تصدر الاوامر اساسا، الى دولة تقوم بوضع القواعد والعمل على احترام تنفيذها. حيث يعتبر الانتقال الى نظام السوق هو انتقال من نظام الاوامر الى نظام القواعد والسياسات. وما يترتب على ذلك

جدول (٤): نصوص الدستور بجمهورية مصر العربية .

المادة	النص في الدستور
(١)	**جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي**
(٤)	**الأساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكي الديمقراطي القائم على الكفاية والعدل**
(٢٤)	**يسيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه فائضها وفقا لخطة التنمية التي تضعها الدولة**
(٣٠)	**الملكية العامة هي ملكية الشعب وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام ويقود القطاع العام التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية**
(١٧٩)	**يكون المدعي العام الاشتراكي مسؤول عن اتخاذ الاجراءات التي تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسي والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكي**

المصدر: حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، القاهرة: دار الشروق - الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٩ ، ص ١٠٩ - ١١٠.

من صعوبة. فالادارة بالاوامر ايسر وابسط لانها ادارة مباشرة. اما الادارة بالسياسات فإنها أكثر دقة وحساسية وبالتالي فإنها تحتاج الى اجهزة حكومية اكثر قدرة وكفاية لما يتطلبه ذلك من خيال ومرونة فالانتقال الى اقتصاد السوق مرحلة ارقى في الادارة الاقتصادية. ولكنها لنفس السبب اكثر صعوبة. وبذلك يقتصر دور الدولة عادة على ضمان تطبيق واحترام القاعدة التي تضعها. وتفصل فيما يقوم بين الاطراف من خلافات أو نزاعات. فهي حكم اكثر منها طرف.

وقد قامت مصر بإعادة النظر في نظمها الاقتصادية. والاتجاه الى آليات السوق في إدارة التنمية الحضرية بها حيث تعاني الإدارة الحضرية الحالية الكثير من المشكلات. وذلك بعد ان واجهت التنمية الحضرية صعوبات ومشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية وادارية مما اثر سلبيا على نموها وحد من قدرتها على القيام بدورها في النسق العمراني المصري. وتعمل الحكومات في نظام الاقتصاد الحر على توفير الظروف والمناخ المشجع للمستثمرين على الاستثمار باعتبار ان مجموع ثروات رجال الاعمال يمثل جزءا هاما من ثروة الدولة التابعين لها. وهناك نوعان من الاستثمار على الوجه التالي:

- الاستثمار الخاص: ويشمل جميع المشروعات الخاضعة لقوانين الاستثمار العاملة في مصر بالاضافة الى جميع مشروعات قطاع الاعمال الخاص أو مشروعات القطاع العام الانتاجية أو مشروعات رأس المال العربي والاجنبي.
- الاستثمار العام: ويقصد به استثمارات البنية الاساسية والخدمات العامة وتقوم به الدولة ممثلة في هيئة المجتمعات الحضرية الجديدة أو ما تنوبه عنها في القيام به. ويقسم الاستثمار العام الى مرافق وخدمات عامة ومرافق عامة اقتصادية وهي المرافق التي يتم خصخصتها في الدولة حاليا.

الدور الجديد للقطاع الخاص في ظل سياسات الخصخصة

جاء في استراتيجية التنمية حتى عام ٢٠١٧ أنه يتطلب تشجيع القطاع الخاص على القيام بدوره كشريك اساسي في التنمية بحيث يصل اسهامه الى نسبة ٨٠٪ والدولة الى ٢٠٪ من حجم الاستثمار مع حث القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات البنية الاساسية من طرق ومطارات ومحطات قوى وانشطة خدمية وذلك في اطار الخطط التي تضعها الدولة لهذه المشروعات(٢٥). وفي نظام الاقتصاد الحر تعمل الحكومات على توفير المناخ المشجع للمستثمرين على الاستثمار ويحتل المستثمرون مواقع متميزة ويستمدون مصدر قوتهم من تميزهم النوعي داخل أوطانهم ومن روابطهم الاقتصادية في السوق الدولية.

١ - الدور السياسي

في مجال التشريع. حصل رجال الاعمال على ٣٧ مقعدا في مجلس الشعب ١٩٩٩. بالاضافة الى نحو ١٢٠ مقعدا لاعضاء آخرين يعملون بالمهن الحرة ويحملون صفة رجال الاعمال بحيث يمكن القول في النهاية بأن التشكيلة الحالية للمجلس تضم اكثر من ١٥٠ عضوا من رجال الاعمال يمثلون نحو ٣٠٪ تقريبا من اجمالي أعضاء المجلس وقد تزايد هذا العدد في مجلس الشعب ٢٠٠٠ حيث اصبح عدد رجال الاعمال ٧٩ عضوا فضلا عن اكثر من ١٥٠ مقعدا لاعضاء يعملون بالمهن الحرة وبذلك ارتفعت النسبة الى نحو ٥٠٪ من اجمالي أعضاء المجلس.

كما يتضح ان معظم ما تقدمه الحكومة من مشاريع قوانين يستهدف تسريع عملية التحول الاقتصادي في اتجاه اقتصاديات السوق الحرة فمن بين ٤٥ قانونا اقرها المجلس في دور انعقاده ١٩٩٨/٩٧. كان اكثر من ٧٥٪ من هذه القوانين خاصا بتحرير الاقتصاد وهو ما يدعم الموقف التنافسي لرجال الاعمال في عملية المساومة الاجتماعية(٢٦).

٢ - الدور الاجتماعي

ويقصد به ما يمكن ان يقدمه رجال الاعمال من خدمات ومساعدات سواء كانت هذه الخدمات مباشرة أو غير مباشرة في أي مجال ينعكس بطريقة أو بأخرى على تطوير المجتمع أو مساعدة افراده. ويمكن ان يحدد الدور الاجتماعي لرجال الاعمال من خلال(٢٧):

- خلق فرص عمل جديدة للمواطنين للقضاء على البطالة.
- تقديم خدمات أفضل للعاملين بوضع نظم تأمينات لعلاوات ومكافآت سن المعاش لاستقرار العمالة وتفرغها للانتاج.
- الخدمات الاجتماعية وتطوير التعليم وتحسين الخدمات الصحية وتحسين البيئة.
- تمويل الضرائب التي تحصلها الدولة من



المشروعات وهي نوع من المشاركة الاجتماعية.
- ان استقرار السلام الاجتماعي من خلال اقامة مشاريع خدمة المجتمع انما يؤدي الى التواصل والتكافل في المجتمع بما يحقق مصلحة رجل الاعمال وبالتالي مصلحة الدولة.

الانظمة المختلفة لامكانيات مشاركة القطاع الخاص في ادارة التنمية الحضرية

في محاولة الدولة لتخفيف الاعباء المالية التي تتحملها لادارة التنمية الحضرية ظهر الاتجاه للتوسع في اعطاء الفرص للقطاع الخاص للاستثمار في مشروعات كبيرة كجزء من سياسات الاصلاح الاقتصادي بالدولة. والاستعداد لدخوله في ادارة التنمية الحضرية بغرض تحسين كفاءتها وذلك كنتيجة مباشرة للمتغيرات العالمية المستجدة على المجتمع المصري. الا ان هناك العديد من العوامل التي ترتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والحضرية لكل بلد، وما يتناسب مع تجربة احد البلاد ويثبت نجاحه قد لا يتلاءم مع ظروف بلد آخر وهناك العديد من الطرق والوسائل الخاصة بأساليب التنمية الحضرية وتتمثل في:

١ - المسؤولية الكاملة للدولة مع دور محدود للقطاع الخاص.
على اساس قيام جهة واحدة مسؤولة بإدارة تنمية متكاملة ومنسقة لبعض المساهمات التي قد تتم من جهات معاونة كالقطاع الخاص. ومن ثم يجب ان يتوافر لهذه الجهة موارد فنية ومالية ضخمة لا يمكن ان تتوفر الا من خلال الدولة وبالتالي تمثل زيادة في أعباء ميزانية التنمية. والتي تظهر بوضوح من خلال التجربة الحالية حيث اتجهت الحكومة المصرية الى تنمية عدد من المناطق والمدن الجديدة ويظهر دور المستثمرين فيها بنسبة بسيطة غير مؤثرة ولم تحقق النتائج المرجوة بدرجة جيدة.

٢ - المسؤولية الكاملة للمستثمرين مع دور محدود للدولة
حيث يتم فتح هذه المدن للمستثمرين ورجال الاعمال المتميزين في مجالات التنمية والتعمير ويتم ادارتها عن طريق القطاع الخاص بكل صوره مع وجود الاجهزة الحكومية المتمثلة في اجهزة التخطيط والتي يقتصر دورها على الرقابة والاشراف على ادارة التنمية الحضرية بدون دور قوي ومؤثر.

٣- الشراكة المنضبطة بين القطاع الخاص والحكومة
قيام جهات مستقلة بالتنمية الحضرية وفقا لتخطيط مسبق ومعلن بحيث تقوم هذه الجهات في تنميتها بدور العامل المستقطب المحفز للتنمية من خلال توفير قوة الدفع المطلوبة لعمليات التنمية الخاص بها وفق رؤيتها الاقتصادية وفي ظل خطة عامة للدولة، وتتجه التنمية بعد ذلك الى الاعتماد على اسلوب العرض والطلب مما يزيد القيمة المادية للمشروع والموقع وكذلك بجذب المزيد من الاستثمارات للمنطقة. وتدخل الحكومة في التنمية بصورة مباشرة من دون أن تتحمل أعباء مالية باهظة. وكمثال لذلك ما قامت به الحكومة في مصر بإنشاء هيئة للتنمية السياحية لاعداد المناطق السياحية وعرضها على المستثمرين وكذلك توجيه الاستثمارات الى مناطق تم تخطيطها وفقا لمعايير وضوابط خاصة لكل منها. ومن ذلك تظهر الحاجة الى ضرورة تطوير النظام الاداري بحيث يتضمن مشاركة وممارسة دور القطاع الخاص في التنمية الحضرية. ويمكن توضيح بعض التصورات التي من الممكن اختيار بعضها للتطبيق بكل مشروع على حدة وذلك لاختلاف ظروف وطبيعة كل منطقة ومشروع عن غيرها(٢٨):

أ - شركات مساهمة
تتكون شركة مساهمة بغرض إنشاء شركة متخصصة لإدارة التنمية بمنطقة حضرية. وتتكون الشركة من ممثلي الدولة والمستثمرين ورجال الاعمال واصحاب الشركات المستفيدة من المشروع أو المنطقة والمواطنين سكان المنطقة الحضرية. تعمل "الشركة المساهمة" على إدارة عملية التنمية فتقوم على تحسين وتطوير وصيانة الخدمات العامة والمرافق، حماية البيئة، توفير وسائل الاتصالات والمواصلات والنقل، التوسع في الانتاج الغذائي، تنمية الصرح الصناعي، وتساعد على جذب السكان وتعزيز حماية المواطن، وتحقيق الاستقرار. ويقوم مجلس إدارة المشروع بوضع اللائحة التنفيذية للشركة. ولا تخضع هذه الشركة للوائح والقوانين التي تحكم الجهاز الإداري للدولة ولكن هي شركة مساهمة

تخضع لرقابة المساهمين ممثلين في الجمعية العمومية ثم باقي الجهات المنظمة لذلك تبعا للنظام الاساسي والقوانين واللوائح المنظمة لذلك. ويكون لهذه الشركة موازنة خاصة وحساب ختامي ويترك لها حرية التصرف فيه ويتم مراجعته بمعرفة مراقب مالي يحدده المجلس ويكون للمجلس سلطة التصرف بما يتراءى له.

ب - جمعيات ادارية تنفيذية

يتم إنشاء جمعية إدارية تقوم بإدارة المشروع وتضم المستثمرين والدولة ويكون لها كيان قانوني مستمد من النظم واللوائح التي تنظم انشاء الجمعيات والهيئات غير الحكومية ويكون مجلس ادارة يضم مختلف الفئات التي يتطلبها المشروع أو عملية التنمية لمنطقة ما وتقوم هذه الجمعية برسم سياسات الإدارة بحيث يتم تحقيق الاهداف المرجوة للتنمية. ورسم السياسة السعرية لبيع الخدمات والمرافق بما يتلاءم مع تكاليف الانتاج ومتابعة تنفيذ تلك السياسة. ولهذه الجمعية الحق في عرض عقود للخدمات العامة -Public service contracting لإدارة مرافق البنية الاساسية والخدمات العامة في المدينة في عطاء محلي أو عالمي بين الشركات المتخصصة للتقدم بعروضها المتكاملة لتشغيل وادارة وصيانة المرافق على نحو يناسب ظروف كل مدينة على حدة. ويحتاج تكوين الجمعية دراسات مستفيضة فيما يتعلق بالاعتبارات القانونية والتشريعية الا انه من المرجح ان يصير اعتبار هذه الجمعية من ضمن المؤسسات غير الحكومية وقد تسفر الدراسات بعد ذلك عن ضرورة تغيير بعض التشريعات الحالية الخاصة بهذا المجال.

ج - خصخصة المرافق والخدمات العامة

حيث تقوم الشركات التي تعمل بمتغيرات نظام (BOT) بخصخصة المرافق العامة والخدمات وذلك لدعم كفاءة الخدمات والمرافق وادارتها. حيث تعتبر المرافق العامة من اهم الدعامات اللازمة للتنمية والتعمير، وتشمل تلك المرافق المياه النقية اللازمة لمختلف الاغراض، وخدمات الصرف الصحي للمناطق السكنية والصناعية، هذا بالاضافة الى شبكات الطرق والكهرباء، والمخلفات الصلبة سواء الناتجة عن الاستهلاك الآدمي أو الصناعي. فقد وفرت الدولة المرافق العامة اللازمة لما تم ويتم اقامته حتى الآن، سواء للاغراض السكنية أو الصناعية، وبذلت في سبيل ذلك الكثير من الاستثمارات.

ولكن وبعد مرور عشرات السنين، من إنشاء تلك المرافق، وبقاء اعباء ادارتها، وتشغيلها وصيانتها، بالكامل على الدولة فإنه من السهل تصور ما سيكون عليه حال تلك المرافق من سوء وتدهور بعد عشرين أو ثلاثين عاما من بدء اقامتها لذلك يجب وضع مخططا فعلي، يمكن عن طريقه إدارة المرافق بأسلوب سليم وفعال على ان يوضع في الاعتبار ان ادارة المرافق لا يجب ان تكون مسؤولية الدولة وحدها بل لابد ان تكون مسؤولية مشتركة بين المنتج والمستهلك. بل ان دور المستهلك في الادارة يجب ان يتم تعظيمه كلما امكن ذلك فإن المستهلك الرئيسي للمرافق هو قطاع الإنتاج، أو بمعنى آخر قطاع الصناعة، يليه الاستهلاك الآدمي. لذلك فإن عدم اشراك أو قيام المستهلك بنفسه في ادارة المرافق سيكون له اثر سلبي على كفاءتها في المستقبل القريب أو البعيد(٢٩).

وحيث ان مفهوم (BOT) هو احد اساليب الخصخصة حيث تتعاقد الحكومة مع القطاع الخاص لتوفير الخدمات العامة ومرافق البنية الأساسية وفق عقود امتياز لآجال محددة وذلك لاشباع حاجة عامة ثم تنقل الشركة ملكية المرفق أو المشروع الى الدولة أو الجهة المتعاقدة في حالة جيدة قابلة للاستمرار بعد نهاية المدة وتستأثر الشركات وحدها في خلال فترة الامتياز بكل الربح كما تتحمل وحدها كل الخسارة. ويوجد العديد من أساليب هذا النظام مثل (BOOT BLT، ROT) طبقا لاختلاف اسلوب التشغيل. وقد استخدم لتنفيذ مشاريع كبيرة تتعلق بالبنية الاساسية، خاصة في مجالات توليد الطاقة والنقل ومشروعات البنية الأساسية(٣٠). ويتم حاليا في مصر الاخذ بنظام (BOT) حيث تم تأسيس عدد من الشركات التي تعمل بهذا النظام لخصخصة المرافق العامة والخدمات.

الخلاصة والتوصيات

أصبح العالم الآن اكثر تداخلا في علاقاته الاقتصادية ولم يعد من الممكن لدولة ما ان تنعزل عما يجري فيه. وبرزت الاتجاهات العالمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحضرية، وخاصة ان العالم الجديد اصبح اكثر اندماجا وارتباطا وقد تأثرت مصر بالتغيرات الجديدة على الساحة العالمية وذلك بعد ان ظهرت مجموعة

من الدراسات التي اشارت الى تدني الاداء للقطاع العام والتي اوضحت ضرورة التحول نحو الاصلاح الشامل لاوضاع القطاع العام في مصر ومن خلال المنهج النظري الذي تم اتباعه في البحث. وجد ان النظام العالمي الجديد والتغيرات الجديدة على الساحة العالمية قد اثرت تأثيراً كبيرا على اتجاهات التنمية الحضرية في مصر. فقد انعكست هذه التغيرات انعكاساً مباشراً يمكن الاستدلال عليه بتغيير السياسة العامة للدولة. من دولة يقوم اقتصادها على القطاع العام والحكومي الى دولة تشجع دخول القطاع الخاص في التنمية ليقوم بالدور الاساسي بها. وقد انعكست سياسات الخصخصة على التنمية الحضرية بشكل مباشر حيث يمكن الاستدلال على هذا التغير بسياسة خصخصة شركات الاسكان والتعمير والاهتمام بمجال التنمية العقارية. والبدء في تبني المنهج الاستراتيجي في تخطيط المناطق الجديدة فيتحول دور الدولة لأداء الادوار التقليدية كالشرطة والجيش والقضاء... . الخ. أما القطاع الخاص فيقوم بدور الشريك الاساسي في التنمية وخاصة التنمية الحضرية بها مما تطلب الامر تشجيعه وحثه على الاستثمار وخاصة في مجالات البنية الاساسية والخدمات وذلك في اطار خطط الدولة لهذه المشروعات.

ونتيجة لما سبق تم تغيير اسلوب التنمية الحضرية وتبني استراتيجية جديدة تقوم على فكر متطور. فقد حدث تغير في الاطار التخطيطي لعملية التنمية الحضرية في مصر فتغير من اتباع منهج المخطط العام في انشاء المدن الى اتباع المخطط الاستراتيجي والتنفيذي في التخطيط. حيث ازداد معدل الاعتماد على آليات السوق الحر ودخول القطاع الخاص في التنمية. وقد نتج عن تشجيع القطاع الخاص وحثه على الاستثمار الصناعي في زيادة القاعدة الاقتصادية للمدن حيث اصبحت من القوى المؤثرة على الاقتصاد في مصر. حيث يمكن تحسين الاداء التنموي في مصر من خلال ايجاد تصور مقترح أو صيغة جديدة لادارتها بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية المستجدة على المجتمع المصري وذلك على اساس تزايد مسؤولية القطاع الخاص عن التنمية الحضرية في مقابل تقلص دور الدولة بها.

ومن هنا اصبح الهدف هو ضرورة وجود ادارة ذاتية للخدمات والمرافق وتحويلها الى شركات ادارية تنموية وذلك لرفع كفاءة ادارة التنمية بها وزيادة معدلات الانجاز وسرعة اتخاذ الاجراءات التي تراعي تقديم الخدمة في اقل وقت ودون تعطيل أو تعقيد. فيتم التعامل من خلال جهة واحدة تدير المجتمع العمراني في كل ما يتعلق من انجاز المشاريع واستكمال الخطط وضمان المحافظة على المرافق وصيانتها وبما يحقق متطلباتها ويزيد من قدرتها على الوفاء بالاحتياجات المطلوبة. وتوفير الموارد الذاتية التي تدخل في ادارة المدينة وأخيرا اتاحة الفرصة لهذه الكيانات ان تنطلق وتعمر وتنمي وتتعاقد في حرية تامة وفي اطار لوائح جديدة وقواعد متطورة وفكر متحرر يتسم بالمرونة وتتطلب هذه الكيانات ان يتوافر لها عدد من المقومات وهي:

أ – وضع الإطار التشريعي والقانوني والتنظيمي الذي يقنن وينظم عملية إنشاء هذه الشركات التنموية من الدولة.

ب – اختيار العناصر الادارية اللازمة بمعايير الكفاءة والتنفيذ والاهتمام بالكوادر الادارية الشابة التي تجمع بين العلم والتطبيق على احدث النظم المعلوماتية للاستفادة من التجارب العالمية في إدارة المدن وترك الفرصة لها بالتطبيق من مبدأ لامركزية الادارة.

ج – وضع الخطط الطويلة والقصيرة الأجل والاهداف المصاحبة للكيانات الاقتصادية ووسائل مقومات تحقيقها واتباع اساليب وقواعد وإجراءات أكثر تحررا بعيدا عن القيود.

د – مشاركة المستفيدين من الخدمة والجهات الأكاديمية في صياغة التنمية الحضرية بالمدن و تطويرها. حيث من الممكن الاستفادة من كل الافكار والآراء الاخرى.

هـ – الرقابة والمتابعة المستمرة عن طريق الدولة للتأكد من توافر متطلبات انجاز العمل قبل البدء في التنفيذ والتأكد من تكامل خطط الإدارة لخطة الدولة للتنمية بالإضافة إلى الدور الرقابي بعد التنفيذ ويتمثل في الاجهزة الرقابية للدولة كالجهاز المركزي للمحاسبة ويهتم بالانشطة والخدمات بعد انتهاء تنفيذها خلال فترات زمنية معينة متتابعة.

و – الرقابة من السلطة المعنوية لمجتمع المدينة الذي يقيم اداء الشركة ومدى كفاءتها في اداء الخدمات المطلوبة وفي ادارة التنمية الحضرية بالمدينة الجديدة اثناء القيام بالخدمة.

ح – الاعتماد على قاعدة معلومات واضحة. وتوافر قواعد بيانات صحيحة وخرائط تفصيلية

حديثة لمناطق المدينة المختلفة ليتم التخلص من التكرار في حفظ البيانات ولسهولة جذب المستثمرين ورجال الاعمال في الدخول في الشركات التنموية لادارة التنمية الحضرية بالمدن الجديدة.

ويجب الاخذ في الاعتبار عند الخروج بالتوصيات النهائية للبحث انه عند وضع اسس ادارة التنمية الحضرية يجب المزج بين اسلوبي عرض المسؤولية الكاملة لادارة التنمية للمستثمرين وجعلها مناطق مفتوحة للاستثمار لجذب كبار المستثمرين ورجال الاعمال وتشجيعهم على الدخول في ادارة التنمية الحضرية بالمدن. ووجود شراكة منضبطة بين القطاع الخاص والحكومة وذلك للاستفادة من ادارة القطاع الخاص بعيدا عن مركزية ادارة الدولة وذلك بالاعتماد على تحديد الاحتياجات الفعلية عن طريق الاطراف المعنية بإدارة التنمية الحضرية ومعرفة الاهداف وعليه يتم تصميم الاسلوب والنظام الاداري.

ويمكن ايجاز هذه التوصيات في تطبيق التنمية الحضرية بالمدن الجديدة:

١ - توافر الديمقراطية والشفافية وحق كل طرف في الحصول على المعلومات الاساسية.

٢ - إلغاء كل التدخلات غير الضرورية في نشاط الاستثمار والمستثمرين. وقصرها فقط على ما يرتبط بمسائل الامن القومي والسيادة وضرورة المحافظة على البيئة.

٣ - وجود دور لمشاركة المستثمرين والمواطنين في مراقبة مستويات الخدمة. ويمكن أن يمتد الدور ليشمل تخطيط نظم الخدمة وسوف يؤدي هذا بالضرورة الى وجود ضغط مستمر لاصحاب المصلحة المباشرة باتجاه التحسين والانضباط في تقديم الخدمة.

٤ - لابد من العمل على زيادة معدلات الخدمات وتنشيطها بوصفها احدى الركائز الاساسية لاستقرار المواطنين بالمدن والاعتماد اساسا على نوعية ومستوى وكفاءة هذه الخدمات لتعويض السكان الجدد عن المزايا التي يفتقدونها بسبب انعزالهم عن خدمات المجتمعات القائمة.

٥ - الحاجة لتحقيق درجة اعلى من التكامل والدقة وصحة المعلومات فيما يجمع من معلومات لترشيد القرار في كل موقع. من اتاحة السيولة في المعلومات لكل من تلزمه. رفعا لمستوى الاداء. وكفالة للدقة في رسم السياسات.

٦ - الفصل بين ادارة الانشاء والتنفيذ للخدمات والمرافق خلال المراحل المبكرة لمجابهة متطلبات ومشكلات الانشاء. وادارة التنمية الحضرية بها للاستجابة الى الاحتياجات الملحة نتيجة للمتغيرات التي تطرأ على المجتمع.

٧ - خبرة ومعرفة رجال الاعمال والمستثمرين للشركات المقامة في المنطقة يجب ان يكون هاديا ومرشدا للعمل الاداري المحلي بالمدن الجديدة.

٨ - صياغة المشاركة بين الدولة والقطاع الخاص فيمكن ان تتخذ شكل المجالس الادارية أو الشركات التنموية بحيث يضم المجلس المستفيدين من المرافق والخدمات. ويسند لهذا المجلس اختصاص التخطيط والمتابعة وابداء الرأي في الخدمات. على ان يكون لآرائه وتوصياته دور في توجيه مسار العمل.

٩ - التوازن النسبي لقوة الاطراف المتشاركة ووجود حد ادنى من الثقة المتبادلة بين الاطراف والاتفاق على تحقيق المصلحة.

١٠ - امكانية وجود كوادر قيادية من الشباب تساهم في دفع عملية التنمية الحضرية ومواكبة المتغيرات الحديثة المؤثرة على المدن.

١١ - دخول القطاع الخاص كشريك اساسي في ادارة التنمية الحضرية وخاصة في الاستثمار في مجالات البنية الاساسية من طرق ومطارات ومحطات قوى وانشطة خدمية متنوعة وذلك في اطار الخطط التي تضعها الدولة لهذه المشروعات. مع تقليص دور الدولة في ادارة التنمية الحضرية الا كضرورة حتمية للحفاظ على البعد الاجتماعي في التنمية وخاصة تلك التي تمس فئات الدخل المحدود.

المراجع

١ - اسماعيل. محمد محروس ومقلد. رمضان محمد. قضايا اقتصادية معاصرة. قسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الاسكندرية. ١٩٩٨ ص ١٨٩. ١٩٠.

٢ - رفعت. عصام والزياتي. نعمان. الرؤية السياسية وراء نجاح برنامج الخصخصة. الاهرام الاقتصادي. العدد (١٦٠٦). بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٩٩. ص ٤١.

٣ - الحصري. ميرفت. "الشركات الدولية لا مفر منها.. ولكن". الاهرام الاقتصادي. العدد (١٥١٩). بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٩٨. ص ٣٠.

٤ - أبو ريه، سوزان أحمد، الخصخصة والبعد الاجتماعي، القاهرة: مطابع الاهرام، ١٩٩٩، ص٧.
٥ - قاسم، منى، "الإصلاح الاقتصادي في مصر، دور البنوك في الخصخصة واهم التجارب الدولية"، الدار المصرية اللبنانية - القاهرة - ١٩٩٧.
٦ - عثمان، اسماعيل، دور الصناديق العربية في تمويل مشروعات البنية الاساسية في العالم العربي "اساليب التمويل الحديثة" - اتحاد المقاولين العرب عثمان أحمد عثمان وشركاه، القاهرة: مايو ١٩٩٧، ص٤٤.
٧ - ابو اليزيد، كامل محمد - حركة التحول للقطاع الخاص - مجلة إدارة الاعمال - العدد ٧٢ - مارس ١٩٩٦ ص٢٣، ٢٤.
٨ - السوداني، عبدالعزيز "التحول الى القطاع الخاص في مصر والدروس المستفادة من تجارب دول أوروبا الشرقية"، المؤتمر المشترك الاول - قطاع الاعمال العام: استراتيجيات واساليب التحول - كلية التجارة ومركز التنمية الادارية - جامعة الاسكندرية، يونيو ١٩٩٢.
٩ - سلامة، رمزي علي، "التجربة البريطانية في الخصخصة - الدروس المستفادة"، المؤتمر المشترك الاول - قطاع الاعمال العام: استراتيجيات واساليب التحول - كلية التجارة ومركز التنمية الادارية - جامعة الاسكندرية، يونيو ١٩٩٢.
١٠ - قاسم، منى مرجع سابق.
١١ - وهبي، سالم "أزمة جنوب شرق آسيا لم يتوقعها احد" الاهرام الاقتصادي العدد (١٥٢٢)، بتاريخ ٩ مارس ١٩٩٨، ص١٣.
١٢ - أبو ريه، سوزان احمد، مرجع سابق، ص٥٤.
١٣ - حنا، ميلاد، الاسكان والسياسة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦، ص٢٩.
١٤ - يسري، عبدالرحمن "استراتيجيات وأساليب التحول - ورقة عمل" التحول الى القطاع الخاص في مصر لماذا؟ وما هو الاسلوب المناسب" المؤتمر المشترك الاول - كلية التجارة ومركز التنمية الادارية - جامعة الاسكندرية، ١٩٩٢.
١٥ - اسماعيل، محمد محروس ومقلد، رمضان محمد مرجع سابق ص١٤٨.
١٦ - عويضة، محمد عبدالسلام، "البيزنيس".. والمساومة الاجتماعية"، مجلة الاهرام الاقتصادي - العدد (١٥٩٨) الاثنين ٢٣ أغسطس ١٩٩٩م - ١٢ جمادى الاول ١٤٢٠، ص٤٤.
١٧ - امينة غانم - مروى محجوب، "مصر ليست دولة مدينة لأحد"، الاهرام الاقتصادي - العدد (١٥٦١) ديسمبر ١٩٩٨م، ص ٤١.
١٨ - رمزي علي سلامة، "مرجع سابق" يونيو ١٩٩٢.
١٩ - يسري، عبدالرحمن، مرجع سابق.
٢٠ - أبو ذكري، طارق ويسرى، أحمد محمود، الانفصام بين المنهج والإطار التخطيطي للمدن المصرية الجديدة (١٩٩٧ - ١٩٩٧) حتمية تطبيق منهج التخطيط الاستراتيجي - المؤتمر العلمي الدولي الخامس - كلية الهندسة، جامعة الأزهر ١١ - ٢٢ ديسمبر ١٩٧٧ ص٢٠٤.
٢١ - Forbes Davidson Actom Plammig – Notes and Exereises Institute For Hans and Urban Developmemt Studies Rotterdam Nethenlands P6
٢٢ - ibid. Forbes Davidson Actom Plammig. Rotterdam Nethenlands P1.
٢٣ - بتصرف من داليا حسين الدرديري، المدن الجديدة وادارة التنمية العمرانية في مصر، مطابع الاهرام، قليوب، القاهرة: مايو ٢٠٠٤.
٢٤ - الببلاوي، حازم، دور الدولة في الاقتصاد، القاهرة: دار الشروق - الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٩ص ٢٤ - ٢٥.
٢٥ - عبدالباقي، إبراهيم، "الاستراتيجية القومية للاستيطان خارج الوادي ومستقبل العمران في مصر"، المؤتمر العربي الاقليمي التوازن البيئي والتنمية الحضرية المستدامة، القاهرة: ٢٤ فبراير ٢٠٠٠ ص٥.
٢٦ - عويضة، محمد عبدالسلام، "البيزنيس" مرجع سابق - العدد (١٥٩٨) ص٤٤.
٢٧ - رجب، محمد عبدالفتاح، مرجع سابق ٥، صفحة رقم ٤٣.
٢٨ - عبدالمقصود، فيصل الدرديري، داليا، "ادارة التنمية العمرانية بالمدن الجديدة المصرية في ضوء المتغيرات الاقتصادية المستجدة على المجتمع المصري"، المؤتمر الدولي السابع للبناء والتشييد، القاهرة: ٢٢ - ٢٦ يونيو ٢٠٠٠ ص ٤٩١ - ٥٠٠.
٢٩ - درويش، رؤوف، مسئولية التخطيط والتنفيذ وادارة المجتمعات العمرانية الجديدة (دور الدولة والقطاع الخاص) في ادارة المرافق، مؤتمر "مستقبل المجتمعات العمراني الجديدة"، مركز الامم المتحدة المستوطنات البشرية (الموئل)، القاهرة ٢٢ - ٢٥ مايو ١٩٩٥.
٣٠ - النشرة الصحفية ORG/١٢٦١، ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ Basic Facts about the United Nations رقم المبيع E.95.I.31، تنقيح ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.



«أمانة عمان الكبرى ودورها في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في مجتمع المدينة»

يستشعر الإنسان منذ الولادة حاجته إلى الأمن والسلامة والاستقرار بصورة فطرية. إذ لا تستقيم حياته ولا تهدأ نفسه إلا اذا شعر بالامان والاطمئنان في حضن والديه ورعايتهما الابوية ويكبر الإنسان وينمو ويترعرع معه الاحساس بحاجته الدائمة إلى عنصر الأمن والاستقرار والطمأنينة فمنذ أن وجد الإنسان على وجه البسيطة واجه صعوبات وتحديات متعددة تباينت في اشكالها وانواعها ودرجات خطورتها على بقائه وحياته وفي كل مرة كان الإنسان يجتهد في مواجهة هذه التحديات ويحاول التغلب عليها بتحسين وسائل المقاومة والدفاع والتكيف ضدها سعياً وراء زيادة وسائله للسيطرة على البيئة المحيطة به واخضاعها لاشباع رغباته وتلبية حاجاته الامنية والطبيعية والاجتماعية واستمر الإنسان عبر العصور يحاول ابتكار الوسائل والاساليب التي تجعله قادراً على مواجهة متطلبات الحياة اليومية المتنوعة، المتعددة في بيئة مليئة بالمشكلات والتحديات والعقبات. فمن تحديات الطبيعة المتمثلة بتقلبات الطقس وما ينجم عنها من آثار تتمثل في ارتفاع درجات الحرارة أو انخفاضها أو الفيضانات والزلازل والبراكين أو من فعل الإنسان تجاه أخيه الإنسان متخذاً من الصراع منهجاً بدل التعاون محدثاً الحروب المدمرة والنزاعات الداخلية والحدودية والتي



من آثارها هدم الحضارة التي شيدها الإنسان عبر العصور جيلاً بعد جيل تاركاً الهلع والخوف وعدم الاستقرار يحل مكان الأمن والسلام والطمأنينة للمجتمعات والحواضر والمدن والقرى. فهذه النزاعات التي صنعها الإنسان دفعته إلى الشعور الدائم بالحاجة إلى الأمن لتحقيق الطمأنينة له ولاسرته ولأمواله ولاعماله ولعل من ابرز الاخطار التي تهدد الافراد في العصر الحديث وتهدد نظم المجتمعات وعلاقاته وأسس بقائه.

■ الحروب المدمرة، الجريمة، الاكتظاظ السكاني، التلوث البيئي، والعبث بنتائج البحوث العلمية المتعلقة بالادوية والعقاقير وتلك المتعلقة بالهندسة الوراثية، الاستنساخ

البشري، الارهاب، والجريمة المنظمة، الاتجار غير المشروع بالمخدرات والاسلحة، استغلال الاطفال والنساء جنسياً، وغيرها من الأخطار لقد حاولت جميع الدول على تعدد اشكالها ومسميات حكومتها المركزية والمحلية بذل الجهود الكبيرة للقيام بمسؤولياتها تجاه مواطنيها فدأبت على تنظيم واجباتها ومهامها فعملت على تكوين هيئات ومؤسسات مسؤولة تابعة لها اسندت اليها مهمة تحمل مسؤوليتها تجاه افراد المجتمع في مجالات الحياة المختلفة مثل: توفير المياه الصالحة للاستعمال البشري والرعاية الصحية ومد الطرق وإدارة الامــوال والحفاظ على بيئة نظيفة خالية من التلوث ورعاية حقوق الإنسان وتوفير وسائل الأمن والاستقرار لمجتمعاتها في إطار وضع التشريعات والقوانين والانظمة وسيادة القانون على الجميع. من هنا فإن الأردن بمؤسساته المختلفة قد ادرك مبكراً ضرورة وجود مؤسسات ترعى الإنسان وحاجاته الأولية والخدمية لذلك كانت أمانة عمان الكبرى من المؤسسات الرائدة في احداث النقلات النوعية في الاهتمام بالإنسان لايمانها بأن الإنسان هو هدف التنمية ومحورها الاساسي لذلك فان التنمية المستدامة تعتمد على الإنسان.

من هنا اتجهت جهود الامانة في اعداد الموارد البشرية وتنميتها واكساب افرادها المهارات وتأهيلهم فكرياً وإدارياً وأدائياً لدفع عجلة التنمية وزيادة معادلاتها فكانت التجربة الرائدة لها في تحقيق الأمن والسلامة لذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم في مجتمع المدينة وذلك ايماناً منها بالدور الكبير لهذه الفئة وما تحتويه من طاقات بشرية معطلة يمكن أن تساهم في زيادة العطاء والتنمية لهذا المجتمع اذا ما تم اعدادها وتأهيلها التأهيل الصحيح. وانطلاقاً من ايمانها بأن الناس "يولدون احراراً متساوين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعاملوا بعضهم بروح من الاخاء والعدالة والمساواة والتسامح. مدركة تماماً لنصوص التشريعات التي تؤكد حق المعوقين في الحياة العامة داخل المجتمع وفي ايجاد بيئة مناسبة توفر لهم حرية الحركة والتنقل بأمن وسلامة وإيجاد العمل الذي يناسب قدراتهم ومؤهلاتهم بالإضافة إلى ضرورة ايجاد جهات تقوم بتحقيق هذه الاهداف بايجاد المعينات اللازمة لتسهيل حركتهم وتأمين سلامتهم. لقد حبا الله الأردن قيادة هاشمية ملهمة ووطناً يعتبر الإنسان الهدف الاسمى لعمليات التنمية والتطور حيث تؤكد المجتمعات المتقدمة رغم اختلاف اتجاهاتها الفكرية وتنوع التراث الحضاري في كل منها على اهمية تنمية الإنسان بشكل عام وذوي الاحتياجات الخاصة بشكل خاص وذلك في ظل اطار تنمية الموارد البشرية وتنمية طاقات الافراد ضمن اطار التنمية الشاملة حيث تعتبر عملية التأهيل المجتمعي والبيئي للإنسان بشكل عام وذوي الاحتياجات الخاصة بشكل خاص مقياساً من مقاييس التقدم الحضاري والإنساني في المجتمعات.

وهنا في الأردن وتأكيداً منا الاستعداد للوفاء بحاجة فئة ذوي الاحتياجات الخاصة ولدمجها مجتمعياً واقتصادياً تضافرت الجهود الرسمية والاهلية بشكل خاص وفي أمانة عمان باعتبارها مؤسسة خدمية رائدة في مجال خدمة

المواطنين حيث اخذت على عاتقها النهوض بمستوى الخدمات المقدمة لكافة شرائح المجتمع ومنهم شريحة ذوي الاحتياجات باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الكل لتذليل الحواجز المعمارية والعقبات التي تعوق او تؤخر اندماج هذه الشريحة في مختلف الانشطة بسعيها الدؤوب إلى ارساء قواعد فعالة تدفع بهذا الاتجاه لتحقيق بيئة حضرية مؤهله لتكافؤ الفرص والدمج المجتمعي للجميع.

لهذا قامت أمانة عمان الكبرى بتأسيس دائرة تعنى بحاجات وسلامة وأمن ذوي الاحتياجات الخاصة لكي يأخذ العمل في الامانة الطابع المؤسسي وصفة الديمومة واخذت هذه الدائرة على عاتقها تحقيق مجموعة من الاهداف:

- تحقيق بيئة خالية من العوائق وذلك بازالة الحواجز المعمارية من البيئة وايجاد الحلول لتطويعها مما سيسمح بدمج هذه الفئة مجتمعياً واقتصادياً ويضمن حرية الحركة والتنقل لهذه الفئة بأمن وسلامة.
- تحقيق مستوى عالٍ من الوعي المجتمعي وذلك بتطويع المجتمع باحداث تغيير في الوعي المجتمعي مرتبط بتغير نظرة افراد المجتمع ورؤيتهم الجادة والتزامهم نحو فئة ذوي الاحتياجات الخاصة للوصول إلى مجتمع قائم على المساواه والسلم الاجتماعي والعدل وتكافؤ الفرص للجميع.
- تحقيق تشريعات ملزمة وذلك لما تمثله القوانين والانظمة من اداة للحماية وتحدد المسؤوليات سواء في مجال الزامية تطبيق كودات البناء أو في مجال ضمان حقوق وواجبات هذه الفئة المرتبطة بالقناعة بقدرة وامكانية فئة ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تسويق هذه الافكار والاستراتيجيات إعلامياً إيماناً بما تملكه هذه الفئة من حق في صنع القرار الذي يشكل ويصوغ حقوق الإنسان. ونحن نعلن دخولنا في الالفية الثالثة وما تحمله من التزام بإحداث التغيير والتطوير في استراتيجيات احترام حقوق وحريات الإنسان.

وبدأت أمانة عمان الكبرى تضع الخطط القصيرة والطويلة الاجل لتحقيق الاهداف سالفة الذكر وتعمل باتجاهين متوازيين جنباً إلى جنب: المحور الهندسي والمحور الاجتماعي. ويمكن ايجاز ذلك بما يلي:

- تأهيل عشرات الاجهزة المرورية لضمان حرية وتنقل لذوي الحاجات الخاصة بأمن وسلام.
- تركيب عشرات الاجهزة السمعية الخاصة بالمكفوفين على اعمدة الاشارات الضوئية.
- انشاء جسور المشاة والانفاق الخاصة بهم.
- تأهيل عشرات المباني العامة الرسمية.
- تأهيل معظم الحدائق والمتنزهات العامة.
- تأهيل معظم الارصفة وايجاد ممرات خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة.
- تقديم المساعدات الإنسانية لعشرات الحالات تحقيقاً لمبدأ المساواة والعدالة في التوزيع.
- عقد ورش العمل والمؤتمرات والندوات للتعريف بهذه الفئة وحقوقها.
- ايجاد فرص عمل لهم تتلاءم وطبيعة الاعاقة من مبدأ توفير فرص للجميع وتحقيق مساواة وعدالة تامة.
- دعم الجمعيات والاندية التي ترعى هذه الفئة



مادياً ومعنوياً وخدمياً وضمن الامكانيات المتوفرة.

من هنا فأن أمانة عمان الكبرى باعتبارها مؤسسة خدمات عامة وبالرغم من كبر حجم الواجبات والمهام الملقاة على كاهلها لم تنس أن تشمل هذه الفئة برعايتها وتقديم كافة الخدمات لها بعدالة تامة. لقد سعت أمانة عمان الكبرى على خدمة هذه الفئة إيماناً منها بأن الخدمات يجب أن تصل إلى المجتمع وبكافة شرائحه الاجتماعية بعدالة ومساواة، وهي تسعى بكل جهد على تغيير البنية التحتية للمدينة وذلك لدمج كافة فئات المجتمع مع بعضهم لتحقيق الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي داخل حدود المدينة لتكون نموذجاً للقدوة الصالحة لبقية مدن المملكة للسير على نهجها وللمحافظة على إنسانية الإنسان داخل هذه المدينة.

الدكتور/ زيد أحمد المحيسن

كودة البناء الخاص

نشرة تثقيفية

عن ذوي الإعاقات البصرية



إعداد : محمد مروان مراد





كشفت إحصائيات الأمم المتحدة أن عدد المسنين الذين تجاوزوا الستين في العالم ٦٠٠ مليون شخص أي ١٠ ٪ من سكان العالم الذين يبلغ عددهم ٦ مليارات شخص - ٢٢٦ مليون شخص منهم في أوروبا والولايات المتحدة ودول جنوب شرق آسيا، وحوالي ١٧١ مليونا في الدول النامية في آسيا ونسبة ضئيلة- نسبياً - في أمريكا الجنوبية وأفريقيا نظراً للاتزان الحادث بين معدل المواليد والوفيات مما لا يشكل خللاً في عملية التنمية البشرية، هذا ويعد انخفاض نسبة الأطفال تحت ١٥ سنة في العالم من ٣٥ ٪ عام ١٩٥٠ إلى ٣٠٪ عام ١٩٩٩ بُعداً مهماً من أبعاد المشكلة حيث من المتوقع طبقاً لتقديرات الأمم المتحدة أن تقل هذه النسبة لتصل إلى ٢٠ ٪ فقط عام ٢٠٥٠، وأن ترتفع نسبة المسنين إلى ٢٢٪ عام ٢٠٥٠ وبالتالي يصبح عدد الشيوخ أكثر من عدد الأطفال.

نصف المعمرين في آسيا

تأتي قارة آسيا في مقدمة القائمة حيث أنها تضم ٥٣٪ من المسنين في العالم، وتعتبر الصين من أكثر الدول في العالم التي تعاني من كبر سن سكانها فهي تضم حوالي ١١ مليون شخص معمر - فوق ٨٠ سنة - أي ١٦٪ من عدد المعمرين في العالم، تليها الهند التي تضم ٥,٧ مليون معمر ثم اليابان ٤,٣ مليون وروسيا ٣ ملايين معمر، تليها قارة أوروبا التي تضم ٢٥ ٪ من المسنين في العالم متمركزين في دول أمريكا الشمالية، فالسويد بها ٥ ٪ من المسنين في العالم تليها النرويج ٤,٦ تليها ألمانيا وإيطاليا أما الولايات المتحدة فتضم ٩ ملايين مسن فوق ٨٠ سنة، ورغم أن متوسط عمر الفرد ينخفض نسبيا في دول أمريكا الجنوبية وإفريقيا التي تصل نسبة المسنين فيها إلى ٥ سكان القارة فقط، وفي مصر بالتحديد تصل نسبة المسنين

السعودية 71
إسرائيل 78
تركمانستان 65
مولدوفا 68
ألمانيا 77
كندا 79
روسيا 64
إيسلندة 79
الولايات المتحدة 77
أسبانيا 78
الصين 70
تونس 70
هاييتي 54
سراليون 38
الهند 62
المكسيك 72
جواتيمالا 67
كولومبيا 71
جويانا 64
أفغانستان 45
أوغندا 41
بوليفيا 61
الكونغو 53
سنغافورة 77
أستراليا 78
البرازيل 67
جنوب أفريقيا 65
تشيلي 75
اليابان 80
73

متوسط الأعمار المتوقعة للمواليد في بلدان مختارة عام 1996

متوسط الأعمار المتوقعة على مستوى العالم

46.5
57.9
72.1
76.6
1950-1955
1970-1975
1995-2000
2020-2025
2045-2050

بيانات إدارة السكان
الأمم المتحدة لعام 1996

Age (en années)
1900
1990
2050
+ 85
80 à 84
75 à 79
70 à 74
65 à 69
60 à 64
55 à 59
50 à 54
45 à 49
40 à 44
35 à 39
30 à 34
25 à 29
20 à 24
15 à 19

التزايد الكبير في أعداد المسنين

في منتصف هذا القرن كان متوسط العمر عالميا 46,5 عام. وقد أدت التغذية الأفضل والرعاية الطبية المتقدمة إلى إطالة مدى الحياة على مستوى المعمورة (في الأعلى). ويعيش اليابانيون حياة أطول في المتوسط، حيث يمارس المزارع المتقاعد فوكاشي كانيماتسو - 83 عاما - هواية الصيد. من المحتمل أن يرتفع متوسط العمر في القرن المقبل (الرسم البياني، فوق) - ومن المتوقع أن يتضاعف عدد المسنين فوق سن الخامسة والستين بحلول العام 2020.

فئة ما فوق الـ ٦٥ سنة تشهد انفجاراً سكانياً

تأخذ بنية أعمار سكان العالم اليوم شكلاً هرمياً في بداية هذا القرن، كان الهرم على شكل شجرة التنوب، وفي منتصف القرن القادم سيكون على شكل خوذة. ولكن ماذا سيصبح المجتمع الذي ستغدو فيه فئة ما فوق الـ ٤٠ سنة نصف سكانه؟



فوق ٦٠ سنة إلى ٦٪ من السكان ومن المتوقع أن تصل إلى ٢١ ٪ عام ٢٠٥٠.

المعمرون إلى زيادة ...

وإذا كان عدد المسنين فوق ٦٠ سنة سوف يصل عام ٢٠٥٠ إلى مليار شخص فإن عدد المعمرين - فوق ٨٠ سنة وحتى ١٠٠ سنة - سوف يرتفع من ٦٦ مليوناً حسب تقديرات عام ٩٩ ليصل إلى ٣٧٠ مليوناً عام ٢٠٥٠ معظمهم في دول الصين والهند والولايات المتحدة واليابان وإندونيسيا. ومن الملاحظ أن معظم المعمرين في العالم من النساء حيث تصل نسبتهن إلى ٥٥ ٪ أما الذين تعدوا المائة فنجد أن ٦٥ ٪ منهم من النساء هذا بالإضافة إلى أن معظم المسنين - حوالي ٧٥ ٪ - من الأزواج والزوجات.

الحلول المقترحة

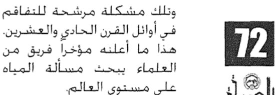
يؤكد الخبراء أن حلول هذه الأزمة متنوعة ومختلفة حسب المكان. فمثلاً دول أوروبا والولايات المتحدة دول متقدمة يرتفع فيها مستوى المعيشة بجانب الدخول المرتفعة جداً. وبالتالي أنظمة المعاشات والتأمينات تعد أنظمة قوية وتوفر دخولاً مرتفعة لكبار السن. ولكن زيادة عددهم شكلت عبئاً ضخماً على هذه الأنظمة. خاصة أن نسبة المسنين المشاركين في التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة لا تتعدى ٢٣٪ لذلك كان من الضروري رفع سن التقاعد حوالي ١٠ سنوات



لمحاولة تخفيف الضغط على نظام التأمينات. أما بالنسبة لقارة آسيا بصفة خاصة والدول النامية بصفة عامة. فمشاكلها أكبر من ذلك بكثير حيث تتسم بزيادة في الكثافة خاصة في الصين واليابان وإندونيسيا والهند. وهي دول تعتمد بشكل أساسي على العمالة في برامجها الاقتصادية - بخلاف دول أوروبا حيث تصل نسبة المسنين المستمرين في أعمالهم إلى ٥٢ ٪ لضعف أنظمة المعاشات في هذه الدول النامية. لذا فإن الحل يتمثل في إعادة التوازن بين معدل المواليد ومعدل الوفيات.

بليون شخص يعانون نقص المياه ... يتضاعفون بعد ربع قرن!

يعاني أكثر من بليون شخص، أي خمس سكان العالم تقريباً، من نقص المياه النقية والصحية، وتلك مشكلة مرشحة للتفاقم في أوائل القرن الحادي والعشرين. هذا ما أعلنه مؤخراً فريق من العلماء يبحث مسألة المياه على مستوى العالم.



ومن المتوقع أن تكون أفريقيا والشرق الأوسط من أكثر المناطق تعرضاً لنقص المياه مع حلول عام ٢٠٢٥م. كما أن الهند، وأجزاء من الصين، وبيرو، وإنجلترا، وبولندا، سوف تتأثر أيضاً بذلك.

إجمالاً، أصابت هذه المشكلة ٤٨ دولة، حيث أوضحت إحدى الدراسات التي أجرتها الأمم المتحدة، أن ١,٤بليون شخص يعانون الآن من نقص المياه النقية السليمة. كما قال العلماء: إن الأمراض المتعلقة بالمياه تقتل ما يقرب من خمسة ملايين إلى سبعة ملايين شخص سنوياً.

كما أوضحت التقارير التي صدرت عن الأمم المتحدة أن نصف سكان دول العالم النامية يعانون في وقت ما من مثل هذه الأمراض. كما أن نقص توافر المياه بالصورة الكافية من شأنه أن يؤثر في إنتاج الغذاء، وذلك بسبب تأثر الزراعة بنقص المياه الشديد.

يقول هانز فان جينكل مساعد الأمين العام للأمم المتحدة إن الماء يعتبر عاملاً محدداً مهماً للزراعة أكثر من الأرض.

ويعاني - حالياً - ٤٥٠ مليون شخص في ٢٩ دولة من نقص المياه. ولقد أعلن الخبراء من الأمم المتحدة، أن نقص المياه سوف يصيب ما يقرب من ٢,٣ بليون شخص، أو ٣٠ ٪ من سكان العالم في ٤٨ دولة عام ٢٠٢٥م.

ويرجع أساس المشكلة إلى أن أنماط الاستيطان في أنحاء العالم، حيث أن ثلثي سكان العالم يعيشان في مناطق تحصل على ربع مياه الأمطار. وقد أوضح تقرير صدر عن معهد إدارة المياه الدولية في (سيريلانكا) حول مسألة تزايد ندرة المياه، أن أكثر من ربع سكان العالم أو ثلث سكان الدول النامية يعيشن في مناطق سوف تشهد ندرة شديدة في المياه مع بداية القرن الحالي. ومع توقع زيادة عدد سكان العالم بمقدار ٣ بلايين شخص مع حلول عام ٢٠٢٥م، يؤكد الخبراء على ضرورة اتخاذ بعض التدابير التي تضمن توافر المياه بصورة كافية، ومن هذه التدابير:

- إيجاد وسائل أفضل لاكتشاف الكميات الهائلة من المياه الجوفية التي لم تستغل بعد.
- الاستفادة بأقصى قدر ممكن من المياه المعالجة التي سبق استخدامها.
- اكتشاف وسائل جديدة لنقل المياه عبر مسافات طويلة.
- زراعة النباتات الغذائية التي تتطلب قدراً قليلاً من المياه.
- خفض تكاليف محطات تحلية المياه حتى تصبح أكثر تناولاً.

مشكلات المياه في الوطن العربي...

تبلغ سعة الموارد المائية في الوطن العربي من جوفية وسطحية ٣٧١،٨٥ بليون متر مكعب يتم استخدام ٢٠٨٨٢ بليون متر مكعب سنوياً ويذهب ٦،٣ ٪ للاستخدام البشري مقابل ٣،٧ ٪ للاستخدامات الصناعية.

إن فاعلية أنظمة الري المستخدمة في الزراعة تبلغ ٣،٥ ٪ فقط . في حين أن هناك ٦٥ ٪ من مياه الري تذهب هدراً، وهي نسبة تعادل ١٥٥ مليار متر مكعب على الأقل. وذلك بسبب العجز في أنظمة الري والسياسات المستخدمة وشبكات التوزيع المائي.

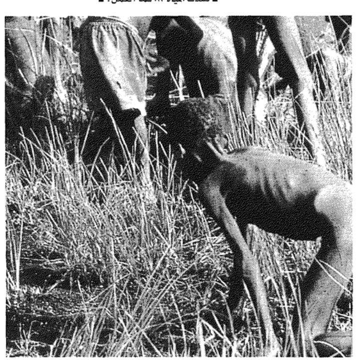
تحتاج المياه كسلعة نادرة يتم تجديدها في دورة تستغرق ١٠٠عام. إلى الحماية والإدارة بطريقة مخططة ورشيدة. وتم التركيز على كون المياه والخدمات المرتبطة بها بشكل متزايد. سلعة اقتصادية تتميز بتكاليف إنتاج يتزايد ارتفاعها.

وتحتاج المياه كمورد طبيعي إلى الجمع والخزن. وهذا يكلف أعباء مالية لنقله وأيضاً إلى مستخدميه. تماماً كما هي الحال مع النفط. علماً بأن كلفة المياه تبقى نسبة ٣،٣ ٪ وهي أقل من كلفة النفط.

تستهلك الزراعة ٩٣ ٪ من المياه في بعض البلدان العربية، لاسيما تلك التي تتجه إلى



■ نفدت المياه ... فما العمل؟ ■



■ الموت قبل الوصول للماء ... ■

العربية المدينة

اعتماد الزراعة ضمن سياستها الاقتصادية الأساسية.

إن اهتمام المزارعين ينصب على المحاصيل الأكثر دراً للعائدات، وإن صرف موارد المياه على الأنشطة الزراعية الاقتصادية والصناعية يخضع لقيمة المحاصيل والمنتجات النهائية والوسيطة المعروضة في السوق. وهنا تنبثق الأولوية الخاصة بالموارد المائية.

إن تحقيق تكامل عربي في شأن الزراعة والتعاون في مجال الأمن الغذائي، يعتبر شرطاً لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي. وتظهر مصداقية ذلك في المؤشرات التي أكدتها الدراسات العلمية في جامعة الخليج العربي.

يقول الدكتور وليد الزباري الأستاذ في هذه الجامعة: إن مشكلة المياه في شبه الجزيرة العربية ستصبح إحدى العقبات الرئيسية أمام التنمية في دول المنطقة، إذا لم تحصل تغيرات كبيرة في السياسة السكانية.

وأوضح ان التقديرات تشير إلى أن العدد الإجمالي لسكان شبه الجزيرة العربية سيتضاعف تقريباً بحلول عام ٢٠١٥ ليصل إلى ٧٥ مليون نسمة. وفي عام ١٩٩٥ بلغ عدد سكان هذه المنطقة ٤١ مليون نسمة مع نمو سكاني معدله ٢٠٧ ٪ وهو من أعلى المعدلات في العالم وارتفع الطلب السنوي العام على المياه في المنطقة، من ستة مليارات متر مكعب في



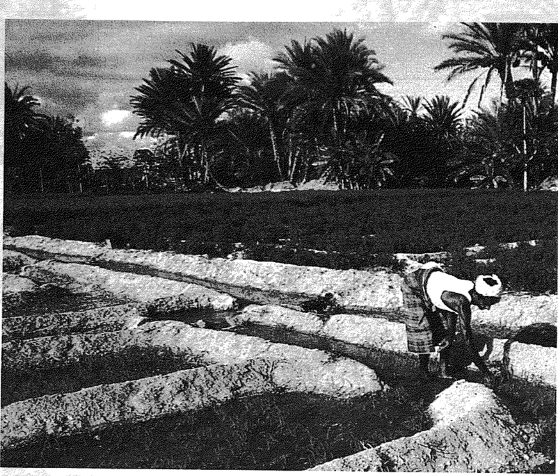
عام ١٩٨٠ إلى ٢٩.٧ مليار في عام ١٩٩٥. وأوضح أن العجز السنوي في المياه يقدر حالياً بـ ١٦.٤ مليون متر مكعب.

وحذر من أنه في حال تواصل النمو السكاني ونسبة استهلاك المياه على النحو الحالي، فإن الطلب السنوي قد يصل إلى ٤٧,٣ مليار متر مكعب عام ٢٠١٥.

وشدد على أن الزراعة تستهلك ٨٥ ٪ من المياه، إذ أن دول الخليج تبذل جهوداً كبيرة في محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي، وإذا أضفنا إلى ذلك استمرار حالة الجفاف في المنطقة فإن الوضع ينذر بكارثة لا يعرف مداها.



■ أفريقيا والشرق الأوسط أكثر المناطق عطشاً ■



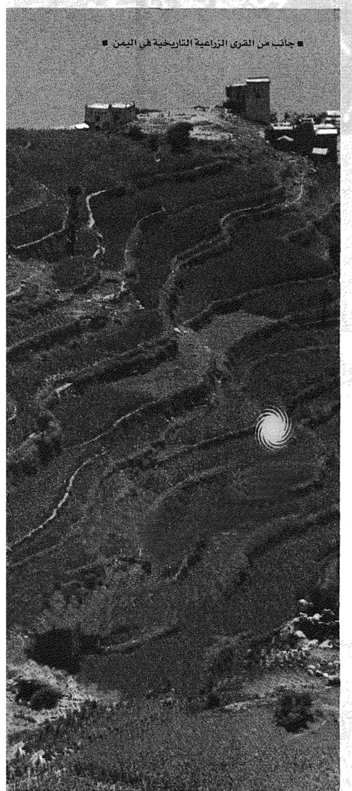
75

تخطيط المساحات الخضراء في المدن اليمنية وانعكاساتها البيئية

(نموذج مدينة صنعاء)

د/عبده ثابت العبسي

أستاذ مساعد بقسم العمارة - كلية الهندسة - جامعة صنعاء


■ جانب من القرى الزراعية التاريخية في اليمن ■

تعاني المدن اليمنية المعاصرة نقصاً حاداً في المساحات الخضراء (الحدائق العامة) وأماكن الترفيه والتنزه، مما أدى ويؤدي إلى انعكاسات بيئية سيئة على السكان والمناطق السكنية وإلى الإخلال الكبير في التوازن البيئي للمدن، وتغير في التربة والمناخ، واضطراب في العلاقات الاجتماعية، وإلى الانغلاق على الذات وتغير في سلوكيات الناس ونظرتهم إلى البيئة الطبيعية، وإلى التلوث البصري والسمعي، والاقتصار على العلاقات المغلقة بين الأسر والأفراد.

ويتطرق البحث إلى واحدة من أهم المشكلات البيئية التي تعاني منها المدن اليمنية من خلال دراسة وتحليل تجارب مدن لدول أخرى مختارة في هذا المجال لمجتمعات مختلفة العادات والتقاليد والمشارب الثقافية .. وتتبع بعض مراحل معالجة مسألة المساحات الخضراء لبعض المدن، واتفاق جميع مجتمعات العالم على زيادة المعايير الخاصة بالمساحات الخضراء العامة في المدن، نظراً لأهميتها البيئية والجمالية رغم اختلاف نظمها وعاداتها وتقاليدها.

كما يناقش البحث المستوى البيئي للمساحات الخضراء في المدن اليمنية من خلال دراسة مستواها في مدينة صنعاء ومدى كفاءتها وتوازنها البيئي مع المحيط مقارنة مع المساحات الخضراء المطلوبة للمدن. على اعتبار أن المدن اليمنية الأخرى تسير أيضاً على نفس الاتجاه لأن التخطيط العام للمدن مركزي. ويتم في إدارة واحدة وعلى نسق واحد ومن قبل نفس المهندسين الذين يقومون بأعمال المخططات، أو أن المعيار المتبع في كل المدن اليمنية متساو . وما يقال عن مدينة صنعاء ينطبق على باقي المدن اليمنية.

وقد تم التركيز على الوضع البيئي الراهن للمساحات الخضراء العامة لمدينة صنعاء ومدى كفاءتها، لما لها من أهمية بالغة في عملية التوازن البيئي الطبيعي للمدينة والسكان والمناخ والمنظر الجمالي والنفسي العام، لأن تحديد مساحات خضراء مناسبة في المدن والحفاظ عليها وفقاً للمعايير التخطيطية المحددة سوف يؤدي إلى خلق بيئة حضرية وسكنية نظيفة وحيوية، كما أن لهذه المساحات الخضراء فوائد عديدة مباشرة وغير مباشرة على عمل وإنتاج الفرد وحياته المادية والروحية والسلوكية.

الأهمية البيئية والوظيفية للمساحات الخضراء العامة في المدن

ان تحديد وتخطيط المساحات الخضراء العامة المناسب صحياً وبيئياً- وفقاً لمعايير علمية متبعة تحدد نسبتها وأنواعها وطرق توزيعها على المدينة-يتطلب فهمَ وإدراك الأهمية الوظيفية لها، والدور الذي يمكن أن تؤديه في تحسين الوضع البيئي للمدن بشكل عام والمناطق السكنية بشكل خاص. ورغم ما توصل إليه الإنسان من معارف ومعلومات غزيرة في هذا المجال، ومدى الأهمية المتزايدة لها، إلا أن المعلومات والمعارف مع هذا ما زالت تنمو وتتوسع مرافقة للتقدم العلمي والتكنولوجي، والارتقاء التدريجي للحياة الثقافية والروحية والمادية للسكان، وتزايد استيعاب الأهمية الشاملة لهذه المساحات وتأثيراتها المتنوعة.

ولقد نَمَّت معارف أهمية المساحات الخضراء العامة بشكل تدريجي من المعرفة الوظيفية الأحادية وهي الترفيه والتنزه إلى المعرفة المتعددة الوظائف والاستخدامات(١). ونوجز دور ووظائف المساحات الخضراء على بيئة المدن بالتالي:

١ - حماية بيئة المدينة:

وتشمل على العملية المتبادلة لاستنشاق الهواء بين الإنسان من جهة والنباتات والأشجار من جهة اخرى. وعلى امتصاص وترشيح وتنقية الهواء من الغازات الملوثة الناتجة من الصناعة وعوادم السيارات وكسارات الاحجار المحيطة بالمدن والغبار والأتربة. وعلى تحسين مناخ المدينة من خلال تعديل درجة الحرارة والرطوبة وخلخلة أو كسر أشعة الشمس وتخفيف وتغير اتجاه الرياح وحماية سكان المدينة من أضرارها. وأيضاً التخفيف من درجة ضوضاء المدينة. وتوفير مجال من الأرض الفارغة للأمن والحماية تستعمل كمنافس أثناء حدوث الكوارث المفاجئة مثل الزلازل والحرائق ... الخ.

٢ - الاستعمال الوظيفي للمساحات الخضراء:

تحتوي هذه المساحات على:

- ممارسة النشاطات الترفيهية المختلفة الاجتماعية والثقافية والرياضية والتنزه ... الخ.
- وسيلة للاتصال والتعارف والتعاون وتبادل

المعلومات من خلال بناء بعض الأبنية العامة الخدمية الصغيرة والمحدودة التي تزيد من فرص اللقاءات والتعارف.

٣- النواحي الجمالية:
إعطاء المدينة منظراً جمالياً أخاذا كوحدة متجانسة من خلال توزيع ودمج المباني والمنشآت بأنواعها مع البيئة الطبيعية الخضراء.

المعايير المتبعة لتحديد وتقييم المساحات الخضراء في المدن

قبل مناقشة المساحات الخضراء العامة "الحدائق" في المدن اليمنية ينبغي التطرق إلى بعض المتطلبات والمعايير المتبعة في بعض الدول، ومدى الاهتمام بها وكيف تواجه حاضرها ومستقبلها ... وتعالج ما قد رافق مدنها من خلل في الماضي، ولكي يتسنى لنا تحديد ورسم صورة لموقع مدننا ومستواها البيئي بين المدن، وحركة التمدن العالمية.

١ - المعايير المتبعة لتقييم المساحات الخضراء:
توجد عدة معايير وطرق متبعة عالمياً لتقييم وتحديد وضع المساحات الخضراء في المدن بهدف خلق بيئة معيشية وسكنية مناسبة للسكان إلا أن هناك معيارين أساسين متبعين يستخدمان بشكل واسع لتقييم وتحديد تلك المساحات وهما:

أ) معيار يحدد نسبة التغطية بالمساحات الخضراء من إجمالي مساحة المدينة:
وهو معيار متبع يحدد نسبة المساحة المغطاة الخضراء من إجمالي مساحة المدينة وغالباً ما ترتبط هذه النسب بخاصية المدينة ووظيفتها الأساسية، إضافة إلى عناصر أخرى مرتبطة بسلوكيات مجتمعات تلك المدن والدول. باعتبار أن هناك مجتمعات لها إرث ثقافي تهتم اهتماما كبيراً بالبيئة الطبيعية وجمالها أكثر من مجتمعات أخرى. إلا أنه يجب أن تشكل نسبة المساحات الخضراء في المدن بأنواعها ٣٠٪ - ٥٠ ٪ إذا توفرت الظروف المناسبة، ولتقييم المستوى البيئي لنسبة المساحات الخضراء من إجمالي مساحة المدينة يتبع القانون التالي:

$$F=SG/S$$

حيث F: يمثل نسبة المساحة الخضراء المغطاة من إجمالي مساحة المدينة.
SG: إجمالي المساحات الخضراء في المدينة
S: إجمالي مساحة المدينة.
ووفقاً للدراسات الخاصة المتعلقة بعلم الحدائق والمناطق الخضراء لأي منطقة حضرية يجب أن تخصص مساحة مغطاة خضراء بنسبة لا تقل عن ٣٠ ٪ من مجموع مساحة المدينة حتى يمكن الحصول على مناخ محيط وبيئة مناسبة ... كما أن هذه النسبة تعتبر من المتطلبات الأساسية للمدينة وبيئتها، وللحماية من الكوارث المفاجئة كالزلازل والحرائق. (وهذه النسبة يجب أن لا تتضمن المساحات الخضراء بضواحي المدن (٣).

ب) معيار يحدد معدل المساحة الخضراء العامة "داخل المدن" بالمتر المربع لكل شخص:
وهو معيار تقييمي يهتم بتحديد المساحة الخضراء العامة للفرد بالمتر المربع. غير أن هذه المساحة تأخذ تعاريف كثيرة، يرى البعض أن تكون تلك المساحة مدمجة بمجموع المساحة المغطاة في المدن، لأن الهدف هو تحسين البيئة والمناخ للمدينة. وفي هذه الحالة تكون المساحة المحددة للفرد كبيرة نسبياً، بينما يرى البعض من المهتمين بالبيئة والمدن وسكانها أن تحقيق الحد الأدنى من نسبة المساحة المغطاة الخضراء من مجموع مساحة المدينة ملزم عند تخطيط وإعادة تخطيط المدن والجميع متفقون على هذا، غير أن هذا الرأي يؤكد أن المساحة الخضراء المحددة للفرد في المدينة بالمتر المربع يجب أن تكون هي المساحة الخضراء العامة بأنواعها وبترتيبها الهرمي على أن لا تقل عن ١١م٢/ شخص(٤) كمساحات عمومية للتنزه. ولتحديد تلك المساحة نستخدم المعادلة التالية:

$$T=C/P$$

حيث T : معيار المساحات الخضراء العامة في المدينة للفرد (م٢/شخص).
C: المساحة الخضراء العامة في المدينة
P: عدد سكان المدينة
كما أن هذه المتطلبات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحجم المدينة، فكلما كبر حجم المدينة وازداد سكانها



■ منظر طبيعي من المحويت ■

ازدادت هذه المعايير. لأن المدن الصغيرة تكون مراكزها قريبة من الضواحي والمزارع المحيطة عكس المدن الكبيرة.

وقد نجد أحياناً أن نسبة التغطية من المساحات الخضراء العامة لا يُحقق. لذلك كان الشرط الثاني ملزماً لتحقيق مساحة خضراء عامة مناسبة للتنزه والترفيه داخل المدن. كما أن تحقيق المساحة المحددة الخضراء العامة للفرد يجب أن تتضمن تحقيق نسبة مساحة التغطية من إجمالي مساحة المدينة.

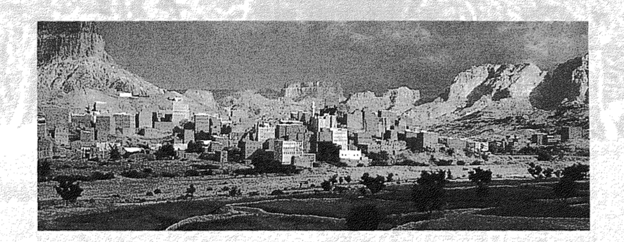
أما في المدن عالية الكثافة أو التي يتوقع ازدياد كثافة سكانها فإن الطرق المتبعة في بعض الدول. هي تحديد متوسط الكثافة السكانية في الهكتار أو في الكيلو متر المربع وفقاً لمتطلبات التخطيط العام. ويمكن التحكم بهذه النسب فيما يتعلق بالمدن الجديدة أو في مناطق التوسع للمدن الحالية. بينما يحتاج الأمر إلى جهود وإعادة نظر في مناطق وسط المدينة حيث الكثافة مرتفعة والمساحات العامة محدودة.

٢ - نماذج تطبيقية لكيفية تطبيق المعايير عالمياً:

لتوضيح مدى الاهتمام العالمي بالمساحات الخضراء في المدن يجدر بنا إبراز نماذج لمعايير ومقترحات مختلفة لكيفية معالجة هذه المساحات في المدن من خلال بعض الأنماط المتباينة المرافقة للتطور زمانيا ومكانيا، وما يتصل بها من عناصر تاريخية ومجتمعية وتقنية ... وبالأخص بعض المدن الآسيوية الحديثة النمو.

أ) معيار مقترح من قبل الأمم المتحدة:

وهو ملخص لتجارب وخبرات وضعه خبراء متخصصون في هذا الجانب بناء على دراسات علمية متنوعة. نشر في إحدى النشرات التابعة للأمم المتحدة ويتضمن: أن يكون نصيب الفرد من المساحات الخضراء في المدن كبيرا وبمعدل ٦٠م٢. موزعة حسب الجدول (٠).



الجدول(١): معيار المساحات الخضراء في المدن (اقتراح الأمم المتحدة)

م	نوعها	موقع الحديقة عن ابعد مسكن (كم)	مساحتها (بالهكتار)	معدل المساحة م٢/شخص
١	حديقة على مستوى منطقة سكنية صغيرة (وحدة جوار)	٠,٣	١	٤
٢	حديقة على مستوى المنطقة السكنية (حي سكني)	٠,٨	٦ - ١٠	٨
٤	حديقة على مستوى المدينة	٣,٢	٢٠٠ - ٤٠٠	٣٢
٥	حديقة على مستوى الضواحي	٦,٥	٣٠٠٠ - ١٠٠٠	
٦	حديقة على مستوى المدن الكبرى (المجمعات المدنية الكبرى)	١٥,٠	١٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠	

المصدر: تخطيط المناطق الخضراء في المدن صـ٢٣ طبعة ١٩٨٢ (عن نشرة للأمم المتحدة عام ١٩٦٩م) بعنوان (نظم السياسة الحضرية وإدارتها).



ب) معايير مطبقة للمساحات الخضراء في بعض الدول المتقدمة:

بالعودة إلى المراجع المتعلقة بالمساحات الخضراء العامة في المدن الغربية يتضح أن المعايير التخطيطية للمساحات الخضراء في المدن الأوروبية والأمريكية كبيرة حيث يصل هذا المعدل للشخص من سكان المدن ١٥ - ٤٠ م٢/شخص(٥). وفي بعضها يتجاوز المعدل هذا الرقم. مثل وارسو عاصمة بولندا الذي يبلغ نصيب الفرد فيها ٧٠م٢. أما معيار المساحات الخضراء للمدن الجديدة في أوروبا وأمريكا فمرتفع حيث يبلغ في إنجلترا ٤٢م٢/شخص(٦). (انظر الجدول٢). وفي نهاية السبعينيات رفع معدل المساحات الخضراء العامة في أمريكا والمانيا إلى ٤٠م٢/شخص. أما اليابان وهي دولة آسيوية متقدمة فقد كان أساسها بهذا الخصوص منخفضاً وعملت على رفعه إلى ٦م٢/شخص ومن المفترض (حسب خططهم) أن يكون قد وصل هذا المعدل عام ٢٠٠٠ إلى ٩م٢/شخص.

الجدول (٢) يبين معدل المساحات الخضراء للفرد ونسبة التغطية من إجمالي مساحة المدينة في دول متقدمة

م	اسم الدولة	اسم المدينة	مساحة المدينة (هكتار)	عدد السكان بالألف	مساحة الحدائق (هكتار)	نسبة مساحة الحدائق إلى مساحة المدينة ٪	معدل المساحة للشخص من مساحة الحدائق م٢/شخص	ملاحظات
١	بولندا	وارسو	٤٤٦٠	١,٣٥٠	٩٩١٧	٢,٢	٧٣,٥	إحصاء ١٩٧٣
٢	تركيا	أنقرة	١٨٩٠	١,٥٠٠	٧١٨٤	٣٨	٤٧,٩	إحصاء ١٩٧٣
٣	أمريكا	واشنطن	٣١٧٣٥	٧٥٧	٣٠٨٥	٤٠,٨	٤٠,٨	١٩٧٣
٤	روسيا	موسكو	٨٧٥٠٠	٤,٩٠٠	١٢٠٠٠	٣٥	١٨,٨	داخل المدينة ٩,٧م٢/شخص إحصاء ١٩٧٥
٥	ألمانيا	برلين	–	٣٢٢٠	–	–	١٤,٤	إحصاء ١٩٧٤
٦	إنجلترا	لندن الكبرى	–	٧٣٤٠	٢١٨٢٨	١٣,٨	١٣,٨	إحصاء ١٩٧٦
٧	فرنسا	باريس	–	٢٦٠٠	–	–	١٠,١٦	١٩٦٩
٨	سنغافورة	سنغافورة	٥٨٢,٧٥	٢١٤٧	٧٦٧	٣,١، ٦٠	٤,٠ ٧٠	إحصاء١٩٧٣ إحصاء١٩٩٢
٩	استراليا	سيدني	–	–	–	٢٨	–	
١٠	اليابان	–	–	–	–	–	٢,٤	معدل المساحة الخضراء في جميع مدن اليابان (سبعينات القرن الماضي)

المصدر: نظريات تخطيط المناطق الخضراء في المدن صـ ٣٣. (باللغة الصينية)
ملاحظة: أوردنا هذه الأرقام من المصدر بغرض التأكيد على مدى الاهتمام بالمساحات الخضراء العامة منذ زمن بعيد.

ج) معايير المساحات الخضراء في بعض مدن دول جنوب شرق آسيا:

قد تكون المعايير المتبعة والمقترحة من قبل الأمم المتحدة أو المتبعة في الدول الغربية تتصف بالمبالغة أو أن لها أسسا حضارية وارتقت تدريجيا حتى وصلت إلى مستواها الحالي. وقد تكون هذه المبررات مقنعة عند بعض المتشائمين بعدم إمكانية رفع مستوى المساحات الخضراء في المدن اليمنية لكن واقع بعض المدن الآسيوية الحديثة النمو ينفي ذلك ويقول انه متى توفرت الإرادة والرغبة يمكن تغير الواقع واصلاح ما افسده ويفسده الزمن. وقد برهنت ذلك بتغيير ما كان يعتبر مستحيلا من خلال التخطيط وإعادة التخطيط قريب المدى وبعيده، وسياسات حضرية معينة. وتبين الدراسات أنه وإلى وقت قريب كانت بعض المدن الأسيوية الحديثة النمو غير محققة للحد الأدنى من المستوى البيئي والمساحات الخضراء.. ولتوضيح ذلك نورد نموذجين مختلفين:

أولا: مدينة سنغافورة حيث كان نصيب الفرد من المساحات الخضراء العامة ٤م٢ عام ١٩٧٣م (٧) وبعد إجراء معالجات وتحسينات وإعادة تخطيط للمدينة، تحسن وضعها وارتفع نصيب الفرد من المساحات الخضراء إلى ٧٠م٢ عام ١٩٩٢م(٨) وبذلك حققت نجاحاً نموذجيا في هذا المجال

كغيرها من النجاحات الأخرى وانتقلت مدينة سنغافورة خلال ٢٠ سنة تقريبا من مدينة يضرب بها المثل في التلوث وسوء المعيشة إلى مدينة يضرب بها المثل عالميا في الجمال والنظام والنظافة والمستوى البيئي الجيد وتحسن مستوى دخل الفرد. وأصبحت مثلاً للنجاح يقتدى بها الكثير من الدول النامية.

ثانياً: الصين كانت المساحات الخضراء العامة في المدن الصينية المزدحمة بالسكان حتى الخمسينات من القرن العشرين منخفضة جداً، لكنها في نهاية السبعينات من القرن العشرين، عندما أدركت خطورة نقص المساحات الخضراء العامة في المدن على البيئة العامة وأثرها على المجتمع، عملت الخطط اللازمة لمعالجة ذلك الوضع وتعديله من خلال إعادة تخطيط تلك المدن، ورفع مستوى المساحات الخضراء بها، وفقاً لقوانين ومعايير تخطيطية وضعت مسبقاً، قررت أن ترفع نصيب الفرد من المساحات الخضراء بخطط قريبة وبعيدة المدى.

ففي عام ١٩٧٧م كان نصيب الفرد من المساحات الخضراء العامة لمجموعة ١٥٠ مدينة صينية يتراوح بين ١,٥ و ٢م(٩) ثم عملت على تحسين مستواها تدريجياً إلى أن وصلت في نهاية الثمانينات إلى معدل ٤م٢/شخص ومن المقرر (حسب خططهم) أن يكون معدل المساحات الخضراء العامة قد وصل عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٧م٢/شخص وهناك خطة بأن يصل المعدل إلى ١١م٢/شخص عام ٢٠١٠. أما فيما يتعلق بنسبة المساحة الخضراء المغطاة فمن المتوقع أن تكون قد وصلت في بعض المدن إلى أكثر من ٤٠٪من إجمالي مساحة تلك المدن.(١٠)

هذا فيما يتعلق بالوضع البيئي العام للمساحات الخضراء في المدن الصينية. أما إذا ما أخذنا مدينة شنغهاي وهي من المدن الكبرى في العالم (ميغاسيتي)(١١) وتعتبر نموذجاً آخر لإمكانية تعديل البيئة الخضراء في المدن الكبرى، وهي مدينة مزدحمة بالسكان حيث يبلغ عدد سكانها في المركز في حدود ٨ ملايين نسمة وتصل الكثافة السكانية في بعض أحيانها السكنية إلى أكثر من ٢٠٠٠ شخص/هكتار.(١٢)

وبالرجوع إلى إحصاء عام ١٩٨٤ كانت المساحة المغطاة الخضراء من إجمالي مساحة المدينة ٧,٤٪. أما نصيب الفرد من المساحات الخضراء فيبلغ ٠,٤٧م٢/.(١٣) وهي نسبة منخفضة جداً مقارنة بالمدن الأخرى والمعيار العام للمساحات الخضراء في المدن الصينية. ولمعالجة هذا الخلل البيئي، وضعت السياسة الخضرية والتخطيطية الخاصة لمعالجتها بصورة عاجلة. وفي عام ١٩٨٨م وصل نصيب الفرد من المساحة الخضراء العامة إلى ٢م٢(١٤) ووفقاً لخطة مسبقة لتطوير مدينة شنغهاي وتغيير ملامحها البيئية لتكون من المدن الخدمية العالمية فمن المقرر أن يكون قد وصل معدل المساحة الخضراء العامة في حدود ٣,٥ - ٤م٢/شخص عام ٢٠٠٠ وهي مساحة خضراء كبيرة مقارنة بعدد سكانها وكثافتهم(*)

وقد لوحظ ذلك من خلال توسع مدينة شنغهاي إلى الضعف تقريباً خلال ١٥ سنة ماضية في الوقت الذي لم يزد عدد سكانها عما كان عليه في نهاية الثمانينات من القرن الماضي عن٦٪.

وقد أوردنا هنا كلا من مدينة سنغافورة ومدينة شنغهاي لأن وضعهما البيئي العام كان سيئاً وفي غاية التعقيد مقارنة بكثير من المدن الآسيوية الأخرى. لكن رغم كل هذا فهما تظهران لنا من تجربتهما أنه متى توفرت الإرادة والتخطيط الفعال والقوانين المنظمة والتعاون بين مختلف الجهات والمؤسسات فإنه يمكن تغير الوضع البيئي وإعادة صياغته بإضافة مساحات خضراء لتحسين البيئة نحو الأفضل مهما كانت التعقيدات. وأوردنا هذين المثالين المختلفين لمدينتين آسيويتين كان وضعهما البيئي منخفضاً ومعدل المساحات الخضراء العامة منخفضة أيضاً. وذلك لغرض إيضاح أنه ممكن معالجة وضع المدن اليمنية الحالية، لأنها لم تصل بعد من التعقيد إلى ما يصعب مواجهته. أو على الأقل أخذ هذه التجارب في الاعتبار عند التفكير بإعادة تخطيط المدن ومعالجة التوازن البيئي الطبيعي المتمثل برفع

* يجدر أن ننوه إلى أن انخفاض متوسط المساحة الخضراء للفرد هنا لا تعني أن المدينة بدون حدائق عمومية كما قد يتصور في الذهن وكما هو الوضع في اليمن مثلاً، لكن الواقع أن الحدائق العمومية هناك كثيرة وكبيرة لكنها من وجهة نظرهم غير كافية بالمعايير المعاصرة للمساحات الخضراء للمدن .. وانخفاض معدل المساحة للفرد هنا مرتبط بالكثافة العالية للسكان في الهكتار الواحد.

المساحات الخضراء العامة في المدن وبنسب معقولة. بدلاً من الغابات الكتلية الخرسانية التي غيرت مناخ المدينة وخلخلت العلاقات الاجتماعية والسلوكية.

الجدول (٣): يبين ارتفاع معدل المساحة الخضراء للفرد في بعض المدن الآسيوية

مدينة شنغهاي بالصين م٢/شخص			سنغافورة م٢/شخص		معدل المساحة لمدن اليابان م٢/شخص		
١٩٨٤	١٩٨٨	٢٠٠٠	١٩٧٣	١٩٩٢	١٩٦٥	١٩٨٠	١٩٩٣
٠.٤٧	٢	٣٥	٤	٧٠	٢.٤	٤	٦

المصدر: مستنبط من التحليل السابق لهذه المدن ومن الجداول السابقة.

التقسيم الهرمي لأنواع المساحات الخضراء في المدن

يقسم التخطيط العام للمدن وفقاً لتسلسل هرمي من الأكبر إلى الأصغر أو العكس. ونجمل هذه التقسيمات بأن تبدأ بالقطاعات، ثم الأحياء، فوحدات الجوار، ومن ثم إلى تقسيمات أصغر هي المجموعات السكنية (البلوكات). يرافق هذا التقسيم توزيع هرمي للمساحات الخضراء العامة.

وهناك شبه اتفاق على تقسيم المساحات الخضراء في المدن وإن ارتبط ذلك بحجم المدينة ووظيفتها ومستوى النظام الاجتماعي والسياسة الحضرية المتبعة والمعايير المطروحة سلفاً. ونوجز تلك التقسيمات وإن اختلفت تسميتها في بعض الدول بالتالي:

أ - المساحات الخضراء العامة وتشتمل على:

١ - حدائق على مستوى المدينة بتخصصاتها وأنواعها.

٢ - حدائق على مستوى القطاعات (المناطق الكبرى).

٣ - حدائق على مستوى الأحياء السكنية.

٤ - حدائق على مستوى وحدات الجوار.

٥ - مساحات خضراء عمومية على مستوى المجموعات السكنية في وحدة الجوار.

ب - مساحات خضراء أخرى وتشمل:

١ - مساحات خضراء تابعة للمنشآت الصناعية والأبنية العامة والسكنية بأنواعها.

٢ - مساحات خضراء خاصة (معسكرات، مشاتل، لأغراض البحث العلمي).

٣ - مساحات خضراء موزعة على المدينة مثل جوانب الطرق والشوارع والساحات.

المساحات الخضراء العامة في المدن اليمنية

ان المعايير التخطيطية الرسمية بصفة عامة ومنها المعيار المتبع للمناطق الخضراء في المدن اليمنية مفقودة حتى يومنا بالمفهوم العام المتعارف عليه دولياً. غير أنه مع ازدياد المدن اليمنية عدداً وسكاناً، استدعت الضرورة تخطيطها جزئياً في البداية لمواجهة تلك التوسعات. وفي عام ١٩٧٨ اسندت هذه المهمة لشركة برجر كمسكس الامريكية لعمل مخططات عامة لبعض المدن اليمنية ومنها مدينة صنعاء. والتي بدورها استندت اثناء عملية التخطيط إلى معايير المساحات الخضراء العامة. وسوف نعتبر ما تضمنته هذه المخططات من مقترحات معيارية هو البداية لمعايير مكتوبة. ومن ثم ما أعقبه من مقترحات وآراء.

أ - المعيار المقترح للمساحات الخضراء في المخطط العام ١٩٧٨

تضمن المخطط العام لمدينة صنعاء عام ١٩٧٨ مقترحات وآراء جيدة للمساحات الخضراء العامة (الحدائق). ويمكن اختصار هذه المقترحات من حدائق بأنواعها وفراغات خضراء أخرى موزعة على المدينة خلال مراحل تنفيذه المختلفة المرافقة لتوسع المدينة وازدياد السكان وفق الجدول (٤).

الجدول (٤) : يبين توقعات عدد السكان ومقترح الحدائق بأنواعها في المخطط العام لمدينة صنعاء ١٩٧٧ - ٢٠٠٠م (١٥)

المراحل	أعلى تقدير لعدد السكان	مقترحات عدد حدائق وحدات الجوار	عدد حدائق المناطق والأحياء السكنية
المرحلة الأولى ٧٨ - ١٩٨٣	٣٠٠,٠٠٠	٥٦	٥
المرحلة الثانية ٨٤ - ١٩٩٠	٧٢٣,٠٠٠	٤٠	٥
المرحلة الثالثة ٩١ - ٢٠٠٠	١,٢٤٠,٠٠٠	١١٠	١٠
مجموع حدائق وحدائق الجوار والأحياء		٢٠٦	٢٠,٠

المصدر: مستنبط من المخطط العام لمدينة صنعاء عام ١٩٧٨ فيما يتعلق بالمساحات الخضراء.

كما اقترح المخطط تنمية بعض الفراغات الخضراء العامة المتفرقة في المدينة من ميادين ومساحات وأرصفة وعلى جوانب الشوارع والجزر والتقاطعات.

ب - معيار الخضراء في "دليل المساحات التخطيط الحضري في اليمن"

يعتبر كتاب دليل التخطيط الحضري نظريا هو المعيار شبه الرسمي لأنه صدر من قبل وزارة الانشاءات والتخطيط الحضري بالتعاون مع G.T.Z(*) ولم يرافقه صدور قانون، وتضمن خلاصة تجارب الوزارة في مجال التخطيط العمراني. وقد حدد معايير المساحات الخضراء العامة بأنواعها في المدن طبقاً للجدول (٥):




الجدول (٥): المساحة الخضراء العمومية المقترحة في دليل التخطيط الحضري

نوع الحديقة	المساحة	السكان
حديقة وحدة الجوار	٠,٤ هكتاراً	٥٠٠٠ شخص
حديقة خاصة بالحي	٤,٠ هكتارات	٥٠,٠٠٠ شخص
حديقة عامة للمدينة	٢٠ هكتاراً	١٠٠,٠٠٠ شخص

وتطرق إلى الحدائق الإقليمية وافترض تحديدها على المساحات المتاحة الممكنة.(١٦)

وعند تحويل المساحات الخضراء العامة المذكورة أعلاه إلى معدل المساحات لكل إنسان نجد أن نصيب الفرد في وحدة الجوار ٠,٨م٢، والحديقة على مستوى المدينة ٢م٢، وبذلك يصبح معدل نصيب الفرد من المساحة الخضراء العامة المطلوبة في المدينة ٣,٦م٢

مقترحات المساحات الخضراء بما يسمى تحديث المخطط العام لمدينة صنعاء ١٩٩٨

أما المخطط العام لمدينة صنعاء أو ما يسمى بتحديث المخطط العام السابق(١٧). الذي أعده المهندسون الكويبون بالإشتراك مع المهندسين اليمنيين في وزارة الانشاءات والتخطيط الحضري عام ١٩٩٨م، فقد أكدت مقترحاته برفع المساحات الخضراء العامة (الحدائق) للتوسعات المستقبلية

(*) G.T.Z منظمة ألمانية التموين لها فروع في كثير من الدول النامية، تعمل في مجالات متعددة، ومن ضمن خدماتها لليمن في مجال التخطيط الحضري.

وفقاً لأسس تخطيطية مدروسة ومستقاة من تجارب دول أخرى. حيث اقترح معدل المساحات الخضراء (الحدائق) العامة لكل فرد على النحو التالي:
- حدائق وحدات الجوار م٢/شخص
- حدائق الأحياء/القطاعات ٣م٢/شخص
المنتزهات الخضراء على مستوى المدينة ٥م٢/شخص
واقترح إعادة تحسين وتعديل وضع المساحات الخضراء العامة للمدينة الحالية من خلال مقترحه الذي تضمن:
- الحاجة إلى مساحة ٤٠٤٨ هكتارا كمساحات خضراء، تنفذ على مراحل بمعدل ١٢٠ هكتارا سنويا.
- التنفيذ المرحلي للمساحات الخضراء العامة في المناطق العامة.
- البدء بتفعيل وتنفيذ المساحات الحالية غير المشجرة.
كما اقترح تحويل الفضاءات الموجودة داخل المدينة إلى مساحات خضراء.
وتكمن أهمية هذا المخطط في مقترحاته النظرية التي تضمنت أيضاً مقترحات المساحات الخضراء العامة في المخطط العام لمدينة صنعاء ١٩٧٨م بل ورفع المساحة الخضراء إلى ١٠م٢/شخص.
وإستفادته من مراجع ومعلومات حديثة أو مستحدثة في هذا المجال.

مقارنة المساحات الخضراء بين المخططات العامة ودليل التخطيط الحضري والواقع

وضع مخطط مدينة صنعاء عام ١٩٧٨ وحدد تنفيذه بثلاث مراحل (قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى) وكان يفترض أن يجدد خلال المرحلة الثانية كما هو متبع في علم تخطيط المدن إلا أن ذلك لم يتم. واستمر إلى يومنا هذا كدليل نظري فقط (لكنه لا يتبع) في جميع الأعمال التخطيطية اللاحقة.
وفي الوقت الحاضر (٢٠٠١) عندما نقارن نظرياً توقعات ذلك المخطط فيما يتعلق بالحدائق العامة بأنواعها ومساحاتها وبين العدد المطلوب أو المساحات المطلوبة كحدائق عامة لعدد السكان. نجد أن الفوارق لا تكاد تذكر. وهذا يؤكد أنه استند على أسس علمية صحيحة. ويطمح المهتمون بالمدن والبيئة الآن لتحقيق ٥٠ ٪ مما اقترحه المخطط منذ أكثر من عشرين سنة مضت. لإيجاد نوع من الاتزان المستقبلي بين نمو السكان وتوسع المدن من ناحية. وبين وجود فراغات خضراء عمومية (حدائق) ومنتزهات مناسبة تليق بحجم المدينة وموقعها كعاصمة لليمن من ناحية أخرى.
والواقع أن المقارنة والعلاقة شبه مفقودة ما بين المعيار النظري وبين المخططات الرسمية المعتمدة وبين الواقع وكل منفصل عن الآخر. ويبقى التطبيق العملي المنفذ على الطبيعة هو المسيطر والملموس نتائجه من عامة الناس بأنها مدينة تفتقر إلى أدنى مقومات النظم البيئية باختلاف فروعها. وتفتقر لأي متنفسات ومنتزهات. وأماكن ترفيه.
وخلال الـ ٢٠ سنة الماضية توسعت المدينة وازداد عدد سكانها عدة أضعاف. بينما لم تزدد المساحات الخضراء العامة حتى عن ١٠ ٪ عما كانت عليه قبل عام ١٩٨٥م
وفي هذه الفترة لا توجد أي حدائق كبيرة بالمفهوم التخطيطي العام على مستوى المدينة والأحياء. سواء كان في المخططات الرسمية والذي يفترض أن تطبق المعايير والمخططات العامة المعتمدة رسمياً لديهم أو في الواقع العملي. أما الحدائق العامة على مستوى وحدات الجوار. فعادة ما تحجز لها المساحة اللازمة نظرياً. غير أن أغلبها لا ينفذ على الطبيعة. وعند العودة إلى المخططات نجد أن بعضها قد تم التنازل عنها رسمياً!!
كما أن الاعتداءات لا تقتصر على المساحات المحددة كحدائق خضراء في وحدات الجوار الجديدة. بل امتدت على بعض اراضي الحدائق العامة التي كان وجودها معترفاً به قانونيا وشعبياً واجتماعياً وقد كانت مزروعة بالأشجار ومتنزهاً يرتاده الأهالي. مثل حديقة ٢٦ سبتمبر القريبة من جولة تعز. وحديقة الأمانة (مركز ابولو للمعارض الدولية حاليا)....
وفي الوقت الذي تسعى كثير من مدن العالم التي تقل بها المساحات الخضراء إلى رفعها وإعادة التوازن البيئي لمدنها عن طريق رفع معدل المعايير الرسمية. ومن ثم رفع المعدل تدريجيا على الواقع للمساحات الخضراء في المدن التي اتضح أن معدلها لا يؤمن الحد المقبول لمتطلبات المدينة. وبرغم الصعوبات التي تواجهها نتيجة شح أرض الحضر وارتفاع أسعارها وكثافتها السكانية والبنائية. مثل كثير من مدن الدول الآسيوية (اليابان. الصين. سنغافورة...) والتي قد أشرنا اليها. وحققت تقدماً كبيراً في رفع مستوى المساحات الخضراء في مدنها. وفي هذه

المرحلة الزمنية بالذات من ارتفاع الوعي البيئي والحضاري والثقافي لدى المجتمعات والأمم، ووضوح الرؤية لأهمية وجود المساحات الخضراء العامة في المدن وظهور المدافعين عنها... نجد أن المساحات الخضراء العامة في المدن اليمنية في انخفاض مستمر، ليس فقط على أدنى المعايير العالمية المتبعة، بل وعن الإرث الحضاري التاريخي لمدننا القديمة والتي كان العرف والتقاليد يحددان مقدار مساحتها نتيجة لتراكم معرفي ووفقاً لنظام حضري متكامل، حيث وصلت نسبة الفراغات المفتوحة المغطاة بالمساحات الخضراء في بعض أحياء مدينة صنعاء التاريخية إلى أكثر من ٣٠ ٪ من إجمالي مساحتها. وهو الحد المقبول للنسبة المقررة عالمية لتحسين النظم البيئية والمناخية... في المناطق الحضرية.(١٨)

وفي الوقت الذي يفترض فيه زيادة المساحات الخضراء العامة في المدن اليمنية نجد العكس هو السائد تماماً فرغم محدودية تلك المساحات وانخفاض معدلها للفرد إلى أقل بكثير من أدنى المعايير المتبعة في المدن الآسيوية المزدحمة بالسكان، بل وعن المعدلات المنخفضة السابقة للمعايير والتي قد عالجتها مؤخراً ورفعتها لتلبي معاييرها الرسمية المقرة لاحقاً. فإن معدل المساحات الخضراء العامة في المدن اليمنية مازال منخفضاً، مرافقاً لامتداد وتوسع المدن المستمر في الأطراف، وازدياد السكان الذي لا يقابله توسع في المساحات الخضراء العامة، بل إن ما يحدث حالياً هو العكس تماماً، حيث الاعتداءات والاستيلاء المتكرر على أراضي الحدائق الموجودة والمحدودة (مساحة وعدداً) داخل المدن.

وفي الوقت الحاضر أصبح معدل المساحات الخضراء العامة (الحدائق) للفرد في مدينة صنعاء يتجه نحو الزيادة السالبة والمتجهة نحو الصفر. وهذا وضع خطير يجب التنبه إليه لأنه لا يُفقد اتزان المدينة الطبيعي فحسب بل ويخلخل التوازنات البيئية والمناخية والسلوكية والاجتماعية..... التي بنيت (تراكمياً) عبر آلاف السنين.

ويُفقد إحساس الإنسان والجمال الفطري الطبيعي.. وما يرتبط بذلك من قيم دينية واخلاقيات يصعب تعويضها...

ولهذا يجب على السياسة الحضرية والبيئية المتعلقة بالمساحات الخضراء في المدن أن تفعل ويشرع لها سريعاً وتوضع لها الحلول والمعايير المناسبة مع حجمها وضعها الراهن والمتوقع ومع العصر ومتطلباته، والاستعانة أو الاستفادة من التجارب المتراكمة لبعض الدول، وأيضاً الاستفادة من خلاصة التجارب الموصى بها من قبل الأمم المتحدة. على أن يرافق ذلك التشريع تنفيذ ملزم وصارم، يضع المصلحة العامة للمجتمع والأمة فوق أي اعتبار.

دراسة مقارنة لعدد من حدائق وحدات الجوار في مدينة صنعاء وعلاقتها بالمعايير المقترحة:

من خلال متابعة الواقع التخطيطي في اليمن ينبغي أن يتم دراسة المناطق الخضراء العامة (الحدائق) من خلال دراسة وحدة الجوار بصورة أساسية ومن ثم دراسة الحدائق العامة على مستوى الحي والمدينة برغم تواضعها (في مدينة صنعاء التي أصبحت تقيم على أنها من المدن المليونية) لأنها محدودة جداً وتتمثل فقط في حديقة الثورة بالحصبة وحديقة السبعين. أما حديقة ٢٦ سبتمبر في جولة تعز وحديقة أمانة العاصمة (موقع معرض أبولو حالياً) فقد تعرضتا جزئياً للاعتداء والسطو.

وفي هذه الدراسة التحليلية لمساحة الحدائق سوف نتبع معيار معدل المساحة الخضراء لكل فرد (متر مربع) لأنه الأكثر واقعية والتصاقاً بالمجال الترفيهي والتنزهي والثقافي ويهم عامة الناس. وفي نفس الوقت هو المقياس الواقعي الذي يجب أن تأخذه الجهات المختصة في الحسبان عند التفكير برفع معدل المساحات الخضراء في المدن.

أما معيار نسبة مساحة الفراغات المغطاة من إجمالي مساحة المدينة والذي يُحدد عالمياً بأنه أكثر من ٣٠ ٪- برغم أهميته غير أنه قد يخل بمساحات الحدائق العامة إذا لم يتضمن المعيار الأول. إضافة إلى أن تحليله يحتاج إلى فريق عمل متكامل لرفعه فقط.

كما أن التحليل الموضح في الجدول رقم (٦) تطرق إلى مقارنة المساحات الخضراء من خلال عدد ١٢ وحدة جوار تم اختيارها عشوائياً في مدينة صنعاء، وتم تخطيطها وتعميدها وتنفيذها رسمياً في فترات زمنية متباعدة، كان أولاها في شهر ١٩٧٩/١٢ وآخرها في شهر ٢٠٠١/٦. وأخذ في الاعتبار (عند المقارنة) المعيار الأساسي المعتمد في الجهات ذات العلاقة.

الجدول ٦: يبين معدل المساحات الخضراء للشخص في ١٢ وحدة جوار والحدائق الكبرى

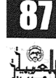
م	رقم وحدة الجوار	تاريخ التعميد	مساحتها (هكتار)	معدل الكثافة المفترضة شخص/هكتار	عدد السكان في وحدة الجوار	مساحة حديقة وحدة الجوار (هكتار) في المخطط	نصيب الفرد من المساحات الخضراء حسب التخطيط م٢/شخص	ابعد مسكن عن الحديقة (متر)	عدد التعديلات بالمخطط
١	٢٣١	١٩٧٩/١٢	٤٨,٠٠	٣٠٠-٢٠٠	١٤٤٠٠ ٩٠٠٠	٠,٣٤	٠,٢٤ ٠,٣٨	٦٥٠	٨
٢	–	١٩٧٩/١	٣٣,٠٠	٣٠٠ ٢٠٠	٩٩٠٠ ٦٦٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠٠,٠	٢١
٣	٤٤٥	١٩٧٩/١٢	٣٦,٠٠	٣٠٠ ٢٠٠	١٠٨٠٠ ٧٢٠٠	٠,٣٨	٠,٥٣ ٠,٣٥	٤٠٠	٧
٤	٧٢٢	١١/١٩٨٠	٤٦	٣٠٠ ٢٠٠	١٣٨٠٠ ٩٢٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٤
٥	٩١٢	١٩٨١/٥	٧٥	٣٠٠ ٢٠٠	٢٢٥٠٠ ١٥٠٠٠	٠,٤	٠,١٨٠,٢٧	١١٥٠	٣
٦	٤٣٢	١٩٨١/٣	٥٠	٣٠٠ ٢٠٠	١٥٠٠٠ ١٠٠٠٠	١,١	٠,٧١,١٠	١٠٥٠	٩
٧	٣٩٦	١٩٩٠/٣	٤٣,٦	٣٠٠ ٢٠٠	١٣٠٨٠ ٨٧٢٠	٠,٤٦,٣١٠,٤٦	٤٥٠	١,٠	
٨	٥٥٢	٩١/٩	٧٧,٨	غير واضحة					٥
٩	٢٨٣	٢٠٠١/٦	٥٥,٧	٣٠٠-٢٠٠	١٦٧١٦ ١١١٤٤	٠,٢٧٠,٣٤ ٠,٣٨	٥٠٠	لا توجد	
١٠	٢٨١	٢٠٠١/٦	٤٠,٤	٣٠٠-٢٠٠	١٣٩٢٠ ٩٢٨٠	٠,٥٢٠,٣٧٠,٥٦	٤٥٠	لا توجد	
١١	٢٨٦	٢٠٠١/٦	٤٠,٥	٣٠٠-٢٠٠	١٢١٥٠ ٨١٠٠	٠,٢٨٠,٤٢.	٥٠٠	لا توجد	
١٢	٢٨٥	٢٠٠٠/١	٥٤,٧٢	٣٠٠-٢٠٠	١٦٤١٦ ١٠٩٤٤	٠,٤	٠,٢٥٠,٣٦	٤٥٠	لا توجد
	متوسط مساحة الحديقة بوحدات الجوار					٠,٤٠–٠,٢٧٠			
١	حديقة ٢٦ سبتمبر ١٩٧٩/٨		٧٢,٠	٢٥٠	١٨٠٠٠٠	٥,٥			
٢	حديقة السبعين ٢٠٠٠/٩		٥٨,٨	–	–	٤٠,٠٤			
٣	حديقة الثورة ٢٠٠٠/٩		–	–	–	٢٧			
	مجموع مساحات الحدائق					٧٢٥٤			

مصدر معلومات هذا الجدول هي المخططات التفصيلية الرسمية بحسب أرقامها وتواريخها المذكورة في الجدول.

- متوسط المساحة لكل شخص من حدائق وحدة الجوار ٠,٣٤م٢
- متوسط المساحة الخضراء من الحدائق العامة ٠,٤٨م٢

مجموع المساحة الخضراء على المخططات ٠,٨٢م٢

ومن خلال تحليل وحدات الجوار المذكورة أعلاه نرى أن حساب المساحات الخضراء لكل شخص برغم أن معظم تلك المساحات لم توجد على الطبيعة، ومع ذلك فهي لم تحقق المعايير المحددة لديهم وبحساب متوسط المساحة لكل شخص وبدون خصم ما اعتدي عليها أو ما ينفذ فإنها تكون ٠,٣٤م٢/شخص. هذا فيما إذا كانت الكثافة السكانية داخل وحدات الجوار حوالي ٢٥٠ شخصا/هكتار.



أما فيما يتعلق بمساحات الحدائق العامة على مستوى المدينة والأحياء، فإن مجموع مساحتها في مدينة صنعاء في حدود ٧٢,٥ هكتار بدون خصم ما تعرض منها للسطو والاستيلاء.

لذا فإن معدل المساحة الخضراء العامة لهذا النوع هي= ٧٢,٥٠٠ ÷ ١,٥٠٠,٠٠٠ =٤٨,٠م٢/ شخص

وبجمع المعدلين نحصل على معدل المساحة الخضراء لكل شخص وهي ٨٢,٠ م٢/شخص، هذا هو معدل المساحات الخضراء لكل شخص في مدينة صنعاء بحسب المخططات الرسمية المعتمدة، وكلاهما لا يحقق المعايير المعتمدة لديها، سواء في دليل التخطيط الحضري، والذي يحدد معيار المساحات الخضراء العامة بـ ٣,٦م٢/ شخص أو ما اقترح بالتخطيط الحضري، والذي يحدد معيار المساحات الخضراء العامة بـ ٣,٦م٢/ شخص أو ما اقترح بالتخطيط العام الرئيسي لعام ١٩٧٨ وتحديثه عام ١٩٩٨ والذي يحدد تلك المساحة بحدود ١٠م٢/شخص.

وعند تحليل المساحات الخضراء على الواقع نجد أن هذا المعدل ٨٢,٠م٢/شخص يتصف بالكثير من المبالغة لأنه انطلق من المخططات والمساحات المذكورة في الاختيار العشوائي لبعض الوحدات. وهي لا تعكس الواقع الفعلي للمساحات الخضراء العامة عليها حيث إن أكثر من ٥٠ ٪ لم تنفذ على الطبيعة إضافة إلى أن الاستيلاء والاعتداء على الفراغات المتروكة للحدائق قد ابتلع بعضها نهائياً، والبعض الآخر قد أكلت أطرافها ومازالت تتآكل (حديقة ٢٦ سبتمبر وحديقة أمانة العاصمة). كما أن هذا المعدل افترض كثافة سكانية منخفضة (٢٥٠ شخصا/هكتار) في داخل وحدة الجوار بينما مقترحات الأمم المتحدة ترى أن يكون المتوسط ٤٠٠ شخص/هكتار(١٩). أي بمعدل ٤٠م٢/شخص كمساحة سكنية لكل شخص، بينما المعايير في الصين مثلاً تحدد ١٨ - ٢٨م٢/شخص، وفي الدول المتقدمة اقتصادياً قد يرتفع هذا الرقم إلى ٤٠م٢/شخص، ولكن في كلتا الحالتين من إجمالي مساحة المدينة (٢٠) وليس من مساحة وحدة الجوار كما استنتج من هذه الدراسة. لذلك فإن خصم ٤٠٪ من معدل المساحات الخضراء العامة المختارة عشوائياً هو الرقم الأقرب إلى الواقع ليبقى المعدل الحالي للمساحات الخضراء للفرد هي ٤٩,٠م٢، ومع ذلك فأن أكثر من نصف هذه المساحة غير مزروعة، وجزء منها معرض للسطو والاستيلاء.

مستوى المساحات الخضراء في مدينة صنعاء ومقارنتها ببعض المدن الآسيوية

إن مقارنة مستوى المساحات الخضراء في مدينة صنعاء مع معدل مستوى المساحات الخضراء العامة لبعض مدن دول جنوب شرق آسيا الأكثر ازدحاماً بالسكان، والتي كانت خلال السبعينات تعتبر وفقاً لدراسات بهذا الخصوص من أسوأ مدن العالم بيئيا وافتقاراً للمساحات الخضراء. فإن مؤشر مستوى هذه المساحات حاليا في مدينة صنعاء يبدو أنه قد احتل ذلك المركز.. مع فارق بسيط هو أن تلك المدن كان نموها الكبير مساحة وسكاناً في مراحل زمنية لم تكن تتبع معايير للمساحات الخضراء، وأيضاً كانت حينها لم تعِ تلك المشكلة وعندما ادركتها ودرستها، عملت المعايير والخطط اللازمة لمعالجتها وحققت نتائج باهرة، وبذلك عالجت مسألة توازنها البيئي... بينما مدينة صنعاء كانت مدركة للمشكلة، واستعانت بخبرات متمرسة وضعت لها المخصصات اللازمة لمواجهتها، لكنها لم تتبعها مما أوصلها إلى وضعها الراهن. والجدول رقم ٧ يوضح مستوى معدل المساحات الخضراء لكل شخص بين فترات زمنية مختلفة في مدينة صنعاء وبعض المدن الآسيوية.

الجدول (٧): مقارنه معدل المساحات الخضراء بين زمنيين لمدينة صنعاء وبعض الدول الأسيوية
الوحدة: (م٢/شخص)

مدينة صنعاء			في دليل التخطيط الحضري	في المخطط العام وتحديثه	مقترح الأمم المتحدة	مدينة شنغهاي بالصين			سنغافورة		اليابان		
١٩٦٢	١٩٨٠	٢٠٠١	١٩٩٤	١٩٧٨- ١٩٩٨	١٩٦٣	١٩٨٤	١٩٨٨	٢٠٠٠	١٩٧٣	١٩٩٢	١٩٦٥	١٩٨٠	١٩٩٣
١٠	٢,٦	٠,٤٩	٣,١	١٠	٦٠	٠,٤٧	٢	٣,٥	٤	٧٠	٢,٤	٤	٦

المصدر: مستنبط من التحليل السابق لهذه المدن ومن الجداول السابقة

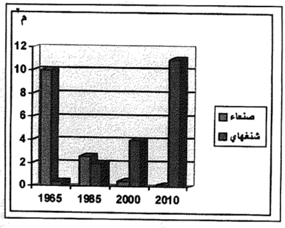
وعند تحليل متوسط المساحة الخضراء لكل شخص في المدينة، ومقارنتها ببعض المدن الآسيوية (من الجدول) نرى أن المساحات الخضراء العامة في مدينة صنعاء انخفضت كثيراً عما كانت عليه في الثمانينات، ويشير الواقع إلى استمرار الانخفاض، إلا في حالة تم التنبه لهذه الظاهرة وإعادة توجيه مسارها

كما ان الجدول يوضح مفارقة لافتة للنظر ففي نفس الفترة الزمنية تقريباً التي ارتفع نصيب الفرد من المساحة الخضراء في كل من مدينتي سنغافورة وشنغهاي (في الصين) ومدن آسوية أخرى لم نتطرق لها، انخفض هذا المعدل في مدينة صنعاء، وللأسف بنفس السرعة.

وربما ما نشرته صحيفة ٢٦ سبتمبر في عدد (٩٧٨) تاريخ ٢٠٠١/٩/٢٧م بخصوص عمل ميدان كبير ومتنفس هام لسكان مدينة صنعاء أمام باب اليمن، هو البداية لإدراك هذه المشكلة، حيث نشرت (بأن توجيهات عليا صدرت بإزالة المباني والمنشآت في المنطقة الواقعة بين باب اليمن - جامع الشهداء في العاصمة صنعاء).

الخلاصة:

من خلال التتبع الزمني لمعايير ومستوى المساحات الخضراء في بعض المدن المعاصرة لبعض دول العالم، يتضح أن المدن اليمنية المعاصرة تعاني نقصاً حاداً في مستوى المساحات الخضراء، سواء فيما يتعلق بنسبة مساحة التغطية (الخضراء) من إجمالي مساحة المدينة، أو فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الحدائق العامة (م٢/ شخص)، وهذا لا يتعارض مع المتطلبات البيئية



■ مقارنة توضح معدل المساحة الخضراء بين مدينتي صنعاء وشنغهاي ■

للمدن المعاصرة فحسب بل ومع التراث الحضاري للمجتمع اليمني ممثلاً بمدنه التاريخية.

ومن دراسة مستوى المساحات الخضراء لمدينة صنعاء الكبرى والتي أخذت كنموذج لباقي المدن اليمنية، يتضح أن معدل التغطية للمساحات الخضراء في مدينة صنعاء القديمة كان في حدود ٣٠ ٪ من إجمالي مساحة المدينة، ومعدل



المساحة للفرد في حدود ١٠م٢. وبعد توسع المدينة وبالتحديد في بداية الثمانينات انخفض معدل المساحة لمدينة صنعاء الكبرى إلى ٦،١م٢/ شخص. ثم تدريجياً مع استمرار توسع المدينة فقدت العلاقة لمستوى المساحات الخضراء ما بين ما تضمنته المخططات العامة للمدينة من مقترحات ١٠م٢/ شخص، ودليل التخطيط الحضري ٣،٦م٢/شخص، وما بين الواقع المعاش وما تضمنته المخططات التفصيلية لوحدات الجوار المعتمدة رسمياً، والذي انخفضت المساحات بها لتصل إلى٠،٣٥م٢/شخص على مستوى وحدة الجوار، و٠،٨٢م٢/شخص على مستوى المدينة، ثم عند مقارنة الواقع بما تضمنته تلك المخططات نجد أن المعدل قد انخفض إلى أدنى مستوى له ليصل إلى ٠،٤٩م٢/ شخص (عام ٢٠٠١) متضمناً المساحة غير المزروعة والمهددة بالاعتداء. والواقع التخطيطي العام والمنظور يشير إلى أن المعدل مازال يتجه نحو الانخفاض. وبالمقابل عند مقارنة مستوى المساحات الخضراء لمدينة صنعاء، مع مستوى معايير المدن في العالم وبالذات مع بعض المدن الآسيوية والتي وصفت خلال السبعينات بأنها مدن فقدت توازنها البيئي، كانت النتيجة هو ان نصيب الفرد من المساحات الخضراء في مدينة سنغافورة ارتفع من ٤م٢ عام ١٩٧٤م إلى ٧٠م٢ عام ١٩٩٢م. ومدينة شنغهاي ارتفع من ٠،٤٧م٢ عام ١٩٨٤م إلى ٣،٥م٢ تقريبا عام ٢٠٠٠م. بينما الوضع في مدينة صنعاء وفي نفس الفترة تقريباً اتجه عكس تلك المدن تماما ولكن بسرعة أكبر، حيث انخفض فيها نصيب الفرد من ١٠م٢ في نهاية الستينات إلى ٠،٤٩م٢ عام ٢٠٠١م.

ومن هذه الأرقام نرى أن المساحات الخضراء العامة منخفضة جداً، ليس فقط عن أدنى المعايير العالمية فحسب بل وحتى عن المدن الآسيوية الأكثر ازدحاماً بالسكان، مما يعكس تلوثاً بيئياً كبيراً على المدينة، ويتضح ذلك بالعين المجردة من خلال رؤية طبقة سوداء كثيفة على الجبال المحيطة بمدينة صنعاء صباح كل يوم، وأيضاً من خلال الغبار والأتربة التي تمتلىء بها مباني المدينة، إضافة إلى التلوثات الأخرى المناخية والإشعاعية والاجتماعية.

كما أن دراسة مخططات وحدات الجوار منذ ١٩٧٩ إلى يومنا هذا تسير على نفس الوتيرة إذا لم تَكُن تخلفت عما كانت عليه فمتوسط المساحات الخضراء في تخطيط وحدات الجوار شبه مستقرة وعلى نفس المعيار، ولم يرافق التخطيط التفصيلي لوحدات الجوار الدراسات النظرية والمعيارية المتفق عليها بنفس الجهة. كما أن المعايير المتبعة في نهاية السبعينات كانت تأخذ بالاعتبار صغر المدينة وقرب ضواحيها التي تعوض عن نقص المساحات الخضراء في المدينة، بينما وحدات الجوار الحالية أصبحت بحاجة ماسة لمعايير أدق لأنها قد اندمجت بتلك الضواحي، وأصبحت المدينة غابة من الكتل الخرسانية والأسمنتية والحجرية والشوارع المعبدة والتي بمجملها تمتص أشعة الشمس نهاراً، ومن ثم تبثه ليلاً، مما غير طبيعة مناخ وجو مدينة صنعاء.

والملاحظ في النماذج التخطيطية النظرية لوحدات الجوار المختارة عشوائيا، هو أن يتم اختيار موقع الحدائق في وحدات الجوار بدون الأخذ بالاعتبار الإنسان والاعتبارات التخطيطية والبعد المفترض ما بين الحديقة وأبعد منزل وطبيعة ملكية الأرض. حيث إن بعض المخططات تبين أن بعض تلك الحدائق المفترض وجودها نظرياً تبعد عن بعض المساكن بأكثر من كيلو متر وكذلك المدارس.

التوصيات والنتائج

من التحليل السابق نرى أن وجود سياسة حضرية وتشريعات ومعايير تحدد المساحات الخضراء العامة وتفعيل ذلك سريعاً على الواقع من خلال معايير وحلول مناسبة مع العصر ومتطلباته.

والاستفادة من التجارب الناجحة والمتراكمة لبعض الدول، وأيضاً الاستفادة من التجارب الموصى بها من قبل الأمم المتحدة، على أن يرافق ذلك التشريع تنفيذ ملزم وصارم يضع المصلحة العليا العامة للمجتمع والأمة فوق أي اعتبار، على أن يتم ذلك خلال فترة زمنية قصيرة، كل هذا أصبح أمراً في غاية الأهمية، لأن توسع وامتداد المدن اليمنية بشكل عام ومدينة صنعاء بشكل خاص نحو الأطراف وبشكل حلقي يتزايد اتساعه، وبالمقابل لا يرافقه مساحة خضراء، على أن يؤخذ في الاعتبار طريقتان لمعالجة الوضع الراهن: الأولى معيار ينظم إعادة إصلاح التوازن البيئي للوضع الراهن: (إضافة مساحة خضراء) والأخرى معيار ينظم التوسعات الحالية والمستقبلية، نوجز متطلباتهما بالتالي:

١ - وضع معايير تحدد المساحات الخضراء لكل شخص وكل نوع من الحدائق على أن تتصف تلك المعايير بالمرونة وترتبط بحجم المدينة ووضعها وخصائصها.

٢ - تنفيذ المعايير المعتمدة أثناء إعـداد المخططات التفصيلية.

٣ - رفع معدل المساحة الخضراء تدريجياً وحسب خطط قريبة وبعيدة المدى.

٤ - العمل على تنفيذ الحدائق وفقاً للترتيب الهرمي لتقسيم المدينة.

٥ - التنسيق بين إدارة المخططات العامة والمخططات التفصيلية والإدارات الأخرى داخل الوزارة وخارجها.

٦ - إيجاد حدائق فيها بحيرات صناعية عن طريق تحويل مجرى السيول إليها، مثل الساحة المفتوحة خلف مسجد الرئيس بجانب ميدان السبعين.

٧ - حجز مساحات لحدائق متخصصة وعامة في اطراف المدن ويستحسن المتموجة منها جغرافيا أي التي تقع عليها التلال لما تتمتع به من منظر جمالي.

٨ - دراسة ميدانية للأراضي المفتوحة التابعة للمدينة أو الدولة، وفي وسطها أو في الأطراف ويتم تحويلها إلى حدائق عمومية ومنتزهات.

٩ - تحويل الفراغات المفتوحة داخل المدينة إلى حدائق عمومية مثل:

- الأرض المفتوحة خلف منصة الاحتفالات بميدان السبعين الواقعة بين شارع ٤٥ شمالاً وشارع الستين جنوباً.
- الأرض المفتوحة بالشمال الشرقي لجولة تقاطع الستين بشارع الزبيري.
- بعض الجبال مع منحدراتها (التلال).
- أراضي المعسكرات التي تم نقلها أو التي يمكن نقلها خلال السنوات القليلة القادمة.

١٠ - إعادة الوضع الطبيعي للأراضي المعتدى عليها من الحدائق العامة.

١١ - العمل على تخطيط مساحات خضراء صغيرة في أماكن مختلفة من المدينة.

١٢ - توزيع المناطق الخضراء على المدينة بشكل متوازن حتى يكون لكل منطقة مكان تنزه خاص بها وقريب منها.

الهوامش:

---

(١) دنغ وينج جوي. تخطيط الغابات والمساحات الخضراء في المدن. دار نشر الكتب المعمارية والصناعية، جامعة تونجي، الصين، ١٩٨٢ ص٧ - (باللغة الصينية).

(٢) مجلة قراءات في تخطيط المدن P ٣٦ باللغة الصينية - العدد ١٩٨٩/٢م.

(٣) تاو صونج لينغ وآخرون، نظريات تخطيط المدن، معهد ووخان للعمارة وجامعة تونجي (الصين)، P ٢٠٦ طبعة ١٩٩١.

(٤) قراءات في تخطيط المدن مرجع سابق ٣٦.

(٥) تخطيط الغابات والمساحات في المدن - مرجع سابق، ص٦.

(٦) مجلة المدن الاستثمارية العدد ١٩٩٤/١٢م - مرجع سابق صـ ٢٧.

(٧) تخطيط الغابات والمساحات الخضراء في المدن - مرجع سابق صـ ٣٣.

(٨) مجلة استثمار المدن، العدد ١٩٩٤/١٢م -

مرجع سابق صـ ٢٧.
(٩) نظريات تخطيط المدن طبعة ١٩٩١م صـ ٢٠٦، وتخطيط المناطق الخضراء صـ ٦. مراجع سابقة.
(١٠) تخطيط الغابات والمساحات الخضراء في المدن صـ ٦ مرجع سابق.
(١١) الطرازي عبدالله والطاهر أحمد - دار الفرقان للنشر والتوزيع الإنسان والبيئة - الجزء الأول صـ ١٧١.
(١٢) مطالعات في تخطيط المدن صـ ٤٢ العدد ١٩٨٩/٢.
(١٣) نفس المصدر صـ ٣٦.
(١٤) مجلة تخطيط المدن ١٩٩١/٦م، ص ٥٠.
(١٥) المخطط العام لمدينة صنعاء ١٩٧٧، صـ ٨٨، ١٢٩، ١٣٣.
(١٦) دليل التخطيط الحضري باليمن وزارة الإسكان والتخطيط الحضري صـ ٨٣، ١٩٩٤.
(١٧) أسس إعداد المخططات العامة في اليمن، رسالة ماجستير، فضل الورقي صـ ١٥٥.
(١٨) دراسة لم تنشر قام بإعدادها مكتب الطاهر للاستشارات الهندسية.
(١٩) اليمن مفترق طرق. جائزة الأغا خان، ص ١٣٦.
(٢٠) المعايير التخطيطية لمدن جمهورية الصين الشعبية، طبعة ١٩٩١.

المراجع باللغة العربية

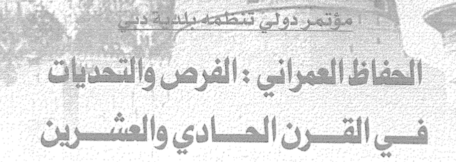
١ - جائزة الأغاخان للعمارة، الحداثة والتراث: تأثير التنمية في العمارة والتخطيط العمراني - اليمن مفترق طرق، ١٩٨٣.
٢ - الطرازي، عبدالله وأحمد الطاهر، الإنسان والبيئة - الجزء الأول، دار الفرقان، ١٩٩٨.
٣ - وزارة الإنشاءات والاسكان والتخطيط الحضري، دليل التخطيط الحضري، ١٩٩٤.
٤ - الخطيب، جلال الدين، الجغرافية والبيئة، دار الحكمة اليمانية، ١٩٩٥.
٥ - العبسي، عبده ثابت، التطورات والتحديث في المدن، رسالة دكتوراه (باللغة الصينية)، جامعة تونجي شنغهاي، ١٩٩٤.
٦ - وزارة الإنشاءات والاسكان والتخطيط الحضري، المخطط العام لمدينة صنعاء ١٩٩٩ وتحديثه عام ١٩٩٨، وأيضاً المخططات التفصيلية لبعض وحدات الجوار للأمانة (عدد ١٢).
٧ - لورقي، فضل محمد، أسس اعداد المخططات العامة في اليمن، رسالة ماجستير (غير منشورة)، ٢٠٠١.

المراجع باللغة الصينية

٨ - دنغ وينج جوي، وآخرون، تخطيط الغابات والمناطق الخضراء في المدن، دار نشر الكتب المعمارية والصناعية جامعة تونجي، الصين، ١٩٨٢م
٩ - تاو صونج لينغ، وآخرون، نظريات تخطيط المدن، معهد ووخان للعمارة، جامعة تونجي، الصين، ١٩٩١.
١٠ - ووليانغ، وآخرون، تخطيط المدن النظريات - الطرق - التطبيق، جامعة تشنخوا بكين، الصين، ١٩٩٣.
١١ - معايير تخطيط المدن لجمهورية الصين الشعبية، ١٩٩٢.
١٢ - يوانيسان، الأسس النظرية لتخطيط المدن، دار نشر الكتب العلمية، الصين، ١٩٩٤.

المجلات الدورية باللغة الصينية

١٣- CITY PLANNING REVIEW ١٩٨٥ / ١ - ١٩٨٩ - ٣/١٩٩١
١٤ - CHEN Shi KAIFA ١٢/١٩٩٤ - ٦/١٩٩٤.
١٥ - Pro blim of City. ٤/١٩٩٣
١٦ - FOREIGN URBAN PLANING ٣/١٩٩٤.
١٧ - ARCHITECTURAL JOURNAL ١٠/١٩٩٢
١٨ - ARCHITECTURE ٢/١٩٨٩ - ٥/١٩٩٣.



مؤتمر دولي تنظمه بلدية دبي

الحفاظ العمراني : الفرص والتحديات في القرن الحادي والعشرين



تنظم بلدية دبي المؤتمر والمعرض الدولي الثاني تحت عنوان» الحفاظ العمراني: الفرص والتحديات في القرن الحادي والعشرين« وذلك خلال الفترة من ١١ - ٢٠٠٧/٢/١٣، حيث يناقش المؤتمر محاور رئيسية في مجال الحفاظ العمراني



أهداف المؤتمر

- تنظيم تجمع دولي فعال لمناقشة انعكاسات سياسات الحفاظ العمراني والمعماري على الدور المحتمل للمدينة من أجل تحقيق تطور عمراني منسجم يجمع بين الأصالة والمعاصرة.
- تحديد الوسائل التي من شأنها إبراز أصالة القيم المعمارية والعمرانية في عمليات الحفاظ.
- تحسين مجالات الوعي الجماهيري بدور التراث في الخطط المستقبلية للتنمية العمرانية.
- تأكيد محاور التفاهم والإدارك الفعال بين الدوائر الأكاديمية والمهنية العاملة في مجالات الحفاظ المعماري.
- التأكيد على دور الحاسوب ونظم وقواعد المعلومات في توثيق التراث وإدارة مشروعات الترميم.
- مراجعة التجارب الإيجابية في مجالات الحفاظ العمراني والمعماري وتحديد مجالات الاستفادة منها.
- إلقاء الضوء على الأطر المحققة للتنمية المتواصلة في البيئات التاريخية داخل المدن القائمة.
- تبادل الخبرات في التحديد الدقيق لجدلية التراث العمراني والمعماري في المدن المعاصرة ووضع أسس لمنهجية تطبيقية للتعامل معها.

محاور المؤتمر

المحور الأول: الحفاظ العمراني في منظومة المعاصرة

أ - سياسات الحفاظ العمراني وفكر التنمية المستدامة:

- مشكلات التراث العمراني في البيئات المعاصرة وارتباطها بمفاهيم الإستدامة.
- صياغة الأهداف الاستراتيجية للتنمية وعلاقتها بسياسات الحفاظ العمراني.
- استراتيجيات التنمية السياحية في المناطق التاريخية.
- برامج تنمية الوعي الجماهيري والمشاركات الشعبية في عمليات إحياء التراث.
- المناطق التاريخية وانعكاساتها على التكوين الاقتصادي الاجتماعي بالمجتمعات المعاصرة.

ب - التراث العمراني وأطروحات الخصخصة:

- محاور الارتباط بين مفاهيم الخصخصة وسياسات الحفاظ.
- دور القطاع الخاص ومصادر التمويل في مشروعات التنمية بالمناطق التاريخية.
- آليات الخصخصة في البيئات التاريخية: الإيجابيات والسلبيات.

ج - التراث العمراني وثورة المعلومات:

- التقنيات الحديثة في مجالات التسجيل المعماري والعمراني.
- التراث الإلكتروني وتنمية سياسات الحفاظ العمراني.
- البرامج التعليمية وتأهيل الكوادر الفنية وتبادل المعلومات.
- التقنيات الرقمية وعلاقتها بسياسات الحفاظ العمراني.

د - اقتصاديات سياسات الحفاظ العمراني:

- مشكلات تقييم سياسات الحفاظ العمراني وفقاً للأبعاد الاقتصادية.
- اقتصاديات الحفاظ العمراني في البلاد النامية.
- تسويق التراث وتوجيه الاستثمار بالمناطق التاريخية.
- إدارة مشروعات الحفاظ: المبادئ والأهداف.

المحور الثاني: تأمين وصياغة التراث العمراني

أ - استراتيجيات حماية التراث:

- مفاهيم القيمة والأصالة ومستويات التدخل في عمليات ومنظومات الحفاظ العمراني.
- التقنيات الحديثة وحماية المباني التاريخية ونطاقها.
- المعالجات البيئية الحديثة وتأثيرها على أصالة وديمومة المبنى: طرق القياس والتحسين.
- المواد الحديثة وإمكانات استخدامها في مشروعات الترميم والحفاظ على المباني التاريخية.
- المناطق المفتوحة في مراكز المدن التاريخية.

ب - التجارب الحديثة في مجالات الحفاظ العمراني:

- تقييم سياسات الحفاظ العمراني في ضوء المتغيرات العالمية.
- دور الحكومات في المحافظة على البيئات التاريخية.
- تجارب إعادة التأهيل المعماري للمباني التاريخية: المحددات والمفاهيم.
- التجارب العالمية في تطوير المناطق التاريخية.



توأمة وتعاون بين بيروت والرباط

احتفل في مدينة مراكش بالتوقيع على اتفاقية توأمة وتعاون بين مدينة الرباط ومدينة بيروت، وتتناول الاتفاقية مجالات التعاون في قطاعات التدبير الحضري والإداري والتنمية الاقتصادية والتجارية والثقافية والرياضة.

وقع الاتفاقية عمدة مدينة الرباط عمر البحراوي ورئيس بلدية بيروت المهندس عبد المنعم العريس وذلك على هامش المؤتمر الدولي الثاني للمجلس العالمي للمدن والسلطات المحلية الذي انعقد في مراكش نهاية اكتوبر ٢٠٠٦.

وفيما يلي نص الاتفاقية...

نحن بلدية مدينة الرباط
ممثلة من طرف السيد عمر البحراوي، عمدة مدينة الرباط، من جهة.
نحن بلدية مدينة بيروت
ممثلة من طرف السيد عبدالمنعم العريس، عمدة مدينة بيروت، من جهة أخرى.

واعتباراً لعلاقات الصداقة المتميزة التي تربط المملكة المغربية والجمهورية اللبنانية، واعتباراً للعلاقات التاريخية والإرادة السياسية التي تجمع بين البلدين وسعيا لتقوية التعاون المشترك المعبر عنه من طرف السلطات المحلية لكلا الطرفين، تعلن بلدية مدينة الرباط وبلدية مدينة بيروت عن اتفاقية التوأمة من أجل تسخير وتفعيل كل الوسائل الإدارية والتقنية التي من شأنها الرفع بمستوى الشراكة بين المدينتين.

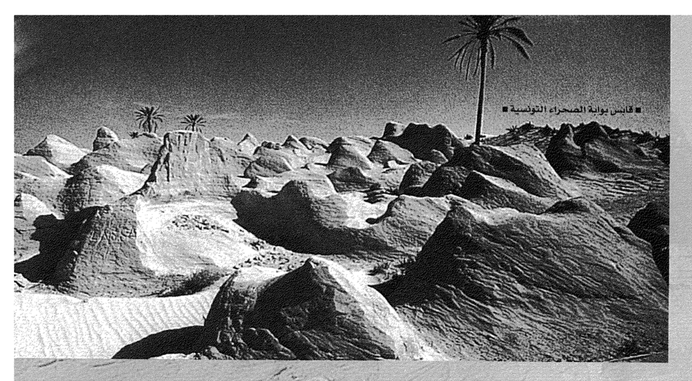
مجالات التبادل:
حث الجماعتين على تطوير النشاطات الجماعية في المجالات التالية:

١ - التدبير الحضري والإداري:
- حماية البيئة والأماكن الطبيعية.
- إدارة المصالح الثقافية والصحية.
- المحافظة على الإرث العمراني والتاريخي.
- السكن وتهيئة المجالات.
- تبادل الخبرات في مجال النقل الحضري.
- عمل المجلس والتنظيم الإداري.
- التكوين الإداري وتأطير المستشارين وموظفي الجماعتين.
- دعم المرأة في الحكم المحلية والتنمية المستدامة للجماعات.
- محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي.

٢ - التنمية الاقتصادية والتجارية:
- تبادل المعلومات ودعم المقاولات التي ترغب بالنهوض بالمشاريع الاقتصادية.
- التنظيم السنوي للأيام الاقتصادية والتجارية في كلتا المدينتين.
- تسهيل وديناميه التبادل بين الفاعلين الاقتصاديين.
- سعي المدينتين للبحث عن سبل إنعاش المشاريع خاصة على المستوى المحلي والجهوي.
- التنظيم والمشاركة في المعارض التجارية والصناعية والفلاحية.

٣ - الثقافة والرياضة:
- دعم وتقوية الجمعيات الشبابية في إطار الإدماج الاجتماعي.
- تنظيم دورات بين فرق الشباب لكلتا المدينتين في مختلف الرياضات والأنشطة الثقافية.
- إدماج الأشخاص المعوقين مع تحديد الوسائل لإدماجهم في النشاطات الاجتماعية.
- تنظيم التظاهرات الفنية والثقافية بين المدينتين.

حرر بمدينة مراكش يوم ١٣ أكتوبر ٢٠٠٦


■ قابس بوابة الصحراء التونسية ■

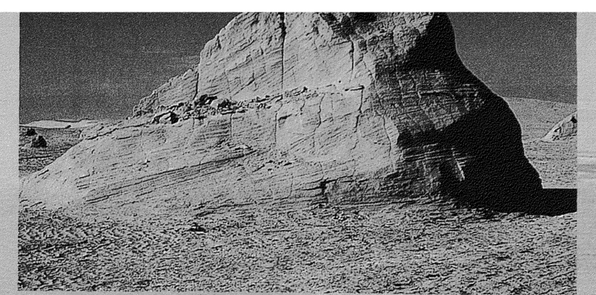
مدينة قابس التونسية
بوابة الصحراء الجنوبية ومفتاح المدن الإفريقية

رسالة تونس
أوس داود يعقوب

لعبت مدينة قابس عاصمة الجنوب الشرقي لتونس أدوارا هامة في تاريخ المنطقة المغاربية وخاصة تأثيرها الكبير في الروابط التاريخية والجغرافية بين تونس وشقيقتها ليبيا نقطة الوصل بين البحر المتوسط والصحراء الكبرى ومركز الحركة الزراعية والصناعية للجنوب مما جعلها في أوج مجدها في العصر الإسلامي العاصمة الثانية بعد القيروان.

ويذكر الباحث التونسي محمد المرزوقي في كتابه "قابس جنة الدنيا": .. عرف الأقدمون أهمية موقعها فهي مطلة على الصحراء الكبرى. تنطلق منها القوافل المحملة إلى عرض الصحراء لتميز واحاتها المتناثرة في طريقها حتى تنتهي إلى بلاد السودان وهي قريبة من مدينة طرابلس. يربط بينهما طريق الأنيلو الذي لا يخلو من الحركة ليلا نهارا وهي كذلك على رأس الخليج المسمى باسمها حيث ترسو السفن الصغرى وتدفع ما في بطونها إلى المدينة .. ونظرا لموقعها المتميز هذا تعد قابس مفتاح المدن الإفريقية ونقطة الوصل بين المشرق والمغرب وبين شمال القارة الإفريقية وجنوبها.

يذكر المؤرخون أن مدينة قابس كانت في أول عهدها ميناء تجاريا فينيقيا يسمى تاكابس وعظم هذا المركز التجاري وتحول إلى مركز عمراني



■ منطقة عنق الجمل على مشارف المدينة ■

على عهد الرومان والواضح - كما يقول المؤرخ مصطفى سليمان زبيس أن المسلمين حين دخلوا مدينة قابس وجدوا اسمها تاكابس وهذه السين في آخرها رومانية فطرحوا التاء وأبدلوا الكاف قافا فكانت قابس وشرعوا في إنشاء مساكنهم على انقاض المنازل القديمة في الجهة الشمالية للمدينة وعمرت مدينة قابس واتسعت وإزدهرت مع دخول الفاتحين وأصبح لها ذكر وشهرة لوقوعها في باب إفريقية كما يذكر الرحالة وفي طريق القوافل القادمة من الشرق والقادمة إليه ثم لخصب أراضيها أصبحت مركزاً زراعياً وتجارياً هاماً يستقطب العديد من القبائل والقوافل.

ومن أشهر من ذكرها العلامة ابن خلدون فقال عنها: قابس من أعظم الأمصار الإفريقية ملتقى القوافل الوافدة والرائحة بين جنوب القارة وشمالها وهي بوابة الحجاج المغاربة ومركز علمي وثقافي يضم جماعة من علماء الفقه والحديث. احتل الرومان مدينة قابس على اثر انكسار قرطاج وجعلوها من الموانئ الهامة يراقبون منها الحركة التجارية والعسكرية بين غرب البحر المتوسط وشرقه لكن ازدهار المدينة ظهر مع العرب.

ويذكر المرزوقي في الفصل الثاني من كتابه عن مدينة قابس: "لا ندري بالضبط متى دخل العرب الفاتحون مدينة قابس فأقوال المؤرخون مضطربة في هذا الباب ففي تعليقات ابن شباط عن مختصر الطبري أن ابن أبي صرح حاصرها سنة ٢٧ هجرية ثم تركها خلفه بإشارة من أصحابه. أما ياقوت الحموي فيذكر في كتابه معجم البلدان: وكان



■ أضرحة الفاتحين العرب مزارات المدينة ■

■ واحات قابس ■

فتحها على أيدي الكوكبة الأولى من الفاتحين العرب الذين دخلوا مدينة قابس ومنهم الصحابي الجليل أبو لبابة الأنصاري حلاق الرسول عليه الصلاة والسلام لكن من المؤكد أن العرب سكنوا مدينة قابس واستقروا بها بعد حملة حسان بن النعمان الغساني فمن ذلك الوقت ظهر العرب في المراكز الهامة من البلاد الإفريقية وكان لهذا الاستقرار أثر فعال في تعريب البلاد فأخذ السكان عاداتهم وقلدهم البربر في حياتهم الاجتماعية. ويذكر الأستاذ حسين مؤنس: ولم يبق للغة البربر أثر يذكر في قابس وأحوازها عدا بعض قرى مطماطة التي احتفظت بلغتها وعاداتها لتحصنها بسلسلة من الجبال ولعدم اختلاطهم بالعرب الوافدين.

وتضم مدينة قابس رفات طائفة من الفاتحين الأوائل استشهدوا إبان الفتح ومن ضمنهم بعض صحابة رسول الله ولعل أشهرهم الصحابي أبو لبابة الأنصاري ويحدد أهل قابس المكان الذي استشهد فيه أبو لبابة فيذكرون أنه استشهد بوادي غيران على بعد ١٨ كلم من قابس ونقلت جثته إلى حيث ضريحه الآن ويقع ضريح هذا الصحابي على ربوة تطل على قرية المنزل من الجنوب والضريح الآن عبارة عن مسجد كبير يشهد على جمالية المعمار الإسلامي وهو إلى اليوم مزار المسلمين من كل أنحاء المغرب العربي والبلدان الإفريقية.

هذه هي مدينة قابس بوابة مغاربية على الصحراء الكبرى ونافذة عربية تجمع البحر بالصحراء. قابس التي صارعت الأحداث وقاومت الأعاصير وصمدت أمام التيارات السياسية وتطاحن الدول وحافظت على جمالها وروعتها رغم وجودها في طريق المغامرين والجيوش. وها هي تحكي على مسامع الدنيا تعايش البحر مع الصحراء. قابس المدينة التي اشترك البربر والفينيقيون والرومان والوندال والروم والبيزنطيون والعرب الفاتحون في غراسة أراضيها وتعميرها فأصبحت جنة الدنيا كما يصفها الباحث التونسي محمد المرزوقي. مدينة ساهمت في صنع تاريخ المنطقة خاصة إبان مرحلة الكفاح والتحرير التي خاضها الشعبان التونسي والليبي ومثلما كانت طرابلس ملاذا لأبطال التحرير الوطني التونسي كانت قابس خيمة تحتضن المجاهدين الأبطال الليبيين.



■ تعايش البحر مع الصحراء ■





اكتشاف مخطوط يوثق زلزال دمشق عام ١١٧٣هـ

عبدالرحمن حمادي

اكتشف في مدينة دمشق مخطوط هام، ولمؤلف مجهول، والأرجح هو أحمد البربير. واهمية المخطوط تكمن في أنه يصف بدقة أحد أشهر الزلازل التي تعرضت لها دمشق، وهو زلزال ١١٧٣هـ

ويبدو أن المؤلف أراد من مخطوطه أن يكون تاريخاً وعبرة للأجيال اللاحقة فقال في مقدمة المخطوط: وهذه أوراق أثبت فيها ما حدث بدمشق وجهاتها من وقع الزلازل ليكون عبرة لمن يقف على حديثها من أهل المعارف والنظر.

ثم ينتقل المؤلف إلى وصف ما حدث ليلة وقوع الزلزال، وما نتج عنه من تدمير وخراب، يقول ان الزلزال وقع ليلة السابع عشر من شهر ربيع الأول سنة ثلاث وسبعين ومائة وألف بعد مضي عشر ساعات من الليل، وكان المؤلف ساعة وقوع الزلزال في قرية (برزة) بغوطة دمشق، ويقول: "فضجت الأقوام والحريم والأطفال والدواب وسمعنا مغاني مختلفة، وأصواتاً منكرة كالهدير، ولها دوي كهدير الماء، وتواترت حركاتها إلى الصباح، فصلينا جماعة وخرجنا صحبة إلى جنينة، واستقمنا بها ثلاثة أيام بلياليها والزلازل متواترة ليلاً نهاراً. وفي اليوم الرابع وقع زلزال كبير اي آخر ليلة الرابع عشر من شهر ربيع الثاني بعد مضي ثلاث ساعات من الليل، وكان الناس "بعضهم في الجوامع، والبعض في الأسواق، والبعض في داره، وإذا بهدير وضجة وزلزلة صعبة ورجفة عظيمة وغبار علا وارتفع، فلم ير الانسان أين يذهب، ولم ير له من قضاء الله مهرب، بل سمع سقوط الحيطان والأسواق".



ثم ينتقل المؤلف إلى إحصاء الخسائر التي أصابت المدينة، وبشكل مفصل، ويحصيها كما يلي:

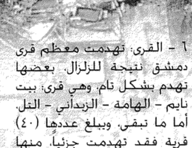
١ - القلاع: تهدمت بفعل الزلزال قلاع: دمشق - بعلبك - الشقيف - النبطية - بعض قلاع صيدا، ومن هذه النقطة نكتشف ان الزلزال ضرب مدينة دمشق ومدن لبنان، اي انه كان زلزالاً واسعاً.

٢ - الجوامع: حيث تهدم عدد كبير من جوامع دمشق وقراها، وبلغ عددها (٤٠) جامعاً من أهمها: الجامع الأموي - جامع التوبة - جامع السليمانية - جامع برزة.

٣ - الحمامات: وبلغ عدد التي تهدم منها ٢٠ حماماً منها: حمام حلبون - حمام التل - حمام السلسة.

٤ - القباب: وقد سقط معظمها اثناء وقوع الزلزال ومنها: قبة الملك العادل - قبة نور الدين - قبة خان أسعد باشا.

٥ - الخانات: بلغ عدد الخانات التي تهدمت نتيجة الزلزال (١٤) خاناً، منها خان الباشا، خان أسعد باشا - خان تحت القلعة - خان العثمانية.



٦ - القرى: تهدمت معظم قرى دمشق نتيجة للزلزال. بعضها تهدم بشكل تام، وهي قرى: بيت نايم - الهامة - الزبداني - التل. أما ما تبقى، ويبلغ عددها (٤٠) قرية فقد تهدمت جزئياً، منها قرى: حلبون - دوما - بيت سوا - مبدعة ..

ويوضح المؤلف أن الزلزال استمر إلى شهر جمادي الثانية، ففي الرابع والعشرين منه عادت الزلزلة مرتين، وزاد في مأساة الناس هطول الأمطار الغزيرة والثلوج وهبوب الرياح العاتية أربعة أيام متتالية، ولم يشهد سكان دمشق مثيلها من قبل، أو كما يقول المؤلف: "لا يقدر أن يعبر عنه اللسان، ولا يقدر أن يوصف بعضه الإنسان".

من هو صاحب المخطوط؟

مع ان المخطوط عثر عليه بدون اسم المؤلف، فقد تم الترجيح بين المحققين أنه أحمد البربير كما ذكرنا، والسبب هو الاسلوب المشابه مع اسلوب البربير في مخطوطاته الأخرى، والتي تتخصص في اغلبها في وصف الكوارث التي لحقت بمدن الشام اثناء حياته ومنها "الغيضة في وصف الغيضة"، وفيه يصف فيضان أنهار دمشق سنة ١٢٠٦هـ والبربير ولد في مدينة دمياط سنة ١١٦٠هـ وسكن في عام ١١٨٣هـ مدينة بيروت، ثم انتقل إلى دمشق وتوفي فيها سنة ١٢٢٦هـ.

توثيق قيّم

لعل في عرضنا السريع لمضمون المخطوط ما يوضح قيمته من توثيق هام لحدث عظيم كان له تأثير في تغيير معالم مدينة دمشق وقراها، وخاصة أن المؤلف كان شاهد عيان، شاهد الزلزال لحظة وقوعه، وقام بزيارة الأماكن المتهدمة ليحصيها، ووصف القتلى والجرحى وتصرفات الناس ورعبهم وارتباكهم، ويكفي أنه المؤلف الوحيد من نوعه عن ذلك الزلزال.

والقيمة الأهم في هذا المخطوط انه يخرج بعد كل هذه السنوات ليطلق صيحة تحذير من أن المدن، اية مدن لا يمكن أن تأمن على نفسها من كوارث الزلازل والهزات الأرضية، وما عليها إلا أن تتحسب وتحتاط بما من شأنه ان يقلل من خسائرها.



■ اضرار وخسائر حصيلة أحد الزلازل ■

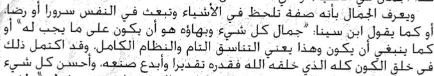


■ زلازل ■





محمود حمدي زقزوق



حماية البيئة من التلوث: هدف إسلامي

الإسلام دين يحب الجمال ويدعو إليه في كل شيء، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول: "إن الله تعالى جميل يحب الجمال" والقرآن الكريم في العديد من آياته يلفت الأنظار إلى ما في الكون من تناسق وإبداع وإتقان وما يتضمنه ذلك من جمال وبهجة وسرور للناظرين، والإنسان مطبوع على حب الجمال سواء كان هذا الجمال في الأشياء أو في الأشخاص.

ويعرف الجمال بأنه صفة تلحظ في الأشياء وتبعث في النفس سرورا أو رضا، أو كما يقول ابن سينا: "جمال كل شيء وبهاؤه هو أن يكون على ما يجب له" أو كما ينبغي أن يكون وهذا يعني التناسق التام والنظام الكامل. وقد اكتمل ذلك في خلق الكون كله الذي خلقه الله فقدره تقديرا وأبدع صنعه، وأحسن كل شيء خلقه: "ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور" ولفت القرآن الكريم أنظارنا وعقولنا إلى هذا التنسيق في خلق السماء بقوله: "أفلم ينظروا إلى السماء فوقهم كيف بنيناها وزيناها وما لها من فروج" وجعل لنا الحدائق بهجة لأنظارنا وسروراً لأنفسنا: "وأنزل لكم من السماء ماء فأنبتنا به حدائق ذات بهجة".

والقرآن الكريم يدعونا لأن نتخذ زينتنا عند الخروج إلى المسجد حتى نكون في أبهى صورة وفي أجمل حال: "يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد". والجمال كما يكون في خلق الكون وفي خلق الإنسان يكون أيضا في الأنعام كما يقول القرآن الكريم: "ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون" ويكون كذلك في مجال الأخلاق وفي الصفح على سبيل المثال: "فاصفح الصفح الجميل" وغيرهما من صفات أخلاقية ويكون أيضا في الأفعال: "فمتعوهن وسرحوهن سراحاً جميلاً" كما يكون الجمال في الصوت: فقد امتدح النبي صلى الله عليه وسلم صوت أبي موسى الأشعري فقال له: "لقد أوتيت مزمارا من مزامير داود" كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يختار أجمل الأصوات للأذان، وامتدح بلالاً في الأذان واصفاً إياه بأنه "أندى صوتا".

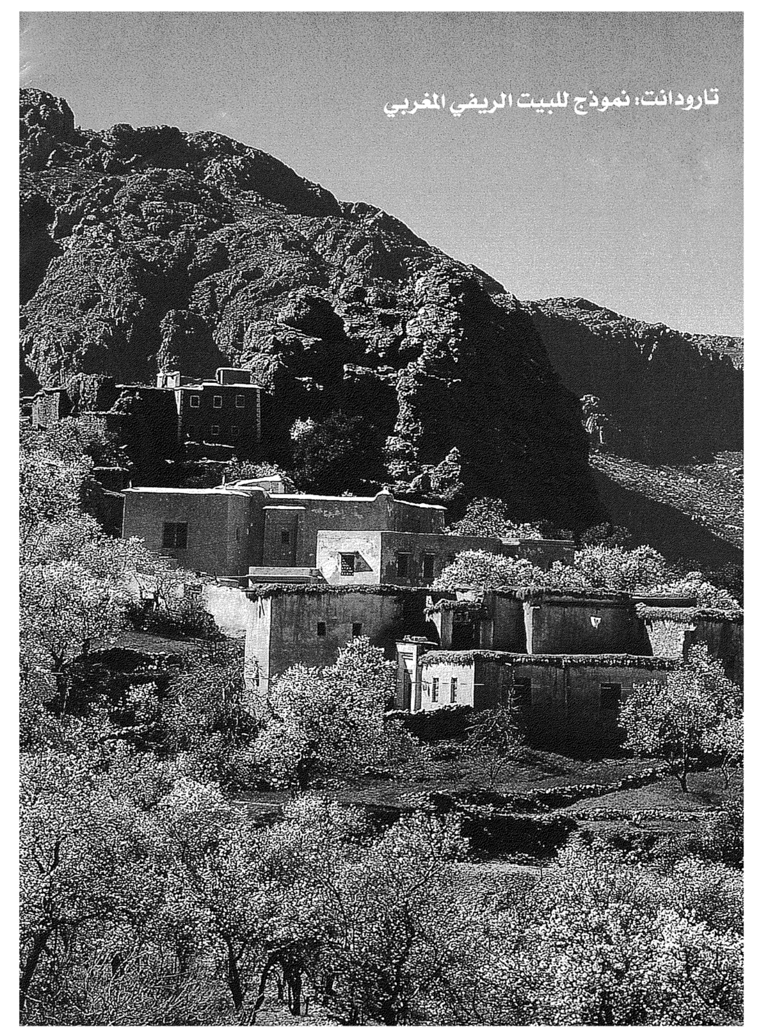
إن الجمال إحساس داخلي ينعكس بدوره على ما يحيط بالإنسان فيرى كل شيء جميلاً. فالجمال إذن ليس في الظاهري فقط وإنما هو في المقام الأول في أعماق النفس الإنسانية، ويرتبط الإحساس بالجمال بالتفاؤل والإقبال على الحياة وحب الناس والاتجاه الى عمل الخير. ومن أجل ذلك كان حرص الإسلام على تربية الذوق الجمالي لدى الإنسان المسلم.

ولم يكن ذكر الصور الجمالية البديعة في القرآن الكريم وصفاً دقيقاً وحقيقياً للكون بما فيه من كائنات ومن فيه من البشر إلا ترسيخا لقيمة الجمال في النفوس، وتربية الذوق الجمالي لدى الأفراد والجماعات. الأمر الذي من شأنه أن يرقق المشاعر ويرهف الإحساس ويعمق الإدراك وليس هناك من شك في أن ذلك كله ينعكس بصورة إيجابية على سلوك الإنسان في الحياة ويجعله سلوكا حضاريا بكل معنى الكلمة.

إن اهتمام الإسلام بالبيئة لم يقتصر على الجانب المادي لها فحسب، والذي يشمل التحذير من التلوث المادي الذي يضر بها وبما تشتمل عليه من كائنات، وإنما يشمل كذلك الجانب الأخلاقي الذي يهتم به الإسلام.

والإسلام يجعل الحفاظ على البيئة جزءا أساسيا من العقيدة وهذا ما نقرؤه في الحديث النبوي الشريف: "الإيمان بضع وسبعون شعبة فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان" ويشمل الأذى المشار إليه كل أنواع تلوث البيئة الذي يضر بمصالح الناس وصحتهم وأذواقهم ومشاعرهم، فتكدس القمامة في الشوارع أذى يضر بالناس والكلمة التي تخدش الحياء أذى يلوث البيئة الأخلاقية ويخدش حياء الناس ويفسد أذواقهم، ومكافحة هذا الأذى بكل صوره يعد من الواجبات الدينية التي يكتمل بها إيمان المؤمن، وليست أمرا هامشيا يمكن التغاضي عنه.

إن الإسلام في حرصه على الحفاظ على البيئة إنما يؤكد أنه دين جاء لخير الإنسان وسعادته في دنياه وأخراه، وإذا كان الحفاظ على البيئة يعد اليوم سمة من سمات الحضارة الحديثة فإنه جدير بالمسلمين أن يعتزوا كل الاعتزاز بما اشتملت عليه تعاليم دينهم من حماية للبيئة وحفاظ عليها، ولكن الأمر لا يجوز أن يقف عند حد الاعتزاز، بل يجب على المسلمين أن يترجموا هذه التعاليم إلى ممارسة حياتية، ليبرهنوا بسلوكهم الحضاري على انتمائهم الحقيقي للإسلام.


تارودانت: نموذج للبيت الريفي المغربي


برج المدن العربية
مبنى جديد في الكويت
إلى جانب المقر الدائم
لمنظمة المدن العربية
منظمة المدن العربية
ARAB TOWNS ORGANIZATION